الارياني وعلي محسن الأحمر إلى قطرٍ للتفاوض مع ممثلي الحوثي

عبدالملك الحوثي: السعودية ليست طرفاً في النزاع، والجهد الداخلي مهم

• عبدالكريم الارياني

• علي محسن

يتوجه ظهر اليوم إلى العاصمة القطرية الدوحة وفد رسمي يمثله الدكتور عبدالكريم الارياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية واللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية، وآخر يمثل «عبدالملك الحوثي» يضم صالح الهبرة ويحيى بدر الدين الحوثي قادماً من المانيا؛ لإستئناف الوساطة القطرية لإنهاء الحرب في صعدة.

واكد عبدالملك الحوثي لـ«النداء» أن الشيخ صالح هبرة و يحيى بدر الدين بالاضافة

التتمة في الصفحة 4

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 22 محرم 1429هـ الموافق 30 يناير 2008 العدد (136) | Wed. 22/1/1429 - 30 January 2008 | 50 ريالاً 16 صفحة

تداعيات إعلان الهيئة الوطنية للحراك الجنوبي مستمرة

السعدي: قرار مجلس التنسيق تشكيل لجنة لتسيير أعماله ليس رد فعل على النوبة

تداعيات الإعلان المفاجئ بتشكيل هيئة وطنية لقيادة الحراك الجنوبي ما تزال مستمرة للأسبوع الثاني على التوالي. وتسعى شخصيات بارزة في مجلس المتقاعدين وفعاليات مدنية أخرى، إلى احتواء تأثير الإعلان على وحدة الحركة الاحتجاجية التي شهدت على مدى الشهور الماضية زخماً كبيراً في المحافظات الجنوبية والشرقية.

وكان ناصر النوبة رئيس مجلس تنسيق جمعيات المتقاعدين، وحسن باعوم القيادي الاشتراكي البارز، أعلنا في 19 يناير الجاري تشكيل الهيئة الوطنية لقيادة الحراك الجنوبي كإطار سياسي يقود الاحتجاجات التي تنخرط فيها العديد من الفعاليات السياسية والمدنية والشعبية.

وعلى الرغم من محاولات عديدة بُذلت لتفادي التداعيات السلبية للاعلان، فإن النوبة وباعوم أبديا في اعتصام المكلا السبت الماضي، عزمهما علي السير في خيارهما.

وطبق مصادر موثوق بها، فإن الإعلان صدر على إثر عدم تجاوب فعاليات عديدة مع النوبة وباعوم خلال التحضير لمهرجان التصالح والتسامح الذي عُقد في عدن يوم 13 يناير، إذ إنهما اعترضا على مضامين البيان الختامي للمهرجان، لأنه لم يتضمن نصاً يطالب بحق تقرير المصير.

وبرز النوبة خلال العام الماضي باعتباره من ألمع الشخصيات التي تقود الاحتجاجات في الجنوب. وكان اعتقل مرتين لفترات متفاوتة جراء نشاطه وتصريحاته الداعية إلى إلغاء آثار حرب 1994، والمطالبة بحق تقرير المصير لأبناء الجنوب. وهو يرأس مجلس تنسيق جمعيات المتقاعدين قسريا من العسكريين والأمنيين، منذ تأسيسه منتصف العام الماضي، لكن المجلس شكل نهاية الاسبوع الماضي

التتمة في الصفحة 4

• تفاصيل أخرى ص 3

استجوبت منظمي الفعالية بتهمة الاعتداء على استقلال الجمهورية

النيابة تعاين مسرح أحداث مهرجان التصالح والتسامح

■ عدن - سامي يونس - شفيع العبد

استجوبت النيابة العامة بمديرية الشيخ عثمان بمحافظة عدن، صباح الاثنين الماضي رئيس تحرير صحيفة "الطريق" الزميل أيمن محمد ناصر، وذلك على خلفية أحداث مهرجان التسامح والتصالح الذي أقيم في عدن يوم 13 يناير الجاري.

وعلمت "النداء" من مصادر وثيقة الاطلاع أن رئيس تحرير "الطريق" قد تم استجوابه بصورة مباشرة من قبل وكيل النيابة نبيل جوبح، وأنه خضع للتحقيق أكثر من ثلاث ساعات متتالية، وجهت له خلالها سلسلة من الاتهامات المعدة سلفا، وذلك بناء على بلاغ مقدم من قبل إدارة أمن عدن.

وذكرت المصادر أن علي منصر سكرتير منظمة الحزب الاشتراكي في عدن، رئيس اللجنة التحضيرية لمهرجان التصالح والتسامح، رفض أمر استدعاء النيابة له للتحقيق

التتمة في الصفحة 4

تشييع جثمان سائق سيارة السياح البلجيك اليوم

علمت «النداء» من مصادر موثوقة أنه سيتم اليوم أو غداً الخميس تشييع جثمان الشهيد أحمد هادي العامري سائق سيارة السياح البلجيك، الذي لقي مصرعه مع السائحتين الجمعة الماضية، 18 يناير الجاري في وادي دوعن.

وأكدت أن تأجيل التشييع حتى اليوم كان بسبب الإجراءات التي فرضتها النيابة العامة بناءً عل تعليمات النائب العام لحساسية العملية، مما استدعى انتداب أطباء شرعيين وخبراء أمنيين

التتمة في الصفحة 4

المجلس الأسبق للغرفة التجارية بوادي حضرموت في المحكمة بتهمة الفساد

أحالت النيابة في وادي حضرموت المجلس الأسبق للغرفة التجارية إلى المحكمة بتهمة الفساد.

وعلمت «النداء» أن الإحالة تمت بناء على توجيه من المحامي العام.

وقالت مصادر في مدينة سيئون إن المحاكمة ستبدأ في غضون الأسابيع القادمة، وأوضحت بأن موضوع

التتمة في الصفحة 4

مهرجان «حاشد» لإظهار وحدة قبيلة الشيخ الأحمر

• الشيخ صادق الأحمر في مهرجان تنصيبه السبت الماضي

حرص أنجال الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر على الظهور موحدين صباح السبت الماضي، عندما استقبلوا في مسقط رأس والدهم الراحل في خمر عشرات الآلاف من محافظات يمنية عديدة، حضروا تنصيب الشيخ صادق بن عبدالله بن حسين الأحمر شيخاً لحاشد خلفاً لأبيه.

وفي المهرجان أكد الشيخ صادق بأنه سيظل وفياً لقبيلة حاشد، وسيبادل أبناءها الوفاء، وسيسهم معهم في التنمية والاستقرار، سالكاً طريق أبيه في رفع الظلم عن الناس والاصلاح بينهم.

وفي هذه النقطة، جدد الدعوة إلى صلح عام بين القبائل وهي الدعوة التي كان

التتمة في الصفحة 4

الهروب إلى غزة

■ جلال الشرعبي

طريق الرئيس علي عبدالله صالح ومعه كتيبة المهرولين يبدو أسهل الطرق الأريحية للحصول على أوسمة الزعامة العابرة للحدود!

يبدو الأمر ممتعاً لاستعراض العضلات لدى الحزب الحاكم الذي اجتهد بحماسة في حشد صغار السن من طلاب المدارس من قاعات الدرس والموظفين من دوامهم الرسمي ليهتفوا بالرذاذ نحو «غزة».

بالطبع لا يملك النظام الحاكم الحماسة والجراءة ذاتها، إذا تعلق الأمر بالداخل سواء بالاقتصاد الذي يذهب نحو الهاوية أو بالاسعار الملتهبة أو بالنظر إلى ما يحدث في المحافظات الجنوبية.

هي إذاً البطولة التي تدير الأزمة الداخلية بالبحث عن غريم خارجي أو بالهتافات التي لم يعد لها زبائن!

والأجدى أنه بدلاً من التحليق في تخيل عدو خارجي واستخدام وسائل التدليس والتسريب ضد الآخر، النظر إلى التقرير الذي قدمته اللجنة الخاصة بالأراضي في عدن والتي حددت 15 شخصية تعيش بمئات الكيلو مترات في مثلث عدن، أبين، لحج.

خلال الفترة الأخيرة يظهر الحزب الحاكم كصاحب دور بطولي في الأحداث السياسية وقد تكون العلامة تفانيه في تشكيل غرفة عمليات لإدارة الأزمة الناشئة.. هو بالطبع يستخدم أساليب قديمة وعتيقة. وثلة المتطلعين الشباب من التجار والساسة لا تخرج معالجاتهم للأزمات عن الطريقة العبثية للنظام.

في العام 2005، وأثناء الاحتجاجات على رفع أسعار المشتقات النفطية، كان رأي غرفة العمليات دس المزيد من الناس وسط التظاهرات للقيام بالتكسير والفوضي وإظهار المحتجين على أنهم جماعات تخريبية.

وتلك حيلة المتطلعين الجدد الذي لا يرون البلد أبعد من مصلحتهم الخاصة.

هناك مثل صومالي يقول: «إذا كان خيلك يعاني من المرض فليس مفيداً «كوي» حمار الجيران».

وتلك هي الطريقة التي تسلكها السلطة في التعامل مع الداخل إذ يعقد مجلس الدفاع الوطني جلسة عاجلة للتهديد والوعيد... يتم حظر المسيرات السلمية، وتتجاهل المطالب الحقوقية، وتحجب المواقع الالكترونية، ليكون ردها التنطع في «غزة»، والقفز بالمطالبة بالإفراج عن الصحفي تيسير علوني من «مدريد»!

إنها أفعال شائنة بالطبع.. والتعامل بهكذا اعتباط لا يعني سوى مزيد من دهس المؤسسية المأمولة وظهور صورة البطل الفرد.. مقابل تلقي خارجي يزيد من النظر إلينا بشفقة وهو يرى سلطة دبلوماسيتها «العرف» وليس القانون.

ربما أنا بحاجة إلى مثل صومالي آخر: «المرض الذي في الرأس لا يمكن البحث عن علاجه في الرجل».

لقد تعاملت السلطة مع احتقانات الجنوب والأزمة الاقتصادية بمزيد من شراء الولاءات بالمال العام والفساد الطافح في سجل حياتها اليومية، دون أن تنظر بصدق إلى المشاكل وما يجب عمله لحلها. لكأنها تتلذذ وهي تقود البلد إلى كارثة.

إن شعور الحاكم بالعظمة والقوة ما يلبث أن يتلاشى عندما تبدأ قافلة الزحف الشعبي بالمسير.

متى ينتهي مسلسل الكذب في الداخل والخارج! ومتى يعي الرأس أنه لم يعد هناك من يثق به أو يصدقه؟!

جدل حول تكتيك صنعاء مع نشطاء «القاعدة»: استثنِنَا ومارِسْ «الجهاد» في مكان آخر

البدوي ساعد على اعتقال 5.. وقياديون آخرون مع السلطات ضد الجيل الجديد الأكثر عنفاً من «الجهاديين»

■ روبرت وورث

عندما أطلقت السلطات اليمنية قياداً مدانا من عناصر «القاعدة» اسمه جمال البدوي من السجن في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، كان المسؤولون الأميركيون غاضبين. فقد ساعد البدوي على تخطيط الهجوم على المدمرة «كول» عام 2000 والذي لقيَ فيه 17 من البحارة الأميركيين مصرعهم. ولكن اليمنيين ينظرون الى الأمور بصورة مختلفة. فالبدوي كان قد وافق على المساعدة على ملاحقة خمسة آخرين من عناصر «القاعدة» كانوا قد هربوا من السجن. وكان وجوده في الشارع أكثر فائدة للحكومة من بقائه في السجن، وفقا لما قاله مسؤول يمني رفيع تحدث مشترطا عدم الاشارة الى اسمه. وقال المسؤول ان البدوي تعهد أيضا بالولاء للرئيس اليمني قبل ان يطلق سراحه.

ويؤكد النزاع بشأن البدوي، الذي سرعان ما أعاده اليمنيون الى السجن بعد تهديدهم بفقدان المساعدة، خلافا أوسع بكثير حول كيفية مكافحة الارهاب في اليمن، الذي كان ملاذا ومكانا مهما لتجنيد المتطرفين الاسلاميين خلال العقدين الماضيين.

ويقول مسؤولون يمنيون إنهم حققوا نجاحا ملحوظا في كسب «جهاديين» من أمثال البدوي، غالبا باطلاق سراحهم من السجن ومساعدتهم بالمال أو الدراسة او التوظيف. ويطلب منهم ان يوقعوا تعهدا يقضي بعدم تنفيذ أية هجمات على الأراضي اليمنية، وغالبا ما يكون ذلك مدعوما بضمانات من افراد من عشيرتهم أو عائلتهم. وقد شارك كثيرون في جهد اعادة تربية اسلامية يقوم به أئمة. واصبح عدد من هؤلاء «الجهاديين» السابقين مخبرين، يساعدون على الامساك بجيل جديد من متطرفي «القاعدة» الأقل عمرا والأكثر خطرا، وبعضهم مقاتلون في الحرب في العراق يرفضون الاعتراف بالحكومة اليمنية. وأصبح آخرون وسطاء يساعدون في إقناع السجناء الهاربين بالاستسلام. ولكن مسؤولي مكافحة الارهاب الأميركيين، وحتى بعض اليمنيين، يقولون ان الحكومة اليمنية تقوم في الواقع، أكثر من الآخرين في المنطقة، بعقد صفقة تساعد على ايقاف الهجمات هنا، بينما تترك «الجهاديين» أحرارا الى حد كبير في ممارسة نشاطهم في أماكن اخرى. كما انهم يقولون ان الحكومة اليمنية تلبي الكثير من مطالب الشخصيات الاسلامية الراديكالية لتحسين موقفها السياسي، وبذلك ترعى ثقافة يمكن أن تؤدي في خاتمة المطاف الى خلق مزيد من العنف.

وقال مراد عبد الواحد ظافر، المحلل السياسي في المعهد الديمقراطي القومي بصنعاء، ان «اليمن يشبه محطة حافلات، حيث يوقف بعض الارهابيين ويرسل آخرون لخوض القتال في مكان آخر. ونحن نسترضي شركاءنا في الغرب، ولكننا في الواقع لا نقدم مساعدة».

تتفق جميع الأطراف على ان الوضع ملح. فاليمن، الذي يبلغ عدد سكانه 22 مليونا ويتزايد بسرعة، وبينهم الكثير من الشباب والفقراء، وصل على نحو سريع الى أزمة اقتصادية وسياسية. فالحكومة تقاتل تمرداً متواصلا في الشمال، وإمدادات النفط متأرجحة. ومن المتوقع أن يحدث شحٌ في المياه بالعاصمة خلال سنتين، وفقا لتقديرات البنك الدولي. وشأن افغانستان، فإن لدى اليمن حكومة ضعيفة مع وجود عشائر قوية في مناطق جبلية وامدادات سلاح واسعة.

وتجادل الحكومة اليمنية بأن طريقتها تتمثل في التوافق مع مجتمعها المحافظ الى حد كبير، حيث يبقى اسامة بن لادن وصدام حسين من الشخصيات التي تتمتع بشعبية واسعة. وعلى الرغم من أن وحدة كوماندوز جديدة مدربة اميركيا تقوم باعتقال ارهابيين وقتلهم على نحو منظم، يقول المسؤولون إن اظهارهم تشددا مع السجناء وتلبية المطالب الأميركية بترحيل اشخاص مثل البدوي يمكن أن يثير مقاومة عنيفة.

وقال رشاد محمد العليمي، وزير الداخلية اليمني، ان «الاستراتيجية هي مكافحة الارهاب، ولكننا بحاجة الى فضاء لاستخدام تكتيك معين، ويجب على اصدقائنا ان يفهمونا».

وتعود علاقة اليمن القلقة مع «الجهاديين» الى أواخر ثمانينات القرن الماضي عندما رحبت بعشرات الألوف من العرب العائدين من الحرب ضد السوفيات بأفغانستان. وبينما كانت دول عربية اخرى، وخصوصا السعودية، تصارع مع مسألة كيفية استيعاب اولئك «الجهاديين» كان اليمن مفتوحا ونشطا في توفير ملاذ لهم، وفقا لما قاله غريغوري جونسون، محلل القضايا الأمنية في مؤسسة جيمس تاون التي تبحث قضايا الارهاب. وفي ذلك الوقت، رأى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في المقاتلين العائدين جيشاً نافعاً وسلاحاً أيديولوجياً ضد اشتراكيي اليمن الجنوبي.

وعندما اندلعت حرب اهلية قصيرة الأمد عام 1994 أرسل صالح الآلاف من «الجهاديين» الى المعركة ضد الجنوب. كما اقام صلات مهمة مع شخصيات دينية وسياسية اسلامية يمنية مثل الشيخ عبد المجيد الزنداني، المرشد السابق لأسامة بن لادن الذي لديه أتباع كثيرون والذي اعتبر منذئذ «ارهابيا عالميا» من جانب الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

وما زالت هذه الصلات قائمة في الوقت الحالي على الرغم من الشكاوى الاميركية. ويقول بعض المسؤولين الأميركيين إن تأثير الاسلاميين والفساد ربما جعل هروب 23 من شخصيات «القاعدة» ممكناً، وبينهم البدوي، من سجن محصن بالعاصمة في فبراير (شباط) عام 2006. وألقى مسؤولون يمنيون اللوم في الحادث على الاشراف البائس على السجن حيث تمكن السجناء من حفر نفق أوصلهم الى حمام مسجد مجاور.

وبعد هجمات الحادي عشر سبتمبر(أيلول) 2001، توجه صالح الى واشنطن وتعهد بالتعاون الكامل مع مساعي الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب. واعتقل في اليمن الآلاف من «العرب الأفغان» السابقين.

ولكن اليمن كان وما يزال حساسا تجاه المتطرفين الاسلاميين الذين ظلوا جمهوراً مؤثراً. وعندما سرب البنتاغون معلومة التعاون اليمني حول الضربة الصاروخية الأميركية عام 2002، والتي أدت الى مقتل زعيم «القاعدة» المشتبه فيه باليمن كان الرئيس صالح غاضباً.

وفي تلك السنة نفسها، عبر اليمن عن أمله في إرضاء شركائه الأميركيين والإسلاميين، من خلال تعزيزه لما سماه «حوار الفكر». وكانت تلك محاولة لغرس فكرة أن الإسلام في حالة فهمه بشكل صحيح لا يدعم الإرهاب. وبدأت جلسات مع مئات من «الجهاديين» السابقين الذين بقوا في السجن من دون توجيه تهم ضدهم. وقال حمود الهتار، عالم الدين، والقاضي الذي تصدر البرنامج: «الإرهاب جاء من فكرة تعتمد على أيديولوجيا، وهذه الفكرة يجب مواجهتها بفكرة معاكسة».

وكان على أحد العلماء أن يجلس عدة ساعات مع ثلاثة إلى سبعة معتقلين، وفي الغالب يكون خارج السجن لتوضيح أمور الشريعة والقيم الإسلامية، حسبما قال الهتار خلال مقابلة جرت معه في بيته بصنعاء.

في البداية، هزأ البعض من الفكرة باعتبارها لينة جداً. وفي الوقت نفسه، رفض علماء الدين اليمنيون المشاركة خوفاً من تعرضهم للاغتيال على يد المتطرفين الاصوليين، حسبما قال الهتار، لكن بشكل تدريجي، بدأ البرنامج يلقى قبولا، ثم تبنت السعودية الفكرة ضمن صيغة خاصة بها، بما فيها تبني برنامج المعالجة والدمج الكامل.

لكن بعض النقاد رفضوا فكرة برنامج الحوار الذي بدأ الاهتمام به عام 2005 بعد انتشار الهجمات الإرهابية، باعتبارها أمرا زائفا يتظاهر وفقها المعتقلون بأنهم تبنوا أفكارا معارضة لقناعاتهم الداخلية كي يتمكنوا من الخروج من السجن. لكن ناصر البحري، السائق السابق لأسامة بن لادن، والذي قضى أربعة أعوام مع «القاعدة» في أفغانستان، قال إنها كانت أشبه بمقايضة فجة: «استثنِ اليمنَ من جهادكَ وستتركُ لحالكَ».

وقالَ البحري، 33 عاما، الذي يعرف باسم «ابو جندل» «إن المبادرة غيرت سلوكهم لا أفكارهم. فالقاضي الهتار لا يستطيع أن يزيل الجهاد. إنه متجذر في ديننا». ويعترف بأن الحكومة اليمنية ساعدته على شراء سيارة واستكمال تعليمه». أما صالح الذي كان جهادياً سابقاً ومر ببرنامج القاضي الهتار حينما كان في السجن فيعمل حاليا وسيطاً بين الحكومة والاصوليين، وساعد على التفاوض من أجل استسلام عدة أشخاص من بين 23 هاربا من السجن في صنعاء أوائل عام 2006. ومقابل ذلك، وافقت الحكومة على تقديم تنازلات، بما فيها إطلاق سراحهم بعد استسلامهم، حسبما قال صالح.

وأضاف صالح: «الحكومة تفهم أنه في اليمن عليك أن تقبل بالمساومة للوصول إلى حل. الأميركيون يحبون وضعنا جميعا في السجون، لكن إذا قمت بذلك، فإن عشرة رجال سيصبحون 20، والعشرون يصبحون 100. وبعد ذلك سنصبح جيشاً». كذلك يعمل بعض الجهاديين السابقين كمخبرين للحكومة وساعدوا على منع وقوع عدة هجمات حسبما قال بعض المسؤولين اليمنيين.

ويبدو أن هناك حدودا لقدرة الحكومة على كسب الإسلاميين إلى جانبها، إذ ظهر جيل أكثر عنفا من الناشطين المتطرفين في اليمن، حسبما ذكر المسؤولون وأعضاء سابقون في الأوساط المتطرفة.

وبعض من هؤلاء الشباب قاتلوا في العراق، وهم يرفضون أيَّ حوار، إذ أنهم يرون الحكومة اليمنية غير شرعية. ويبدو أنهم وراء العملية الانتحارية التي جرت في محافظة مأرب في يوليو (تموز) الماضي حيث قتل 8 سياح إسبان مع الهجمتين الانتحاريتين اللّتين جرتا ضد منشآت نفطية عام 2006. وفي الفترة الأخيرة، كانت هناك تحذيرات من وقوع هجمات أخرى في اليمن على مواقع الاصوليين الانترنتية.

وقال البحري: «إنهم فتحوا باباً كنا نتمنى أن يبقى مغلقا إلى الأبد».

كما يرى هؤلاء الشباب المتطرفون أشخاصا مثل البحري بأنهم خونة، على الرغم من تعاونه مع بن لادن. وقال البحري إن رجالا من الأمن أروه قائمة الموت التي تضم 30 شخصا مكتوبة من هذا الجيل الشاب حيث وضع اسمه في أعلى القائمة.

وفي الصيف الماضي، كان هناك بيانان زعم أنهما عن «القاعدة»، وفيهما «أن بعض الأشخاص تخلوا عن مبادئهم وأصبحوا مع الحكومة. وأولئك المتخلون أصبحوا أدوات بيد الحكومة وبعضهم جواسيس».

وقال البحري إنه حاول فهم سبب تطرف الجهاديين الشباب ورفضهم للحوار. أما صالح، فأصبح الآن يحمل سلاحا معه في كل الأوقات، خوفا على سلامته، حسبما قال البحري.

وإضافة إلى هذه التهديدات، فإن هناك سؤالا يظل مطروحا فيما إذا كان البحري وأصدقاؤه متورطين في الإرهاب خارج اليمن. فالبحري ما زال يساند أهداف «القاعدة»، وهو يتكلم بحب كبير عن اليمنيين الذين قاتلوا في العراق. وحينما سئل عما يقوم به دعماً لـ«القاعدة» خارج اليمن، ابتسم البحري، وقال إن الإجابة عن هذا السؤال خطرة، إذ يمكن أن تعرضه للمخاطر من أطراف مختلفة، وبعد صمت قصير، قال إنه يصلي فقط من أجل نجاح «القاعدة». وقال «جهادي» آخر سابق، واسمه علي محمد الكردي، في محكمة مفتوحة تتعلق بقضية لا علاقة لها بالإرهاب عام 2005 إنه درب يمنيين للقتال في العراق. وهو لم يتعرض للمحاكمة لأن ذلك ليس ضد القانون اليمني. وقال الكردي، 33 سنة، وهو يبتسم: «ذهبًا الى العراق وقاتلا وقتِلا هناك».

● خدمة «نيويورك تايمز»
● نقلاً عن «الشرق الأوسط»

● علي محمد الكردي (جهادي سابق)

● ناصر البحري أبو جندل، السائق السابق لابن لادن

● سيدة يمنية في فرقة مكافحة الإرهاب

● فرقة مكافحة الإرهاب اليمنية خلال التدريبات خارج العاصمة صنعاء

حكم محلي كامل الصلاحيات وحده هو الحل

■ صالح علي

ما يقرب من عام على اشتعال الحركة الاحتجاجية في المحافظات الجنوبية والشرقية، خلال فترة أكثر من قياسية بلغت ذروتها. الأمر الذي قد شكل مفاجأة حتى لمن كانو يتقدمون هذه الحركة كقيادات.

تسارع وتيرة تصاعد الاحتجاجات جاء نتاج حالة السخط والتذمر التي وصل إليها الشارع في هذه المحافظات. جراء تراكمات سبعة عشر عاما من السياسات الخاطئة، وليس لقدرات خارقة كانت تمتلكها قيادة الحركة.. فكل ما قامت به ليس أكثر من السير أمام شارع كان أساسا يبحث عمن يتقدمه لكن لم تكن المرضة وصانعة الزخم الذي شهدته فعاليتها لذلك فالمهمة التي كانت تؤديها تلك القيادات قد يكون بمقدور كثيرين غيرهم من بين صفوف المحتجين القيام بها.

مما يجعل التفكير في القضاء على حالة الغليان باتباع أساليب الإغواء أو شق عصا قيادتها مجرد مضيعة للوقت وإهدار للمال.

ولربما أن الاتجاه بالشارع في المحافظات الجنوبية والشرقية جهة وسائل التعبير السلمي عن حالة الرفض قد نجى البلد من بدائل لم تكن مستبعدة. ولعل مواجهات وأعمال عنف جرت في كثير مناطق كانت دليلا على احتمال الجنوح للعنف.. مواجهات اختلفت أسباب اندلاعها، لكن ظل الدافع واحدا والوجهة واحدة.

لذا فالبحث عن حل للأزمة القائمة من خلال تفكيك الحركة الاحتجاجية بهدف ضربها وإن تبين أن بالإمكان ذلك فلن يكون الحل.

فما يجب التفكير به هو البحث عن الاسباب التي دفعت بالشارع الجنوبي للانتفاض وأعادت التفكير بما قبل مايو 1990، ولماذا بالتحديد التفكير بالعودة إلى ما قبل مايو 1990. مما لا شك فيه أن السبب وراء ذلك أن مواطني هذه المحافظات لم يعد من نمط الحياة الذي اعتادوا عليه وخططوا لحياتهم ومستقبلهم وأولادهم وفق معطياته أي وجود. بل وجدوا من يجبرهم قسراً على القبول بنمط جديد غير مؤهلين للتعاطي معه، و أن من يدبرون أمور الحياة في محافظاتهم لم يستوعبوا معاناتهم جراء ذلك ثم لم يراعوا ما كانوا يمرون به.

وما يجب الالتفات اليه أن الازمة التي سبقت حرب 1994 تختلف عن الأزمة القائمة اليوم، فتلك جاءت بداياتها من أعلى هرم السلطة ثم تم العمل بعد ذلك على التعبئة لها في الشارع. أما ما يجري اليوم فمصدر بداية لأزمة كان الشارع، دون الوقوع تحت طائلة التحريض من قبل جهة أو قيادة معينة، المحرض الاساسي كانت معاناته.

فعقب حرب 1994. دمرت الركائز التي كانت تسند مواطني المحافظات الجنوبية في مجاراتهم للواقع الجديد الذي جاءت به الوحدة في مايو 1990.

ولم يتم الاتيان ببدائل، اذا ما سلمنا بأن تلك الركائز لم تعد صالحة للوضع الجديد.

فبالعودة إلى الوراء قليلاً إذا نظرنا للفترة من 1990–1994 سنجد الأوضاع في هذه المحافظات لم تكن بالصورة التي كانت عليها بعد 1994. أي: لم تكن مشاعر الغبن والاستياء حينها بما هي عليه اليوم،بل إن معظم سكان هذه المحافظات وقفوا في صف الدفاع عن الوحدة.

ولعل أبرز الأسباب التي كانت تقف خلف هذا الموقف أن تلك المحافظات كانت تدار بما نسبته 90٪ من القيادات من أبنائها، ليس لأي اعتبارات لكن لأنهم كانوا قادرين على فهم واقع هذه المحافظات وعلى دراية كافية بكيفية التعامل معهم ومع مشكلاتهم وهمومهم، لأنهم يعدون جزءاً من نسيج هذا التكوين المجتمعي بأدق تفاصيله، وهو ما لم يستطيع القيام به غيرهم.

فالمخرج اليوم مما نحن فيه لن يأتي بالوسائل التي يروج له البعض عن أن البوابة التي يمكن الدخول عبرها للحل هي استهداف قيادة الاحتجاجات من خلال اساليب الاغواء.. فاصحاب هذه الرؤية ليسوا أكثر من سماسرة وتجار أزمات يجدون في اشتعال الأزمات مواسم للتكسب. فكل الحيثيات التي أفرزتها الحركة الاحتجاجية خلال عام كامل تؤكد أن الحل الاوحد إذا ما صحة النوايا في الوصول إلى حل في إطار الوطن الواحد لن تكون خارج إطار حكم محلي كامل الصلاحيات.

وحدة من قد ينقذ الوطن من السير في طريق قد يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه.

قد يكون عنده طرح فكرة الحكم المحلي كامل الصلاحيات غير مقبولة.

وزارة للإعتذار.. وتصالح وتسامح

■ عبدالله علي مكارم

ليس انتقاصاً من المخرجات العظيمة والإنجازات الرتيبة التي تتحفنا بها بين الحين والآخر رئاسة الجمهورية العتيقة، إنني هنا أقدم النصيحة مجاناً في زمن أضحت فيه الكلمة ركيكة المعنى مجزأة الأحرف مالم تكن من أجل النهب والنهب الآخر.

نعم بكل ملء الفم نحتاج إلى وزارة للاعتذار والتصالح والتسامح، وزارة لكثرة أخطاء نظام الحكم الفادحة تحتاج أن تعتذر في اليوم ألف مرة، ترى هل سيكفي بحر الحديدة إذا كان مداداً للإعتذار؟ تعتذر أولاً للثورة اليمنية وأهدافها وقبلها إلى قوافل الشهداء ولتعترف الوزارة أن أول هدف للثورة اليمنية «التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والإمتيازات بين الطبقات». لم يتم تحقيقه بعد، وأن الاستبداد الفردي الناطق بالعربية– المقتضمة بعض الأحرف –هي الطاغية، وأننا لم نتحرر، بل ولم نزل في حكم ملكي مجمهر زاد بجوره وظلمه وجبروته من الفوراق والامتيازات بين الطبقات فلم يبق إلا فقراً مدقعاً أوغني– فاحشاً.

لابد من الإعتذار لشريحة كاملة في المجتمع وهي المتوسطة الدخل حيث تم إبادتها عن بكرة أبيها بصواريخ الجرع والإصلاحات السعرية التي حولت الغالبية العظمى من الشعب إلى هياكل عظمية تجوب سجن الوطن الكبير تلهث وراء لقمة عيش لا تسد الرمق.

لابد من الاعتذار لكافة الموظفين للمولود الهراء والمسخ المسمى «استراتيجية الأجور» وقبلها الاعتذار لكلمة الاستراتيجية نفسها.

لابد من الاعتذار لكل من أبناء عدن والمكلا والغيضة وكافة أبناء المناطق الساحلية على امتداد البحرين العربي والأحمر لوجود السمك على مقربة منهم ولا يستطيعون شراءه لغلاء الأسعار بفعل عصابات وقراصنة البحر المتمثلة في شركات الاصطياد السمكي.

ولابد من الاعتذار لأبناء المناطق النفطية قاطبة لسماح الدولة للغرباء والدخلاء على تلك المناطق باستباحة ثرواتهم وموروثهم الانساني.

لابد من الاعتذار للدستور عن استخدام عبارة «الشعب مالك السلطة ومصدرها»، بينما الشعب أضحى أمثولة كبرى للإزدراء بين شعوب وأمم العالم.

وها أنا أعتذر بدوري للقارئ الكريم لأني بتاريخ 7/17/ 1978، كنت لم أتجاوز الخامسة بعد، ولذلك أدعو الجميع أن يعتذروا قبل أن يبصق عليهم ضمير التاريخ قبل أن يصلوا إلى طريق اللاعودة. حيث الجميع مكبل بالبرنامج الانتخابي ومصفد بالمبادرة البترو رئاسية ومصفوفة الثوابت، فهل أنتم معتذرون؟!

إطلاق لجنة وطنية لمناهضة الاعتقالات والتعذيب

تشكيل هيئة استشارية برئاسة أبو بكر السقاف

أعلن صباح الاثنين الماضي عن تشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة الاعتقال والتعذيب، والتي تهدف إلى نصرة أي مواطن يتعرض للاعتقال أوالتعذيب أو الإخفاء القسري.

وكانت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات ومنظمة التغيير للدفاع عن الحقوق والحريات والمنتدى الاجتماعي الديمقراطي وأربع صحف مستقلة، دعت إلى اجتماع لغرض إطلاق اللجنة ومناقشة مشروع رؤية عمل يتضمن التسمية والأهداف والعضوية والآليات.

وعقد الاجتماع في مقر صحيفة «يمن تايمز» التي ساهمت في رعايته إلى جانب صحف «المستقلة» و«البلاغ» و«النداء».

وتعد اللجنة الأولى من نوعها التي ستكرس نشاطها لمناهضة الاعتقال. وأقر المشاركون تشكيل هيئة استشارية من 15 شخصاً برئاسة أبو بكر السقاف المدرس الجامعي والكاتب المعروف، وتم اختيار أحمد سيف حاشد عضو مجلس النواب، نائباً للرئيس.

وفي الاجتماع الذي تميز بحضور متنوع، استمع المشاركون إلى عدد من ضحايا الاعتقالات والتعذيب، كما عرض فيلم وثائقي يتضمن شهادات لضحايا آخرين.

وكان علي الديلمي المدير التنفيذي للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات، تعرض في كلمت الافتتاحية لفداحة ظاهرة الاعتقالات التعسفية، وقدم مؤشرات عديدة على اتساع نطاق الاعتقالات. الأمر الذي يفرض وجود لجنة وطنية تمكن من التنسيق بين المنظمات الحقوقية والإعلام للحد من هذه الظاهرة.

وتحدث سامي غالب رئيس التحرير في كلمة صحيفة «النداء» عن أولوية وجود إطار يعنى بالدفاع عن المعتقلين، عارضاً تجربة «النداء» فيما يخص تغطية الاعتقالات التعسفية، رابطاً بينها وبين ملف «المختفون قسرياً» الذي نشرت الصحيفة عشر حلقات منه. حيث أشار إلى أن النغمة السائدة التي استمع إليها محرر «النداء» من أقارب المختفين قسرياً، هو شكواهم من عدم التفات المنظمات الحقوقية لمعاناتهم. وإذ لفت إلى ضعف دور المنظمات الحقوقية في الدفاع عن ضحايا الاعتقالات، انتقد أجندة الحركة الحقوقية اليمنية غير الواقعية والتي لا تلبي احتياجات اليمنيين، عازياً ذلك إلى عوامل عدة، أهمها أن أغلب هذه المنظمات الحقوقية تمارس نشاطها خارج «المواطنة» ما يؤدي إلى تعاملها مع الضحايا طبق معايير أيديولوجية أو مناطقية أومذهبية أو عنصرية.

وإذ شدد على أن لا حركة دفاع عن حقوق إنسان خارج «المواطنة»، فقد تمنى أن تتجاوز اللجنة الوطنية مثالب الحركة الحقوقية، وتؤسس لنشاط يقوم على المواطنة، وتنتقم للضحايا بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية أو المذهبية أوالمناطقية.

• سامي غالب يلقي كلمة «النداء» وإلى اليسار الناشط الحقوقي باسم الحاج (تصوير: سامية الأغبري)

أخذت الوقت الكافي للحوار مع الآخرين حتى يضمن لها النجاح". واستطرد: "هدفنا الأساسي هو الانتصار للقضية الجنوبية وإن اختلفت التكتيكات والأساليب. والأهم أن لا يعمل بعضنا ضد بعض عندما نختلف فنحن دعاة تصالح وتسامح وأصحاب قضية واحده هي قضية الجنوب".وختم تعليقه بالقول: "ما ستكشف عنه الأيام القادمة سنتعامل معه في حينه".

■ عبد العزيز بامعلم وهو من الشخصيات الفاعلة في حضرموت في حركة الاحتجاجات، شدد على أن التفكير في تشكيل أي إطار "يجب أن يتم من مختلف الفعاليات الموجودة في الساحة دون استثناء". وبشأن الهيئة قال: "نشعر بأن هناك تجاوزا قد تم، ومحاولة للقفز على مجمل الفعاليات السياسية في الساحة الجنوبية".

وكشف عن مبادرة للفعاليات السياسية والمدنية في حضرموت وبالتنسيق مع الأخوة في محافظة المهرة "هدفها تحديد رؤيتنا للقضية الجنوبية وتوصيفنا لها على طريق إيجاد رؤية سياسية موحدة لقضيتنا وتوحيد خطابنا السياسي ومن ثم إيجاد ميثاق شرف يلتزم به الجميع وهم أبناء الجنوب الذين يقع على عاتقهم شأن القضية الجنوبية".

وأضاف: "ثم يأتي التفكير الجدي نحو إيجاد خطوات تؤسس لعقد مؤتمر وطني أو ملتقى وطني تشارك فيه كل الفعاليات، سواء تلك التي كان لها الأساس في وضع بذرة الحراك وهي ملتقيات التصالح والتسامح أو ما أعقبها من جمعيات كالمتقاعدين والدبلوماسيين والشباب والعاطلين ومالك الأراضي ومناضلي الثورة والشهداء، وغيرها من الفعاليات، وكل الرجال الذين يتطلب دورهم". وتابع: "بعد ذلك يتم انتخاب هيئة وطنية بعد أن يكون قد تم الاتفاق على برنامجها السياسي وميثاق شرف وينتخب لها قياده تسمى أي مسمى للدفاع عن القضية الجنوبية لمواجهة عنف السلطة وجبروتها"، معتبرا أن هذا سيزيل كل الخلافات والتباينات وسيوصلنا إلى وحدة للموقف والقضية. بامعلم أبدى ارتياحه لكلمة المشاركين من أبناء شبوة في اعتصام المكلا، "لأنها صبت في وحدة الجنوب ونبذ الاختلافات بهدف الانتصار للقضية الجنوبية".

■ ومن الضالع بدأ عبده المعطري الناطق الرسمي لمجلس تنسيق المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين حديثه بالتذكير بموقفه المبكر لتجنب مأزق كهذا: "منذ لحظات الميلاد للحراك الجنوبي وأنا أدعو وبقوة إلى ضرورة وجود هيئة تكون الحامل السياسي للقضية الجنوبية، وطرحت هذا في ندوات مختلفة في الضالع وعبر الصحف، وكان آخرها صحيفة "الناس"، وعلى الإخوة في ملتقيات التصالح والتسامح ومجلس تنسيق المتقاعدين وكذا في لقائنا مع المشترك". وإذ أشار إلى صعوبات بالغة تحول دون إنجاز هذه المهمة، قال إن المشكلة من وجهة نظره تكمن في أن كل التيارات والفعاليات السياسية الموجودة في الساحة والمؤثرة في الشارع مازالت غير مؤمنة بمبدأ القبول بالآخر، وعدم توفر نكران الذات والذي تلاشى أمام حب الظهور عند بعض الأفراد، حيث لم يتم اعتماد مقاييس مقنعة في الاختيار مثل: "الإخلاص، الإمكانية، القدوة، الإيمان بالقضية...

المعطري الذي يحمل شهادة دكتوراه في السياسة اقترح "روشتة" علاج للداء الذي شخصه، تضمن وحدة الصف، تبدأ باختيار 3–5 أشخاص من كل تيار أو فعالية ليقوموا بتلخيص وجهة نظرهم في برنامج عمل أو وثيقة تقدم، ثم تجمع كل هذه الوثائق ويختار من كل تيار أو فعالية 2–3 أشخاص لدراسة كل ذلك ومن ثم وضع وثيقة وآلية عمل تكون مقنعة للكل الجنوبي في الداخل والخارج.

■ محمد علي شائف عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني اعتبر الحديث في موضوع الهيئة المعلنة سابقا لأوانه، لأن الفكرة لم تتبلور على مستوى أوسع والمسألة لم تعد مرتبطة بكيان جامع لقيادة هذا الحراك وتنظيمه، "فالكل يعلم أن قضية الجنوب خرجت دون أن يتبناها تنظيم بعينه مع الإقرار بوجود جهود فردية وجماعية شكلت مقدمات لما شهدناه خلال العام المنصرم". وأكد أن القضية (الجنوبية) ظهرت من داخل المعاناة المنهجة التي عاشها الشعب في الجنوب لأكثر من عقد، فالشعب الذي أعطى كل شيء لاقى جزاء سنمار "من رئيس الدولة في الجنوب إلى فراش في مؤسسة حكومية".

وبشأن الهيئة المعلنة، شدد على حيوية قيام "مرجعية سياسية جامعة تنهض بدور الحامل السياسي للقضية، سواء أكان هذا الشكل المعلن عنه أو أي شكل آخر تجمع عليه قوى الحراك الجنوبي لضمان تحقيق الأهداف التي ترتقي إلى مستوى الاستعداد العالي للتضحية لدى الجماهير وليصون دماء الشهداء الزكية والتضحيات التي قدمت حتى الآن ولا يرتقي إليها أي مطلب غير استعادة دولة الجنوب المستقلة لمواجهة قضية طمس وجود منظم للجنوب".

■ عباس العسل عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني (أبين) أكد عدم أية تحفظات لديه على تسمية النوبة وباعوم كأبرز رموز جنوبية قدمت تضحيات من أجل أبناء الجنوب غير مبالية بسيف المعز وذهبه. وقال: "تحفظي الوحيد على طريقة إعلان الهيئة؛ كان ينبغي أن تسير وفق الأطر التنظيمية الصحيحة، أي من القاعدة إلى القمة عبر تشكيل مجالس للمديريات ثم المحافظات ثم انتخاب هيئة عليا بحيث يصبح كل جنوبي على قناعة باختيار قيادته. وأؤكد أن الأمور لو سارت هكذا فلن يختلف جنوبي على باعوم والنوبة".

■ كذلك تحدث إلينا الصحفي والأديب احمد القمع، فرأى أن المطلوب أولا تعريف للقضية الجنوبية وضرورة توحيد الخطاب السياسي ووضوحه في الداخل والخارج بعيداً عن حكاية تأجيل الحل. وإذ عزا التباينات في الاراء إلى غياب الوضوح وتأجيل (اقتراح) الحلول والصيغ، نفى وجود صراعات سياسية، وقال إن "الحكم في النهاية للشارع الجنوبي الذي سيجبر كل الأطراف على توحيد الخطاب والحل للقضية".

■ إنصاف مايو رئيس المكتب التنفيذي للتجمع اليمني للإصلاح بمحافظة عدن وعضو مجلس النواب، أوضح أنه لم يطلع "على هذه الهيئة وتشكيلها". معتبرا أن أي كيان أو إطار يعتبر إضافة للحراك السلمي بشرط تمتعه بروح القبول بالآخر، "فالتنوع وظهور الكيانات والتيارات شيء طيب ومحمود متى ما انتهجت مبدأ القبول بالآخر". لكنه أضاف: "لا يمكن لطرف أن يدعي الوصاية على القضية الجنوبية التي تداعى لها الناس. القضية الجنوبية ملك لكل جنوبي حتى أولئك في السلطة والمؤتمر الشعبي العام تعنيهم القضية الجنوبية".

قالت إن الإعلان فاجأها، واقترحت بدائل ديمقراطية للحفاظ على الوحدة... الجنوبية

قيادات في حركة الاحتجاجات تسعى لاحتواء التداعيات السلبية لهيئة النوبة وباعوم

■ شفيع العبد

"من أجل إكساب الحراك الشعبي أفقه السياسي أعلن عن قيام الهيئة الوطنية العليا للدفاع عن الحق الجنوبي". هكذا جاء في البيان الذي صدر في عدن في 19 يناير وتناقلته وسائل الإعلام وقد ذُيل البيان بتوقيعي العميد الركن ناصر النوبة رئيساً للهيئة وحسن باعوم أميناً عاما لها.

البيان أدى فور صدوره إلى ظهور حالة من التباينات في وسط الحراك الجنوبي، ونظر إليها البعض على أنها بداية لخلافات ستؤثر على مستقبل القضية الجنوبية، من منظور أنها لم تراع أبسط الأساسيات والتي تتمثل في التشاور حولها وإشراك كافة الفعاليات في الساحة الجنوبية.

فيما اعتبر البعض الهيئة المعلنة محاولة استباقية من النوبة وباعوم مستغلين جماهيريتهما لتفويت الفرصة على جهود تبذل لإخراج هيئة موحدة لقيادة الحراك بعد أن يتم الاتفاق عليها من قبل جميع القوى الفاعلة في الحراك السياسي الجنوبي.

وفي اعتصام المكلا يوم 1/26 انتظرت الجماهير موقفا واضحا حول الهيئة من قبل النوبة وباعوم، اللذين أعلنا تمسكهما بالهيئة غير مكترثين بما قيل أو سيقال حولها، مؤكدين أنها ستكون مفتوحة لكل أبناء الجنوب من المهرة إلى الضالع، ومطالبين باحترام رأيهما مثلما هما يحترمان آراء الآخرين، حد قولهما.

للوقوف على حقيقة ذلك ومدى وقع إعلان الهيئة على الحراك، وهل تمثل إضافة نوعية للحراك أم العكس، استطلعت "النداء" آراء شخصيات بارزة في الحراك الجنوبي ومن محافظات مختلفة.

■ عضو البرلمان عن الحزب الاشتراكي (ردفان)، ناصر الخبجي، شدد على أن الحراك الجنوبي بحاجة إلى رؤية ومرجعية سياسية واضحة وقيادة وآلية تنظم وتحدد مسار ومعالم هذا الحراك بتوافق وإشراك جميع قادة الحراك بدون استثناء وبغض النظر عن الانتماء الفكري والسياسي طالما والهدف هو خدمة القضية الجنوبية.

وفيما يخص الهيئة المعلن عنها قال: "شخصيا لم أسمع عنها إلا من خلال وسائل الإعلام". وأضاف: "أعتبرها مبادرة جيدة ولم نكن ضدها، بشرط أن تكون مبنية على رؤية سياسية واضحة وأن يكون هناك توافق لتصب في خدمة القضية الجنوبية، وأن تكون قد

حركة تغييرات واسعة في دمت

■ دمت - فؤاد مسعد

شهدت مديرية دمت مؤخراً حركة تنقلات إدارية لكثير من مسؤولي المديرية، شملت مدير عام المديرية الذي لم يمض على تعيينه سوى بضعة أشهر.

المدير الجديد سعى فور توليه المنصب لعقد اجتماعات متواصلة مع أبناء المديرية ورموزها ما أعطى عنه صورة إيجابية لدى مواطني دمت الذين صاروا في ترقب دائم لما تؤول إليه التغييرات المتسارعة، حيث لم تمض أيام قليلة على تغيير المسؤول الأول في المديرية حتى جاء قرار السلطة القضائية بنقل رئيس محكمة دمت الابتدائية العلامة محمد الديلمي، الذي سبقت الإشارة إلى نزاهته من معظم المواطنين ، مما دعاهم للخروج في مسيرة سلمية للتنديد بالقرار والمطالبة ببقاء الحاكم. غير أن شيئاً من ذلك لم يحدث. وتوالت قرارات إدارية مشابهة شملت مير أمن المديرية والذي تفاعل الكثيرون بإقالته.

عاصفة التغييرات لم تتوقف بعد، حيث استهدفت أيضاً مديري المالية ومؤسسة المياه. مدير الضرائب الذي استبق محاولات المجلس المحلي بإزاحته، من خلال طلبة النقل إلى مديرية مجاورة. آخر من شملتهم قائمة التغييرات مدير التربية الذي عين منتصف العام الماضي مما يوحي بقصر الفترة التي قضاها في الادارة بخلاف آخرين لا يزالون في مناصبهم رغم مرور عقود من الزمن عليهم، إلا أن محلي المديرية ورئيسه بالذات كان لهم موقف مغاير حيث اصروا على التمسك بمدير التربية ما أدى إلى الغاء القرار، وما عدا ذلك فقد بدأ المجلس المحلي في المديرية ملتزماً الصمت تجاه ما يجري، وعلى حد تعبير احد المواطنين «لم يكن له في ذلك ناقة ولا جمل». المحلي الذي يسيطر عليه المشترك -كما باقي مديريات محافظة الضالع- حاول أن يصنع له حضوراً في الفترة الماضية، غير أن رياح التغيير جاءت بما لا تشتهي سفن المجلس التي أرادت أن تجذف صوب بادارات ومرافق حكومية أخرى، حيث استهلت مهامها بقرار إيقاف مدير أراضي وعقارات الدولة وإحالته للتحقيق على خلفية اتهامه بالتلاعب والعبث بممتلكات الدولة في المديرية رغم ضآلة الأراضي وانعدام العقارات. وكلف المجلس المحلي شخصاً آخر لم يلبث أن قدم استقالته، ومع ذلك عاد المدير السابق مدفوعاً بقرار فوقي ليحل نائباً للمدير المستقيل؟! وهذا وحده كفيل بفتح التساؤلات عن جدوى الاحالة للنيابة ما دامت المحصلة النهائية تتضمن إعادة متهمين المواقع ذاته؟ المديرية التي تنام على فوهة بركان وتتقاذفها قرارات العزل والتعيين في بعض المرافق يبدو أنها هي أيضاً مرتهنة لمراء تربطها بهم عشرة طويلة دن أن تطالهم سنة التغيير ما يؤكد انهم في أمان من ذلك. فلا حكومة المؤتمر استطاعت ازاحتهم ولا محلي المشترك تمكن من توجيه سهام مساءلته نحوهم.

حق الرد

مدير مدرسة الشهيد ياسين ومدير مكتب التربية في المواسط: لاصحة لما نشرتموه عن نائب مدير أمن تعز

حق الرد

الاخ/ رئيس تحرير صحفية «النداء» المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

نود أن نؤكد لكم أن ما نشر في صحيفتكم في العدد رقم 135 الصادر يوم الاربعاء الموافق 2008/1/23، بعنوان «صلاحية نائب مدير أمن تعز عابرة للحدود» عار من الصحة وكله محض كذب وافتراء وزيف وتضليل والهدف منه الاساءة لشخص الاخ عبدالحليم عبدالله أحمد نعمان نائب مدير أمن محافظة تعز، الذي لا يختلف عليه اثنان في كفاءته ونزاهته واحترامه للنظام والقانون. فهو من ضباط الامن الذي يعول عليهم في إحداث نقلة نوعية في المجال الأمني فقد أثبت في كل المواقع التي تولاها أنه مثالاً يحتذى به في أداء الواجب الوطني على الوجه الأكمل. ولكن يبدو أن هناك نفوساً مريضة لم يرق لها تعيينه نائباً لمدير أمن المحافظة فأرادوا أن يوجهوا إليه الاساءة عبر صحيفة «النداء» وينسبوا إليه أعمالاً وأفعالاً، هو منها بريء براءة الذئب من دم ابن يعقوب ويجب أن يعرف الجميع أن الاخ عبدالحليم عبدالله نعمان أرفع من ان يستخدم وظيفته ومكانته وسلطته لمخالفة الأنظمة والقوانين والتدخل في أمور ليست من اختصاصه.

أما قضية رفض المدرس في مدرسة الشهيد ياسين في قرية الجبال بني حماد مديرية المواسط محافظة تعز فهذا موضوع تربوي بحت وليس هناك أي ضغوط كما أشارات الصحيفة من قبل نائب مدير أمن المحافظة بإيعاز من احدالمتنفذين في المنطقة وكل ما ذكر مجرد هراء وكذب.

● مدير مكتب التربية جميل العليمي

● مدير مدرسة الشهيد ياسين

نتمنى أن يتمتع نائب مدير الأمن بمواصفات رائعة كما ورد في الرد «النداء» ليس لها ثأر شخصي ضد أحد

«النداء» نشرت الرد أعلاه احتراماً لحق القارئ في التعليق على ما تنشره، على الرغم من استغرابها لعدم مبادرة المعنيين بالرد، وحماسة مدير المدرسة، ومدير عام مكتب التربية والتعليم في المديرية، للدفاع عن نائب مدير الأمن، لكن المعلومات تفيد بأن المعلم خالد عبدالله حزام سيمثل أمام نيابة المواسط ما يفيد إستمرار التنكيل به.

منذ 3 أسابيع وهو ممنوع من دخول المدرسة التي انتقل إليها بناءً على رغبتها واحتياجها إليه، ولأن مدير مكتب التربية في المديرية أرسله إليها رسمياً.

وإذا كانت المسألة تربوية بحتة فمن أرسل الجنود لاعتقال خالد من جوار المدرسة وإيداعه سجن المديرية لثمانية أيام بالمخالفة للقانون ويومين آخرين في النيابة، رفقة 7 آخرين. ولا يزال التنكيل بخالد ورفاقه مستمراً للأسبوع الثالث.

معلوم أن الموضوع التربوي يعالج في إطار الادارة التعليمية وليس في المرافق الأمنية وسجونها.

وعلمت «النداء» أمس أن أربعة مواطنين بينهم معلم خضعوا للتحقيق أمام نيابة المواسط، وأن اثنين منهم احتجزا لساعتين.

الثمانية الأيام التي أمضاها المدرس خالد وأصحابه في سجن المديرية، هي الإساءة الفعلية.

ليس لـ«النداء» ولا لمصادرها ثأر شخصي مع نائب مدير الأمن. ومن العجب أن الرد الوارد من مدير المدرسة ومدير المديرية، انصرف إلى تلميع عبدالحليم عبدالله أحمد نعمان نائب مدير الأمن بالمحافظة، من دون أن يتطرق إلى الإجراءات المخالفة للقانون والماسة بكرامة المعلم خالد عبدالله حزام، المعلم الذي يتمتع بسمعة حسنة، ويحظى بتقدير كافة الجهات ذات الصلة بالعملية التربوية الحقة.

أسرة «النداء» تأمل أن يسارع وزير التربية والتعليم إلى وضع حد للانتهاك الصارخ للقانون، وللوائح الوزارة، وإعادة الاعتبار للمعلم أمام طلابه.

كما تأمل من نائب مدير الأمن الذي يتمتع بمواصفات رائعة كما ورد في الرد، أن يضع حداً للتصرفات المسيئة التي يقوم بها مرؤوسوه، والكف عن ملاحقة المعلمين والأهالي، وترويعهم، والامتناع عن انتهاك حرمات المؤسسات التعليمية.

● المحرر

عبدالملك الحوثي

(تتمة الصفحة الأولى)

إلى علي ناصر قرشة، سيمثلونه في المفاوضات التي ترعاها قطر، وأن ما يأمله هو الوصول إلى حل إجمالي للمشكلة.

وأشار الحوثي إلى أن قصفاً بالصواريخ استمر أمس الثلاثاء حتى الساعة التاسعة مساءً حيث أطلق 20 صاروخاً على منطقة «مطرة». رأى أن هذا القصف يعد بادرة غير إيجابية ومؤشراً سلبياً من قبل السلطة من شأنه أن يحبط الوسطاء. وتابع: «القصف والاعتداءات لا زالت مستمرة من قبل السلطة التي تستخدم الدبابات والصواريخ للهجوم على حيدان وخولان». وقال إنه لا يريد أن يكون هناك تعليق إعلامي من قبله بشأن هذا الموضوع، وإنه لن يستبق الاحداث وان الرسالة التي يريد توجيهها إلى الداخل اليمني هي أن المطلوب من الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني وكل من يساهم في خدمة قضايا البلد، أن يكون لهم دور حقيقي في إيقاف هذه الحرب التي تؤثر اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً على اليمن. معتبراً «الجهد الداخلي أكثر أهمية من الجهد الخارجي مع الشكر لدولة قطر»، داعياً الأطراف العربية والخارجية «إلى عدم تشجيع السلطة في حرب داخلية». وقال: «نحن لا نعتبر السعودية طرفاً في النزاع حالياً».

وعن الوساطة التي قام بها فارس مناع، قال: «التقينا بالاخ فارس مناع ليس على أساس أنه وسيط بل باعتباره من أبناء صعدة».

من جانبه قال صالح هبرة لـ«النداء» إن الوفد سيغادر الواحدة ظهر اليوم إلى الدوحة وأن ملفات مكتملة يحملها معه بشأن محتجزين يزيد عددهم عن 400 شخص وأكثر من 25 ألف نازح وآخرين مخطوفين. كما سيقدم ملفاً فيه رصد كامل لخروقات السلطة لبنود الوساطة القطرية.

وأشار إلى أنه التقى الرئيس علي عبدالله صالح وأبلغه أن الوضع العام لليمن يتطلب حلاً لمشكلة صعدة.

وأوضح أن اللقاء في قطر سيكون من أجل تفعيل قرار وقف القتال، السابق ووضع الآليات اللازمة لتنفيذه.

وكان ممثلو السلطة والحوثي قد التقوا أمس الثلاثاء السفير القطري بصنعاء لترتيب عملية السفر.

السعدي: قرار

(تتمة الصفحة الأولى)

لجنة لتسيير مهام المجلس وإعداد لوائحه الداخلية، ما اعتبر رداً على النوبة الذي لم يحضر الاجتماع.

العميد علي السعدي رئيس اللجنة أفاد «النداء» بأن اللجنة التي تشكلت ستتولى إدارة المجلس وإعداد لائحة منظمة تشمل آليات تحدد طريقة اختيار رئاسة المجلس، والتداول عليها.

السعدي شدّد على أن تشكيل اللجنة كان مقرراً سلفاً في أجندة اجتماع المجلس وليس رد فعل على إعلان النوبة تأسيس الهيئة الوطنية. وبشأن موقفه من الهيئة التي أعلنها النوبة وباعوم، قال إن ذلك فاجأه «وإنْ كنا نعتبر أي شكل من الأشكال المعبرة عن حقوقنا وقضيتنا رافداً مهماً في تصعيد الفعاليات السلمية».

تشييع جثمان

(تتمة الصفحة الأولى)

لتشريح وفحص الجثمان في مستشفى سيئون.

المصادر نفت نفياً قاطعاً أن تكون قبيلة العوامر قد اشترطت التعرف على الجناة أو القبض عليهم لدفن الجثمان.

المجلس الأسبق

(تتمة الصفحة الأولى)

الاتهام متصل بمشروع مبنى الغرفة التجارية الذي اضطر المجلس الأسبق إلى التنازل عنه، بسبب عجزه عن الوفاء بأقساط القرض الذي استخدمه لإنجاز المشروع.

وأكدت أنهم ملتزمون بتعاليم الاسلام في أن إكرام الميت دفنه. وأنهم مازالوا عند ثقتهم بالدولة في ملاحقة الجناة والقبض عليهم وكشف الحقائق للرأي العام. والقصاص منهم بالقانون.

ونقل المصدر عن العوامر انه لن يهدأ لهم بال حتى تتحقق مطالبهم.

على صعيد متصل، علمت «النداء» أن وزارة الداخلية طلبت من أصحاب السيارات الأربعة التي كانت تقل البلجيك نقل أ شحن سياراتهم إلى صنعاء لغرض إكمال، وعندما طلب أصحاب السيارات من قيادة الأمن في وادي حضرموت استلام السيارات ونقلها إلى صنعاء على مسؤوليتها، اعتذرت بحجة أن القضية برمتها بيد صنعاء.

النيابة تعاين

(تتمة الصفحة الأولى)

معه، الأمر الذي قد يستدعي من النيابة إصدار أمر قبض قهري ضده.

البلاغ المقدم من إدارة أمن عدن شمل قائمة من الاتهامات تصل أقصى عقوبة فيها إلى الإعدام في حال الإدانة، بحسب الدستور.

وشملت الاتهامات الاعتداء على استقلال الجمهورية، وتكدير الامن والاستقرار الاجتماعي، وتعريض حركة المواصلات العامة للخطر، والإضرار بالملكيات الخاصة...

إلى ذلك أفادت مصادر مستقلة بأن النيابة العامة بصدد إصدار أمر قبض قهري لعدد من قادة أحزاب اللقاء المشترك في عدن الذين لهم صلة بتنظيم المهرجان الذي سقط فيه شهيدان وعدد من الجرحى برصاص قوات الأمن.

وقالت المصادر إن هذا الإجراء في حالة استصداره قد يزيد الأمور سوءا، خصوصا مع إعلان يوم 11 من الشهر المقبل موعدا للاعتصام الشامل في عدن.

إلى ذلك قامت نيابة الشيخ عثمان الابتدائية برئاسة القاضي نبيل جوبح وكيل النيابة ومعه فريق من المختبر الجنائي وعدد من أولياء دم الشهيد صالح أبوبكر اليافعي، الاثنين الماضي، بمعاينة مسرح الأحداث التي سقط فيها شهيدان وأصيب عدد آخر برصاص رجال الأمن المركزي والشرطة العسكرية صباح 13 يناير في مهرجان التصالح والتسامح. وقد شاهدت النيابة آثار الطلقات النارية بجوار منصة المهرجان والتي أطلقت من "لوكندة فتح الرحمن" المواجهة للمنصة، وشاهدت مع فريق التكنيك الجنائي بعض المقذوفات النارية التي تم استخراجها من قبل فريق البحث الجنائي والتحرز عليها.

كما قام فريق البحث الجنائي بتصوير مسرح الجريمة للمرة الثانية أمس بعد أن قام في السابق برفع ملف عما تم ضبطه من آثار: خراطيش رصاص وغيرها، وفي مسرح الأحداث. واستمعت النيابة العامة إلى أقوال أحد المواطنين روى حول قيام جنود الأمن والشرطة العسكرية بإطلاق النار ومحاولة خروجهم من "اللوكندة" مخترقين جموع المواطنين ويقومون بإطلاق النار بشكل مكثف وما زالت آثار الرصاص ومعالمها على جدران أحد الفنادق وقد قام فريق التكنيك الجنائي بتصويرها واتخاذ الإجراءات.

وكانت نورا ضيف الله رئيس نيابة استئناف عدن قد وجهت بتاريخ 23 يناير 2008 مذكرة إلى مدير أمن عدن طلبت فيها استدعاء المسؤول الأمني في منطقة الهاشمي يوم الحادثة للمثول أمام النيابة لسماع أقواله. كما طلبت النيابة إرسال الأسلحة التي ضبطت يوم الواقعة، وكشف بأسماء من ضبطت معهم. وكذلك طلبت النيابة الإحاطة على وجه السرعة عن الجنديين دارس محمد عزيز شعيب ويوسف علي مسعد لأخذ أقوالهما في القضية.

وقال المحامي يحيى غالب الشعيبي، محامي أولياء دم الشهيد صالح ابوبكر اليافعي، إن إدارة أمن عدن والأجهزة المنية لم تقم بتنفيذ القانون والمثول أمام النيابة وإحضار الجنود والأسلحة وغيرها من المضبوطات، وهذا أدى إلى عرقلة سير إجراءات التحقيق. محملا رئيس اللجنة الأمنية بالمحافظة وإدارة الأمن والأمن المركزي والشرطة العسكرية وشرطة الشيخ عثمان المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه القضية.

مهرجان «حاشد»

(تتمة الصفحة الأولى)

أطلقها أخوه الشيخ حميد. يوم تشييع الشيخ عبدالله، طالباً من الحضور الموافقة على الصلح وترك الثأر والحروب التي تسبب الأزمات، وتضعف التنمية التي تناضل من أجلها قبيلته.

وأوضح الأحمر بأنه سيواصل مسيرة والده فيما يخص الحفاظ على وحدة قبيلة حاشد وتماسكها، وكذا باتجاه الدولة، ودعم القضية الفلسطينية.

ولفتت مصادر حضرت المهرجان إلى مشاركة مشائخ كافة قبائل حاشد.

وحرص المشاركون على إظهار إجماعهم على الرئيس الجديد للقبيلة، على الأرجح للرد على ما وصف بمخططات لإضعاف دور القبيلة ووحدتها.

ووافق عدد من مشائخ القبائل التي تخوض فيما بينها حروب ثارات على دعوة الشيخ الأحمر للصلح.

وبحسب مصدر مقرب منه، فإنهم وقعوا على وثيقة صلح. ورجح أن ينضم آخرون إليهم.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

المثقف: ضمير "البُجمة" *

أروى عثمان
arwaothman@yahoo.com

■ إلى: أستاذنا القدير -أطال الله عمره- أحمد جابر عفيف
حالماً بيمن بلا قات، يمن بلا بُجم، بلا علفة

(1)

لعقدين من الزمن وأنا أقرأ وأسمع مقولة "المثقف ضمير الأمة". وكنت مؤمنة إلى حد اليقين بذلك. وقرأت ما قاله جرامشي عن "المثقف العضوي" ودوره الحيوي في المجتمع.

ما قرأناه، ونقرأه ونشاهده ونسمعه، هو أن المثقفين "ضميرو الحياة". هذه صفة تنطبق على أي مثقف في هذا الكون، إلا مثقفي اليمن؛ لماذا؟

لأنهم خارجون عن كل الحيوات، وعن الوجود بما هو موجود، وبما هو غير موجود. فلم نجده سوى مثقفاً لـ"ضمير البجمة". وأما الأمة، حتى لو كانت تختزل بأفراد عائلته، فلا دخل له بها من قريب أو من بعيد.

فهو يتصور أن الأمة هي تلك التي لا تخرج إلا من "بجمته" و"مدكاه"، و"متفله"، وولاعات السجائر، و"البوري"، وكندا دراي، وعدة الكيف "المبَخْشمْ".

ولذا فمثقفونا "بجميون" وعضويتهم تكمن في "بجائمهم الصنفورية" (نسبة إلى الصنافير: الدمامل المتقيحة).

(2)

"المثقف البجموي" أو المثقف "العلفوي" سمخ الأسماخ، لا يرتهن لأي شيء في الحياة إلا من خلال بجمته، ومدى حجمها كبراً وصغراً، مسافتها قرباً وبعداً، اتجاهها يمينياً أو يساراً، كينونتها بالماقبليات والمابعديات، راديكاليتها ثورية بالعنف المسلح أو قاعدة الأهيمسا الغاندية (مع التحفظ طبعاً على الأخيرة). هي فلك الأكوان، دنياه وآخرته، هي عالمه وعولمته.

المثقفون "ضميرو البجمة"، تجدهم يصبون غضبهم البجموي على الجماعات المتأسلمة بشعارها: "الإسلام هو الحل" وهم لا يرون العالم إلا من خلال "البجمة هي الحل" كلاهما واحد.

(3)

أية دعوة خبيثة أو لعنة أسقطتها علينا جنيات وأمهات اليمن "كل يمني معلق من علفته"، أو بالأحرى "كل يمني معلق من بجمته". اثنان وعشرون مليون عبد، مرتهنون إلى "العلفة المقدسة".

(4)

العبودية ليست فقط أن ترتهن رقبتك لأي ديكتاتور أو سلطان غشوم، بل أن ترتهن لعلفة سُمّية اسمها "القات" تختزل كل أعضاء جسدك، بل وتلغيها، لتُسمن "بجمة" وما تكاد تهترئ، حتى يسارع اليمني - المثقف، وغير المثقف السياسي وغير السياسي الغني والفقير، بتغريزها، وتسمينها، مثلما كانت جدتي تغرر بقرتها العجفاء لتدر حليباً أكثر، لكن مواطنونا يدرون دمامل البؤس والعدمية.

هذا الجسد الهزيل، الشبح المطحون هماً، وجوعاً، وبؤساً، وتعذيباً، يتكور في "بجمة" شبحية، لا تختلف عن أي كيس بلاستيكي اسود تجمع فيه الجثث والنفايات.

فكيف تنادي أيها المثقف البجموي بالحرية وأنت عبد لبجمتك ورهين علفتك؟! وتنادي بالديمقراطية، وأنت مغلول إلى علفة تروى بمبيدات محرمة دولياً؟!

كيف تنادي بعالم أفضل وغد أفضل، وعالمك معلق بـ"منخاش"؟! كيف تطالب بنبذ العنف وأنت أكثر الكائنات التي تمارس أبشع صور العنف على جسدك، وعقلك، وصحتك، وبلادك، وبيئتك، وأسرتك، وطفلتك، وحبيبتك؟!!!

(5)

إن إنسانية الإنسان اليمني تبدأ حيث تنتهي العلفة، تنتهي حينما تعود الاحترام للبجمة، في مأكل نظيف، وابتسامة نظرة، لا أن تحشى بالنفايات والسموم.

ولذا لا تطالبوا أيها اليمنيون، وخصوصاً "المثقفين" بأن تتحرروا من الديكتاتوريات والطغاة. طالبوا بأن تتحرروا من بجمكم، من أكياس النايلون السوداء، من الدكية، من المتفل، وسخم الدخان. فالعلفة لا تقل طغياناً واستبداداً وديكتاتورية من الحاكم المستبد، بل إنها أكثر استبداداً ودموية ووحشية. إنها الموت بأبشع تجلياته.

(6)

أن ترتكز حياتك أيها اليمني، أيها المثقف، حاضراً ومستقبلا -إن كان هناك ثمة مستقبل ينتظرنا كبشر- إلى "منخش" و"متفل" معبأ برغوة و"خثل" القات، فهذه كارثة الكوارث.

وإذا كانت الأسطورة تقول إن الكرة الأرضية تقف على قرن ثور، فإن اليمن "السعيدة" تقف على "منخش"، لكنها ليست أسطورة وإنما الفعل الواقعي واليومي المخجل والمدمر.

(7)

ومن هذا المنطلق أن تكون حياتنا الماضية والحاضرة والمستقبلية واقفة على: بجمة، متفل، منخش، فإنني أتوجه كأم، باسم أطفالي وأطفال اليمن بالمطالبة بحماية دولية لا تقل عن حماية الدول المنكوبة بالزلازل والفيضانات والحروب الأهلية، واليمن أكثر دول العالم نكبة، فالتقتيل اليومي الذي وصل الى إدمان المخدر الجماعي السام (القات) الذي يستحث كل تدخل سريع للأمم المتحدة وكل المنظمات الدولية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان بمعنى "تدويل البجمة" لإنقاذنا من أنفسنا، لإنقاذ أطفالنا وبيئتنا من الموت والانقراض (هذا ليس من باب السخرية، بل نحن أحوج اليوم أكثر من أي يوم مضى لهذا التدخل الضروري والسريع). نعم، حماية دولية من أرفع مستوى، تضع حداً لحياة الإهلاك والموت المجاني عبر صيرورة "البجم"، تحمي أطفالنا من المستقبل "البجموي الذي ينتظرهم" حماية دولية ترد الاعتبار للحياة الإنسانية في اليمن التي حُشرت ببجمة، وبكيس علاقي أسود، ومتفل، ومدكى، ومنخش.

حماية دولية توقف تضخم "بجمنا المتوحشة".

فكيف تشوفووووووا؟؟

* البجمة: الوجنة.

بن طالب ووزارة التخطيط

محمد شمس الدين
mshamsaddin@yahoo.com

الشهر المنصرم كان سعد الدين بن طالب عضو اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد يتحدث عن الفساد في منتدى التنمية السياسية حول تجارب فشل ونجاح دول في محاربة الفساد، قبل أن يقدم ملف ترشيحه إلى مجلس الشورى، وكرس جهده لمعرفة المهمة الموكلة إليه. وبينما كان يسهب في الحديث عن الفساد وقانون محاربته، كانت ذاكرتي تتشعب في أروقة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التي أصبح الفساد ضيفاً ثقيلاً على موظفيها وعصف الفساد الإداري بموظفيها المؤهلين إلى جهات أخرى، فيما حل محلهم الجهل وتزييف الحقائق.

كان ابن طالب يتحدث عن أضرار الفساد وأنواعه. وكنت أتخيله يتحدث عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي وكأنه أحد موظفيها، الوزارة المناط بها مهام كبيرة، في حين لم يتم إصلاح الوزارة ذاتها التي تعمل بدون هيكل تنظيمي منذ ما يقارب عقدين من الزمن، مما حولها إلى حلبة مصارعة على المهام والصلاحيات المدرة للدخل غير القانوني والسفريات الخارجية، ففيها تتغير صلاحيات القطاعات والإدارات وفقاً لمزاج مسؤوليها، ومصالحهم الشخصية تارة، ووفقاً لقدرة البعض على ممارسة تزييف الحقائق عند وزرائها تارة أخرى.

في حين كان الرجل يتحدث عن الفساد وأثره على المؤهلين، كنت أعقد مقارنات بين من غادروا التخطيط وبين من حلوا محلهم، وضع كهذا جعل منها من أسوأ المرافق الحكومية على الإطلاق، وغير مؤهلة لتقديم أي جديد من شأنه أن يخدم البلد، ما لم يتم إعادة كل من دحرهم الفساد، ممن لم يستطيعوا التأقلم مع الصراعات على المصالح الشخصية، أو ممن قالوا الحقيقة التي لا يحب بعض المسؤولين سماعها، في زمن حل فيه الكذب والخداع. ولنضع نموذجا لزيف يتكرر في أكثر من مرفق. وليكن هذا النموذج وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فإلى جانب غياب الهيكل التنظيمي وعدم الحسم في القضايا، أضع السؤال التالي: لماذا تم تعيين وكيل مساعد للمشاريع الممولة من القروض والمساعدات الأجنبية كان يعمل لدى مكتب البنك الدولي قبل تعيينه في التخطيط ولديه ماجستير ولكن لم يتم تمكينه من العمل؟ ولماذا تم إنشاء وحدات لإدارة المساعدات والقروض المقدمة من بعض الصناديق الدولية، أو ليس من المفروض أن تعمل تلك الوحدات المستحدثة تحت إشراف ذالك الوكيل بحسب القرار الجمهوري للرئيس صالح بتعيين ذلك الوكيل؟ ولكن تم تعطيل القرار الجمهوري بقرارات إدارية وهدم العمل المؤسسي برمته. ويظل السؤال: لماذا تم تعيينه؟ ولماذا يعطل القرار الجمهوري على حساب العمل المؤسسي؟ ولماذا لم يتم تغيير ذلك الوكيل بقرار مشابه لقرار تعيينه إن كان هناك مبرر أو حتى بدون مبرر وهو في طريقه إلى النزوح من الوزارة كسابقيه كونه كان يعمل في البنك الدولي ولديه ما يؤهله للحصول على وضع أفضل، ويقاس على الوكيل ذاته الكثير من النماذج في عدة جهات، وكيف أصبح البعض يتعامل مع الوظيفة العامة وكأنها ملك أو أن المرفق إحدى شركاته الخاصة.

أليس من المفروض أن يتم تغيير الأشخاص غير المرغوب فيهم بدلا من تغيير الصلاحيات؟ في المقابل أجد نفسي مضطرا لمعاتبة المسؤولين والموظفين الذين يقف الفساد الإداري حجر عثرة أمام المهام الموكلة إليهم لعدم تقديمهم استقالاتهم من تلك المهام الموكلة إليهم بقرارات جمهورية أو وزارية حتى لا يدعوا لقوى الهدم فرصة تدمير ما تبقى من العمل المؤسسي كونهم قد تجنبوا الدخول في صراعات، يتسيد فيها الفساد وعدم المبالاة وغياب الرؤية.

فقد يكون من السهل معالجة الفساد المالي ومحاسبة الفاسدين وإعادة الأموال التي اختلسوها، لكن كيف سيتم محاسبة من يدمرون العمل المؤسسي ويقفون أمام كل من يحمل مؤهلا يفتقدونه أو يفوق ما لديهم، في ظل تزييف الحقائق، وعدم اتخاذ قرارات حاسمة، كما هو حال وزارة التخطيط، التي عبر أحد موظفيها عن قلقه على وضعها في حالة تعرض من يجيدون تزييف الحقائق لأي مكروه مما قد يترك فراغا ويعطل أداء هذا المرفق الهام في ظل اعتماد وزيرها على بعض من يحملون هذا المؤهل.

قمة الزيف أن يطرح أحد مسؤولي وزارة التخطيط في مؤتمر لندن للمانحين 2007 أن الجهاز الإداري للدولة يفتقر إلى الكادر المؤهل، وأن الحلول تكمن في إنشاء وحدات ذات تمويل أجنبي لإدارة عمل إداري جرت العادة أن يقوم به موظفو الجهاز الإداري للدولة. إلا أن الحقيقة تقول إن من يطرح ذلك هم غير المؤهلين وأنهم جزء من المشكلة التي أفشلت العمل الإداري والمؤسسي، ودفعت بالكادر المؤهل والنزيه إلى رصيف البطالة المقنعة، ولو أنهم مؤهلون لما وصل البلد إلى هذا الوضع المتردي وأصبحنا ندفع عقوبات وفوائد، في حين تحرم البلاد من المساعدات الخارجية بسبب قروض لم يتم استخدامها أو استخدمت في غير محلها في عهدهم.

ولكنهم اليوم يتحدثون عن الكفاءة والتأهيل وحسن الإدارة وكأنهم جديدون على مواقعهم، أو تولوها على أنقاض دولة انهارت وقد ذهبوا لترويج أن الحل يكمن في إنشاء وحدات للمساعدات والقروض، ويرون تعميم الفكرة على جهات أخرى يعيشون في الواقع أزمة ضمير ويعبرون عما يدور بداخلهم ويرون أن المادة والمرتبات المرتفعة التي ستصرف للعاملين في تلك الوحدات والتي تصل إلى عشرة أضعاف ما تقدمه الخدمة المدنية ستكون حافزا لبذل الجهد والإخلاص في العمل. نقول لهم إن البيئة المناسبة والاستقرار الوظيفي وتطبيق القانون والمساواة في الحقوق والواجبات والتربية الصحيحة هي أساس التضحية وزاد التقدم، وليس المرتب المرتفع، الذي يدفع على حساب الفقراء. نعم، في الوقت الحالي المرتبات متدنية ولا تفي بالمتطلبات الأساسية للعيش الكريم، وهو ما قد يدفع البعض إلى الطرق غير المشروعة للكسب، أما بذل الجهد والإخلاص في الأداء فيعتمد على الضمير والرؤية البعيدة للمصلحة العامة للبلد والتي من خلالها تتحقق مصلحة الفرد وليس العكس. يواصل غير المؤهلين والذي أوصلهم الفساد إلى مواقعهم إهانة هذا البلد ومواطنيه فيما الحقيقة أن الفساد والمحسوبية هو ما دحر المؤهلين في أغلب المرافق الحكومية. ولنا في التخطيط نماذج عديدة، فمنذ سنوات غاب القانون في هذا المرفق، وحلت الوشاية وتزييف الحقائق. سنجد سؤالاً واحدا وإجابة واحدة عن سبب خروج هذه الكوادر من التخطيط، سواءً كانوا العاملون منهم في المرافق الحكومية والعاملون في منظمات دولية، سيجد جوابا واحدا: الفساد وتفوق الزيف على الحقيقة.

ومن جانب آخر هل تستطيع تلك الوحدات التي يردا تعميمها على الجهات ذات الموارد إنجاز المهام الموكلة إليها من دون دعم الكادر الحكومي الذي يقدم البيانات ويعد التقارير والمتابعة بمرتبات الخدمة المدنية، وهل تستطيع الوحدات أن تحل محل الوزارات والمؤسسات الرسمية؟ ثم أليس من الفاضح أن يتحدثوا عن إنجازات تحققت في البلد في عدة مجالات وفي الوقت نفسه يقولون بعدم وجود كوادر مؤهلة بعد ما يقارب نصف قرن على قيام الثورة؟ ألم يكن الوضع المؤسسي والتأهيل العلمي والفني والأخلاقي في أجهزة الدولة أفضل مما نحن عليه في السنوات الأخيرة التي تسيد فيها الفساد والمحسوبية؟ ثم كيف نذهب للبحث عن مساعدات وقروض ونحن نعترف بعدم وجود كادر مؤهل؟ ثم وإن كانت المرتبات متدنية كما يبرر مهندسو الوحدات ومدمرو العمل المؤسسي نقول لهم: أين تذهب المبالغ التي ترصد في الميزانية السنوية للدولة تحت بند مكافآت وحوافز وبدل مواصلات وهي مبالغ ضخمة؟ أم أنها تصرف بدون معايير وتكاد تكون محصورة في عدد محدد؟ الكثير والكثير من الزيف لا نجد له مبرراً غير الفساد.

ظل موظفو وزارة التخطيط يتوقعون ويحلمون بتعيين نائب للوزير يعرف مشاكل الوزارة وتعقيداتها ويعرف القدرات العلمية والإدارية والأخلاقية لموظفيها، مما قد يعين نائب رئيس الوزراء لشؤون الاقتصادية ووزير التخطيط والتعاون الدولي على إدارة الوزارة والتخلص من العبء الإداري والتضليل. ولعل واقع الحال يقول إن عبد القادر هلال وزير الإدارة المحلية قد قتل هذا الحلم بتعيين الدكتور جعفر حامد نائباً له مع أن موظفي التخطيط ظلوا يعلقون عليه الآمال مع انتهاء فترة عمله كسفير لليمن في هولندا.

وبما أن التخطيط والتنمية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالإحصاء، فلا يمكن أن يكون هناك تخطيط سليم وتنمية حقيقية ما لم يكن هناك بيانات حقيقية وصحيحة، فقد وجب تناول ما يشهده جهاز الإحصاء من مشاكل إدارية، فهناك ستين شخصاً من موظفيه وقعوا عريضة يشكون فيها تعسف رئيس الجهاز، والعدد في تزايد مستمر، وقد بلغ عدد العرائض المقدمة ضد رئيس جهاز الإحصاء ما يقارب عشرين عريضة موزعة بين وزارة التخطيط ورئاسة الوزراء والجمهورية. ولأن أي مرفق يسود فيه الصراع والخلافات فإن الأخطاء والإخفاقات تأخذ مكانها، فقد نشرت صحيفة "النداء" مقالاً علقت فيه على التناقضات والبيانات التي وردة في كتاب الإحصاء السنوي الصادر عن الجهاز.

وإذ كانت الردود على العرائض والحلول المفترضة لما يعانيه جهاز الإحصاء مجهولة لدى موظفيه، فإن المعلوم هو تزايد عدد المتذمرين ممن كانوا في صف رئيس الجهاز.

الأستاذ عبد ربه جرادة رئيس جهاز الإحصاء السابق وعضو اللجنة العليا للفساد حالياً قد يكون خير من يعرف وضع الجهاز وموظفيه. وفي ظل غياب القانون وأخلاقيات العمل في المرافق الحكومية، فإن اللجنة العليا للفساد يجب عليها عدم تجاهل وضع الحلول والتدخل لحل الخلافات الإدارية التي تضر وتؤثر في أداء المرافق الحكومية وتزيح الكوادر المؤهلة من المرافق العامة لصالح الفساد.

أقرأ تصريحك أصدقك، وأرى الواقع أستحمر

عفراء الحريري

بعد انتهائي من أرشفة مواضيع الصحف، كعادتي متى ما وجدت فراغا لذلك، فأفرز المقالات والتصريحات الحكومية، وإذا بي أمام تصريح تذكرت أني كنت أريد أن أكتب عنه وأسأل وأتساءل بعلو حسي، أي خارج إطار دماغي المثقل بقضايا الجنوب وعدن على وجه الخصوص، رغم أني أدرك مسبقا أن المثل الشعبي القائل: "مغني جنب أصنج" ينطبق عليّ، فيكفي أن أكتب جهراً ما يدور في رأسي، وأشكر السياسة الحكيمة على ذلك المجال المفتوح، لأنها بلا شك تخشى فقدان امرأة مثلي وغيري من النسوة والرجال فتتيح لنا الجهر بالقول فتجعلنا ننهق (معذرة) كالحمير، وتبقى هي صماء،بكماء،عمياء.ومع ذلك سأواصل أنا الغناء، لأنني لم أفقد الأمل كغيري من ملايين الناس... الأمل برحمة الله بنا نحن عبيده المقهورين والمظلومين من جنسنا وأصلنا نفسه ومدة حملنا في أرحام أمهاتنا مع طفيف من الفرق أن منهم أصحاب سلطة ونفوذ ومال بلا مصدر وليسوا بوريثين له، ومنهم من له القدرة على التأقلم مع واقع الحال في النفاق والكذب والتسلق والمجاملات ومسح الجوخ. وإن الزمن القبيح لوأد القيم والمبادئ هو ما ساعدهم للوصول إلى مواقع ليسوا أصحابها ولا تليق بهم، فلا مؤهلات ولا خبرة ولا كفاءة ولا ترقية بموجب التسلسل الهرمي القانوني للوظيفة أو خطط استراتيجية أو انتخابات حرة ونزيهة. لن أطيل عليكم؛ المهم أن لديّ أمل في الغد المجهول، وإن كانت تباشيره تبدو للكثير معتمة، مظلمة، لا يهم، فعندي أمل حتى وإن شممت عبير الورد من ورد بلاستيكي. فبينما أنا أقوم بتلك الهواية وقعت بين كفي صحيفة "الأيام" العدد 5289 تاريخ 5 يناير 2008 الصفحة الخامسة قرأت تصريحا لوزير الإدارة المحلية بالمانشيت العريض "الوزارة أمام برنامج وطني كبير ولن يكون هذا البرنامج سرا على أحد بل سنكون مع الناس وللناس، مجلس الوزراء اتخذ قرارا بتفويض كل المحافظات تفويضا مطلقا في تعيينات وتغيير وتبديل موظفيها". وتابعت قراءة التصريح... إن الصواعق التي تحملها التصريحات في الصحف أقوى من صواعق البرق، وصدمتها أكبر من صدمات الأسلاك الكهربائي المفتوحة عالية الجهد عندما تمس أحدا بغتة وعلى غفلة... (تفويض مطلق استوقفت وكررت "تفويض مطلق") كيف يتم اتخاذ قرار حكومي مصيري كهذا ونحن لا نعلم حتى الآن نتائج معالجات اللجان الحكومية التي شكلت لمعرفة أوضاع الناس في الجنوب ومن ضمنها عدن، ومن ضمن قوامها وزير الإدارة المحلية، بل لم تتم معالجات ما استخلصته اللجان الحكومية من تلك الزيارات واللقاءات ومصاريف بدل الانتقال والإقامة والعلاج إلى المحافظات؟ فلم نسمع عن إحالة أحد من قوائم الفساد إلى المحاسبة أو توقيفه أو إدانته أو حتى سمع على سبيل الإشاعة. ترى هل كانت تلك الزيارات من مخلفات العام الماضي؟ فيجب أن تطوى، ونبدأ عاما جديدا بقرار صاعق كهذا! لمجرد أن نتائج الزيارات اكتفت بفرز قانون جديد لإدارة الحكم المحلي نبدأ بتطبيق نصوصه للمستقبل ونحن لم نقوم أعوجاج الحاضر وإعاقته! فماذا إذا كانت الحقيقة تقول: "إن السلطات المحلية في معظم المحافظات بكامل قوامها غير صالحة للإدارة، ولن أقول فاسدة وبؤرة فساد. فسيادة الوزير أكثر علم ومعرفة ودراية وإدراكا بنتائج زيارته مني. وماذا إذ أن أدلة الإثبات من وقائع ومستندات وقرائن وتقارير وشهود -وأكثرهم قوة على هذا الإشهاد هي اللجنة الحكومية المعنية بالمعالجات أو الزيارات- والتي صرح أعضاؤها أو بعض أعضائها ممن كان في قوامها على صحة تلك الحقيقة في أكثر من صحيفة، والأدلة تؤكد هذه الحقيقة وتضيفها حقا فوق حقيقتها، فيبدو أن مجلس الوزراء يتعامل وفقا للمثل القائل: "ما فات قد مات" ولم يتسن له العودة إلى أجندته لمراجعة تقاريره وتصحيح أقل القليل من عوائق السلطات المحلية ومصائبها، مبنيا قراره باعتبار أنه من مخلفات الماضي فكب بها في مشروع صندوق النظافة لكونه مشروعا دائما وساري المفعول وما يكب فيه يذهب إلى مقالب النفايات وانتهى!

الرصيف.. وحده يتعلم

■ سعادة علاية

بدأت الامتحانات النهائية لهذا الفصل ومازلت معظم المدارس في عموم الجمهورية تعاني من نقص الكتب المدرسية خاصة في الصفوف الاولية، وهو ما أكدته موجهة الصفوف الأولية لـ«النداء» خالدة الصريمي قائلة: «حولي 58 مدرسة حكومية في منطقة السبعين تعاني من نقص في الكتب المدرسية خصوصاً في الصفوف الأولية» واضافت أن النقص متمثل في مواد «العربي، القرآن، الاسلامية، الوطنية»، من الصف الاول إلى الثالث، ونقص جزئي يصل إلى 15٪ في 22 مدرسة للكتب بشكل عام من الصف الرابع وحتى السادس، كل من ذلك يجعل المعلم في هذا العام في حالة صراع مع المناهج والظروف من حوله ليعمل على إكمال المنهج.

شكت المعلمة ريم من ضيق الوقت كما هي العادة في الترم الأول إضافة إلى نقص الكتب في هذا العام الملاحظ بشكل كبير، الأمر الذي يضطر إلى الكتابة طوال الوقت على السبورة مما يؤدي إلى ضياع الوقت كل هذا شكل ضغطاً كبيراً وعرقلة عملت على عدم اكمال الوقت.

هكذا اكن سابقاً

إحدى الاداريين علق على نقص الكتب في هذا العام قائلاً: «وماذا نفعل نحن كنا هكذا سابقاً وعلى المدرس أن يكتب على السبورة والطلاب يذاكرون من الدفتر هذا هو الحال ماذا نفعل؟!».

الذهاب الى التحرير

شكل نقص الكتب هذا العام مشكلة لدى الطلاب والمدرسين كما شكل ضغطاً على أولياء الأمور، خاصة أثناء مراجعة الدروس في المنزل، لذ لجأ العديد من أولياء الأمور إلى ميدان التحرير لتوفير النقص الحاصل لدى أبنائهم والد أحمد قال: لـ«النداء» «إن ابنه عانى كثيراً أثناء مراجعة دروسه مع والدته في المنزل خاصة وانه طفل صغير لا يجيد الكتابة بعد المدرس في الفصل لذا اضطر الذهاب إلى التحرير لشراء الكتب الناقصة لطفله».

النائب محمد الحزمي علق على ظاهرة تسرب الكتاب المدرسي إلى الشوارع والمنتشرة في البلاد أنه احدى ظواهر الفساد المنتشرة وأضاف لـ«النداء» أن عملية بيع الكتب المدرسية التي تكلف مليارات من الريالات في الأسواق تذهب إلى جيوب الفاسدين فيما الطالب من دون كتاب الأمر الذي اضطر ولي الأمر إلى الخروج إلى الشوارع للبحث عن الكتب، وحمل المسؤولية كاملة إلى وزير التربية والتعليم.

اما النائب زيد الشامي عضو لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب قال إن تسرب المنهج الدراسي إلى الشارع هو جزء من الفساد المنتشر في أجهزة الدولة، وقال إن توفر المناهج الدراسية في الشوارع ينفي الحجج التي يرددها المسؤولون بعدم توفرها، وإن عملية الطبع غير كافية وهي دليل على الفوضى والإهمال في وزارة التربية والتعليم.

■ الضالع - فؤاد مسعد

الامتحانات الفصلية تدق أبواب المدارس مؤذنة بانتهاء الفصل الدراسي الأول غير أن ثمة ما يعكر على الطلاب أجواء الدراسة والتحصيل العلمي بدءا بعدم توافر الكتب وليس انتهاء بعدم وجود مدرسين لبعض المواد الدراسية حيث يقول الطالب مسعد احمد انه منذ بدء العام الدراسي ونحن ننتظر الكتب دون جدوى فالإدارة تعد الطلاب وإدارة التربية تعد إدارة المدرسة وكلها وعود في وعود لكن جاءت الامتحانات قبل أن تأتي الكتب.

بعض المدرسين ارجع ذلك إلى نقص شامل تعاني منه معظم المدارس في جميع المحافظات وان تفاوت هذا النقص من محافظة لأخرى وبين مدرسة توافر لها قدر لا باس به من كتب المواد العلمية وأخرى لم يتسنى لها ذلك.

طالب في إحدى مدارس دمت قال أن مشرف المدرسة وعدهم بتسليم الكتب بعدما يتم الفرز في مخزن المدرسة والآن فوجئنا بتسلم جداول الامتحانات الفصلية والفرز لم يتم ! وتساءل آخر إذا كانت المدرسة تجبرنا على تسليم الكتب نهاية عام فما الجدوى من ذلك ما دام طلاب المدرسة لا يستفيدون من الكتب إلا نادرا.

صالح البناء مدرس مادة الاجتماعيات يقول انه مقابل ما تعاني المدارس الحكومية من عجز في الكتب نستغرب توافر الكتب نفسها ولجميع المواد لدى المدارس الأهلية مع أن وزارة التربية ومكاتبها هي المعنية بتوزيع الكتب فكيف منعت عن مدارس ينبغي على الوزارة الاهتمام بها ورعايتها ومنحت للتعليم الأهلي الذي يتولى إدارة نفسه وفق إمكانات مادية يوفرها من عائد رسوم يدفعها طلاب تلك المدارس.

وعن ذلك يقول عبد القادر الحداد مدير إحدى المدارس الأهلية أنهم منذ وقت مبكر يبدؤون البحث عن الكتب وأحيانا يضطرهم البحث إلى السفر خارج المحافظة وتوفير ما عجزوا عن توفيره في محافظتهم، وذلك يكلفهم كثيرا من الوقت والمال، ويضيف: نحن لا نعاني من نقص في الكتب في جميع الصفوف.

مصطفى الشامي المدرس في مدرسة أهلية يرى ان قلة عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأهلي مقارنة بالأعداد الهائلة في المدارس الحكومية يعد عاملا مهما في هذا الجانب.

فؤاد فارع مدرس مادة الرياضيات يقول ان المواد العلمية علاوة على صعوبتها فهي عرضة لنقص الكتب إضافة إلى عدم وجود مدرسيها المتخصصين في بعض المدارس لقلة المخرجات وقلة من يتم استيعابهم في الوظيفة مما يؤدي إلى فشل معظم الطلاب في هذه المواد خصوصا المتقدمين لامتحانات الشهادة العامة، ويضيف وهذا ما يحول دون التحاق كثير من الطلاب بالقسم العلمي أول في الثانوية وبعدها في الدراسة الجامعية هذا إذا تمكنوا من مواصلة تعليمهم.

مسعد الحرازي وهو احد أولياء الأمور قال للنداء أن نقص الكتب مشكلة آخذة في التصاعد عاما بعد عام، حيث يرى أن الكتب في الماضي كان يتم توفيرها وتسهيلها لادارات التربية التي تتولى تسليمها للمدارس مطلع كل عام ونادرا ما يتاجر كتاب، أما في الوضع الحالي من السهولة على المدرسين وعلى الإدارة المختصة أن يدرس الطلاب دون كتب !

من جانبه يقول علي الشوذبي عضو مجلس آباء انه من خلال متابعاته المستمرة يرى أن المشكلة ليست محصورة في الكتاب أو المدرس وان كانت هي أهم ما تعاني منه المدارس إلا أن دور الإدارة المدرسية غائب في متابعة الطلاب والمدرسين سيما أولئك الذين لا ينتظمون في أداء عملهم، ويتساءل ما جدوى الكتاب إذا كان المدرس غائب ؟

الأخ صقر المريسي مدير إدارة تربية سابق ارجع الأمر إلى أن إدارة مطابع الكتاب المدرسي يعتقد أن عليها مهام أخرى ليس من بينها توفير الكتاب للطلاب، فهي مشغولة دائما بتقديم التعازي والتهاني في مختلف وسائل الإعلام للقيادة السياسية بمناسبة وبدون مناسبة ظنا منها أنها بذلك تخدم العملية التعليمية بمثل هذه الأعمال.

وعموما تبقى هذه المشكلة بشقيها (الكتاب والمدرس) أهم ما تعانيه تربية الأجيال، وأي تعلي ينتظر منه إحداث تغيير ايجابي في حياة المجتمع ما دام الطلاب لا يجدون (خير جليس في الزمان).

● الحرازي

● البنا

● الشامي

● فارع

استقطاع وجباية

■ إب - ابراهيم البعداني

اشتكى عدد من المعلمين من استقطاعات في روابتهم والتي أقدم المركز التعليمي لمديرية إب (الريف) على خصم رواتب المعلمين والمعلمات وصل البعض إلى 6000 ريال للموظف الواحد وذلك بحجة حضورهم فعاليات الاعتصام القانوني الذي دعت إليه النقابات التعليمية، بحسب ما ورد في الشكوى التي رفعوها المعلمين إلى محافظ إب حصلت «النداء» على نسخة منها.

وأكدت مصادر خاصة لـ«النداء» أن إجمالي المبالغ التي استقطعت من رواتب معلمي مديرية إب في شهر يناير وصلت إلى أكثر من مليوني ريال، واعتبر عديد معلمين الذين يشتكون من هذه الجباية التي وصفوها بالظالمة التي تقوم بها الادارة التعليمية لمديريات ريف إب.

وأكدت المصادر، تعمد المديرية التعليمية في ريف إب التغاضي عن عدد كبير من المعلمين عن طريق البدل، حيث هؤلاء لا تنالهم الاستقطاعات، وكذلك فإن المركز التعليمي يرفض التخلص منهم او الإفصاح عن اعدادهم، رغم الشكاوى المتكررة واللجان المشكلة للنظر في ذلك والتي لم تود لأي نتيجة تذكر رغم الاعتراف الضمني بوجودهم.

من جانب آخر يقوم عدد من مدراء مدارس في مديرية العدين بفرض مبالغ مالية على الطلبة تصل إلى 1000 ريال على كل طالب، بحجة المساهمة في عملية ترميم المدارس ومن ذلك قيام إدارة مجمع «أبو بكر الصديق» في عزلة مدية السفلى على إلتزام الطلاب دفع المبالغ المذكورة رغم أنها لم تمض فترة طويلة على أن الصندوق الاجتماعي للتنمية، قام بترميم هذه المدارس منذ فترة ليست بالطويلة. وفي مدرسة سعد بن أبي وقاص عزلة الرضائي، فرضت ادارة المدرسة دفع مبالغ مالية على الطلاب تحت اسم «عقوبات» تتفاوت تلك المبالغ ما بين 150 – 200 ريال عن اليوم الواحد.

سؤال عبر الإيميل

وصلني السؤال أدناه إلى بريدي الإلكتروني المرفق في صفحة تعليم فأثرت أن أشرك القراء للغوص في خفاياه:

«كيف يمكن للحكومة اليمنية أن تبني وترمم وتؤهل وتشجع تعليم الفتيات في تسع محافظات يمنية بمبلغ لا يتجاوز عشرين مليون دولار، مع أن وسائل الاعلام الحكومية تؤكد أن تكاليف بناء مدرسة واحدة في المتوسط يصل إلى سبعين مليون ريال، أي ما يعادل 350 ألف دولار، ما يعني أن المبلغ الإجمالي سيكفي لبناء 53 مدرسة فقط.

اضراب مدرسي جحاف والطلاب يتظاهرون

واصل مئات الطلاب في مدارس مديرية جحاف بمحافظة الضالع لليوم الثاني مظاهراتهم احتجاجا على توقف الاختبارات النصفية الذي جاء عقب إعلان نقابتي المعلمين والمهن التعليمية تنفيذ إضراب مفتوح ابتداء من أمس الأول الاثنين وذلك احتجاجا على قرار مكتب التربية بالمحافظة الذي قضى خصم مرتب ثلاثة أيام عن سبعة عشر معلما ومعلمة قال المكتب أنهم تغيبوا عن العمل إثناء المشاركة في مهرجان التصالح والتسامح الذي اقيم يوم 13يناير في عدن.

يذكر إن نقابتي التعليم (المعلمين والمهن) في المديرية قد وزعت يوم الأحد بيانا دعت فيه المعلمين والمعلمات في المديرية للإضراب المفتوح عن العمل نتيجة الإجراء الذي وصفته بأنه تعسفي ولا يخدم العمل التربوي حيث قضى بمعاقبة المعلمين عن غياب يوم بثلاثة أيام.

وهدد البيان بمواصلة الإضراب حتى يتم التراجع عن القرار والاعتذار الكتابي للمعلمين عما لحقهم من ضرر نفسي ومادي.

وقد رفض المعلمون دخول قاعات الفصول الدراسية ومواصلة عملهم كملاحظين على الاختبارات ت النصفية وخصوصا في المدارس التي طال معلميها الخصم مما دعا الطلاب للخروج في مظاهرة سلمية في عاصمة المديرية ورفع شعار: (بالروح بالدم نفديك يا جنوب، ثورة.. ثورة يا جنوب) والمطالبة بوقف قرار الخصم، وتكرر المشهد يوم الاثنين مع انضمام المئات من المواطنين و المعلمين للمشاركة في المظاهرة، وقد علمت النداء من مصادر محلية في جحاف إن الإضراب عم مختلف مدارس المديرية تلبية لنداء النقابتين.

انتقل إلى رحمة الله تعالى فجر الجمعة الماضي المناضل هاشم محمد سالم الشعبي إلى جوار ربه بعد صراع مع المرض.

وبهذا المصاب الجلل نعزي أسرة الفقيد ونسال الله له الرحمة والغفران وأن لله وان اليه راجعون

الأسيفون:
راشد عبد الواسع، الحاج عبد الكريم سليم، فرسان علي حسن، محمد سعيد قادر، باسم فضل الشعبي، وجميع أبناء شعب في صنعاء.

SAMSUNG سامسونج الراعي الرسمي
لكأس أم تي أن للدول الأفريقية الـ ٢٦
في غانا لعام ٢٠٠٨

أعلنت سامسونج للإلكترونيات ، الرائد العالمي في التكنولوجيا الرقمية ، بأنها هي الراعي الرسمي لكأس أم تي أن للدول الأفريقية في غانا عام ٢٠٠٨ والتي بدأت من ٢٠ يناير إلى ١٠ فبراير ٢٠٠٨ .

وتبقى كأس الدول الأفريقية التوجه التسويقي الرياضي الأكبر في القارة الأفريقية . وتهدف سامسونج الى تحسين المعرفة حيال ماركتها وزيادة التوجه نحوها في المنطقة الافريقية عبر رعاية كأس الدول الأفريقية . كما ستمنح الرعاية صورة ماركة سامسونج الفاخرة في أرجاء القارة .

المحررة: بشرى العنسي
boshrasalehali@yahoo.com
الصدى
الاربعاء 22 محرم 1429هـ الموافق 30 يناير 2008 العدد (136)
Wed. 22/1/1429 - 30 January 2008

المصلحة العامة تئد أحواض إب

■ إب - ابراهيم البعداني

«عين فارس» لم تعد تلك العين التي رفدت أبناء إب ولمئات السنين بمصدر الحياة خاصة بعد أن طالتها يد الاسمنت.

أول حوض مائي يوأد كان عين فارس تلك، وفي منطقة سميت بصلبة السيدة أروى حيث أن المصلحة العامة استدعت دفنه ليقام على مساحته استاد إب الرياضي ومباني كليات جامعة إب.

المصلحة العامة المزعومة مدت أذرعها هذه المرة لتصل إلى ما تبقى من الأحواض المائية موزعة المساحة لكبار مسؤولي الدولة والمتنفذين لتكون الضحية الأحواض في: وادي السحول، جبلة، الظهار، ميتم.

ما كانت تشكل ثروة مائية كبيرة لأبناء إب في يوم من الأيام، بيعت على شكل أراض وتم تحويلها إلى قصور وفلل لكبار القوم تحت بند المصلحة العامة.

رغم أن تلك المصلحة كان قد صدر بشأنها قرار جمهوري نهاية السبعينيات قضى بمنع البناء على مساحات الأحواض المائية والزراعية، إلا أن خمس سنوات كانت كافية لإلغاء ذلك القرار وتم خرقه من قبل السلطة نفسها حيث قامت بالترخيص لمبان حكومية في المساحة المتبقية من حوض وادي ميتم.

مبنى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، كان أول تلك المباني، ليشرع حالياً في بناء مشروع للبريد وسط الحوض المائي.

ما حدث من عبث ومصادرة لتلك الأحواض جعل السلطات تتخبط في سبيل إيجاد بديل لمساحات أحواض المياه التي صادرتها؛ حيث أصبحت إب مهددة بالجفاف، وأصبح الماء ينقطع على منازل المواطنين بصورة مستمرة، فلا يصل إلى المنازل إلا يوم في الأسبوع ولساعة واحدة فقط كمنطقة جبلة التي تعاني مشكلة نتيجة نقص المياه كل ذلك جعل الحكومة تبحث عن بدائل أخرى.

الأسبوع الماضي وقعت مؤسسة المياه والصرف الصحي اتفاقية مع شركة «دنغفانغ» الصينية للهندسة الجيولوجية لتنفيذ مشروع حفر خمسة آبار استكشافية لتحديد مصادر المياه المتاحة لتغطية احتياجات المدينة من مياه الشرب على المدى القريب والبعيد بتكلفة ثلاثة ملايين و434 ألف دولار.

كفلت الأمطار الموسمية التي تهطل في فصل الصيف وتغذي المياه الجوفية بمخزون مائي محترم لمواطني إب، إلا أن ذلك المخزون اختفى في غضون أقل من عشر سنوات بعد سلسلة الدفن التي اعتمدتها الحكومة؛ لتصل في الأخير إلى مرحلة البحث عن الماء المغيب.

200 مليون دولار في مجابهة النفايات الطبية

■ بشرى العنسي

البحث عن مولين لما يزيد عن مائتي مليون دولار عبر مجلس الوزراء هي الخطوة القادمة للخطة الوطنية لإدارة نفايات الرعاية الصحية في اليمن.

اليومين اللذين أستهل بها هذا الأسبوع شهدا نقاشاً واسعاً لما أسمي بمسودة الخطة من قبل مختصين من الهيئة العامة لحماية البيئة، ووزارة الصحة والسكان، ومدراء بعض المستشفيات من مختلف المحافظات، فضلاً عن الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يعتبر أحد المولين المنتظرين.

تعديل في بعض فقرات خطة العمل والميزانية المقترحة لتطوير إطار العمل القانوني والتنظيمي لمخلفات الرعاية الصحية، وتحسين إدارتها في المرافق الصحية، وتطوير المخصصات المالية، بناء القدرات والتدريب، خطة الرصد والمراقبة، علاوة على خفض التلوث المرتبط بإدارة تلك النفايات، هو جملة ما خرج به المشاركون بمساعدة الخبير الدولي المستقدم «راقي زنقلي» ومنسق إتفاقية بازل لتداول المخلفات الخطرة المهندس علي الذبحاني.

بحسب الأخير لـ«النداء»، فستعرض الخطة الشهر القادم على مجلس الوزراء لإقرارها والبحث عن مولين. وكخطوة أولى لسير الخطة نفذت دورة تدريبية؛ لكادر العامل في مستشفى الجمهوري بصنعاء، استمرت يومين وشملت توعية وتدريب عملية حول إدارة نفايات الرعاية الصحية، تشكيل لجنة مكافحة العدوى.

بعد تقييم أولي لاحتياجات المستشفى التي ستساعدها في إدارة النفايات الطبية زودت بمعدات الفرز والحاويات. ونفذت تلك الدورة كتطبيق لنظام منظمة الصحة العالمية في الفرز (مخلفات معدية، مخلفات حادة، مخلفات بلدية).

تجربة المستشفى الجمهوري كانت البؤرة الأولى لتعميمها على مستشفى الثورة بتعز، الثورة بإب، الوحدة بعدن، كمرحلة أولى لتأتي الخطوة الثانية التي ستشمل مستشفى واحداً في كل المحافظات سواء من القطاع العام أو الخاص ليكبر العدد كلما نجحت التجربة، حد وصف الذبحاني.

رغم نقص المعلومات المتاحة وتضاربها من جهة لأخرى، وهو ما ورد في نقاش المشاركين، إلا أن المسودة طرحت الرقم 53.561 طن، كناتج يومي للمخلفات الناتجة عن 255 مستشفى حكومياً 171 خاص 361 مستوصفاً، 326 مركزاً طبياً، 600 مركز صحي بدون أسّرة، 2699 وحدة، 380 مركزاً للأمومة والطفولة 2026 عيادة، 707 مختبرات، وكان إجمالي عدد الرعاية الصحية بأسرة 1113، وتشمل 25345 سريراً في حين وصل عدد الرعاية الصحية بدون أسّرة إلى 6462.

تعاملت اليمن وما تزال، مع النفايات الطبية باستهتار ولامبالاة تمثلت بالإدارة السيئة لتلك المخلفات واعتبرتها كغيرها من المخلفات العادية (البلدية) لتساق إلى مقلب الأزرقين، دون أي معالجة أوتمييز أو حتى مكافحة للعدوى، و يعتبر عمال النظافة والمتعاملين مع تلك المخلفات هم الضحايا بالمقام الأول.

مخلفات نتجت عن معالجة أمراض كانت سبباً لظهور أمراض أخرى مختلفة ومنها فيروس التهاب الكبد بأنواعه التي أشارت الأرقام إلى نسبة إنتشاره في اليمن 80 ٪90- فيما يتعلق بالنوع «B» 10 -60 ٪70، «A» 20٪ نوع «د». وأعتبر التعامل السيء للمخلفات الطبية أحد أهم أسباب إنتشار المرض.

مياه بني قيس تغيبهم تحت التراب

لم يبخل يوماً وادي لاعة على مرتاديه، كما أن ماءه لم يمرضهم أبداً، لكن الوضع تغير والوادي بدأ سخطه يظهر على كل من سولت له نفسه الاقتراب منه وتجرعه.

التلوث الذي لحق بالوادي والذي يعتبر مصدر الماء الوحيد لمديرية بني قيس في حجة إنتزع خمسة عشر شخصاً، كان آخرهم طفلة ومسنه. غياب مشروع المياه في المديرية هو ما جعل الأهالي لا يتوقفون عن زيارة لاعة لأنه ملاذهم الوحيد.

اعتماد ثمانية ملايين ريال ضمن ميزانية المجلس المحلي للمديرية لهذا العام وهي البشرى التي زفها أحمد الشمري أمين عام المجلس، ربما لن تستطيع منع الاهالي من القلق ولن توقف تغييب موتاهم، كما أن حميرهم ستظل تعرف طريقها إلى ذلك الوادي كون المشروع المزعوم والمماطل فيه منذ خمسة عشر عاماً والماصورة الضخمة والمليئة بالتراب أكبر شاهد على اللامبالاة (الصورة التي نشرت عن الصحوة).

أربع مضخات صرفت باسم مديرية بني قيس قبل سنوات وتم بيعها من قبل عدد من المشائخ بمبلغ ثلاثة عشر مليون ريال، وزعت لصالحهم الشخصي ورفعوا تقريراً بأن المضخات تعمل بصورة جيدة، وأن من يشكك في صحة ذلك عليه النزول الميداني (كما جاء في الصحوة).

شعار الماء الذي يبحث عن الأهالي والذي رفعوه في مظاهرة مستحية أسفرت عن القبض على احمد الشدادي، بداية يناير، فيما نفوذ وموقع عدد من الاشخاص في بعض القرى استطاع أن يضمن لهم مشاريع مياه خاصة.

التقرير الرسمي الذي رفعته المؤسسة العامة للمياه لمحافظ حجة، أشار إلى أن أغلب قرى مديرية بني قيس تعاني من عجز كبير في مصادر المياه النقية وغير متوفرة في الأساس، إلى جانب أن المركز الصحي الوحيد بالمديرية لا تتوافر لديه الإمكانات اللازمة لعمل الاسعافات الأولية للمواطنين.

سجون غير قانونية للسلطة المحلية

■ محمد محمد العزيزي

تمتلك السلطات المحلية بمديريات أمانة العاصمة وبقية محافظات الجمهورية، وبقية سجون غير قانونية وغير شرعية تفتقر للحد الأدنى من الصحة، يتم فيها حجز المواطنين من قبل الشرطة المحلية بأعداد قد تفوق سعة هذا الحجز او ذاك في بعض الأيام.. فعلى سبيل المثال تمتلك السلطة المحلية بمديرية معين بأمانة العاصمة سجناً لا يصلح «زريبة»، للحيوانات فما بالك بمعتقل لإنسان يتم حجزه لإبتزازه.. فهذا السجن عبارة عن غرفة بدروم مقر المجلس المحلي، بلا تهوية ولا اضاءة، به حمام واحد مفتوح باستمرار ومعدوم الماء به رائحته داخل السجن لا تطاق.. يفترش المعتقلون بداخل السجن البلاط، قد يصيب بعضهم بأمراض سببها البرودة الشديدة والرائحة الكريهة.

يقف على باب هذا السجن المحكم الإغلاق من الخارج «شاويش» شعاره ادفع تخرج.. من نافذة صغيرة على هذا الباب يتم التفاوض بين المعتقلين القادرين على الدفع وبين المسؤولين عن السجن. ومن يدفع يخرج ومن لم يستطيع عليه البقاء داخل السجن. وإذا اعترض أحدهم على هذا الابتزاز غير القانوني يتم تأنيبه من قبل شاويش السجن بعبارة: «المسئولين الكبار يبتزون ملايين وتعترض على ملاليم». هذا الابتزاز يتم بأسلوب همجي طوال اليوم على مدار السنة ويشرف عليه شخص مقرب من إدارة المديرية، يلبس نظارة وبيده جهاز لا سلكي». توحي هيئته للمعتقلين بأنه رجل أمن كبير.. من داخل هذا السجن التابع للمديرية استطلعنا آراء بعض المعتقلين حيث كان أحدهم يملك بسطه زبيب خسر ماله في حملة المديرية ضد الباعة المتجولين، أعطاني مجموعة من الاسناد الرسمية مختومة بختم المجلس المحلي وصندوق النظافة كسندات إيجار للبسطة في رصيف الشارع.

معتقل آخر قال: «عدت إلى أرض الوطن بعد غربة دامت عام بصفة مجهول داخل أراضي المملكة العربية السعودية من أجل إزالة الصفة التي لصقت بي في الغربة فعملت مشروع عبارة عن كفتيرياء صغيرة حصلت على تصريحها من مكتب الاشغال العامة (البلدية) بالمديرية بعد دفع الرسوم اللازمة لذلك، إلا أن ممتلكات هذه الكفتيرياء تم مصادرتها من قبل شرطة السلطة المحلية وعدت من جديد إلى مجهول داخل سجن وطني هذه المرة وليس في الغربة».

مواطن آخر كانت الزيوت والأتربة تملى ثيابه، تدل على أنه عامل بنشر سيارات اعتقل حسب قوله عندما كان يملأ اطارات إحدى السيارات بالهواء أمام محله تحدث عن مأساته :«كل يوم يمرون علينا عساكر البلدية يأخذون حق ابن هادي سوى في وقت الدوام أو خارجه، واذا اعترضنا يتم اعتقالنا لمدة قد تتراوح أيام ولا نخرج من هنا إلا بعد الدفع وهكذا دواليك...».

أقوال المعتقلين داخل السجن تفيد بأن الحملات المستمرة ضدهم هدفها الابتزاز الذي يقذف بالمئات منهم إلى رصيف البطالة بعد إفلاسهم في ظل وضع اقتصادي متدهور قد يدفع ببعضهم إلى الانخراط في عصابات الإجرام ومنظمات الارهاب لحماية أنفسهم من الفاقة وذل الابتزاز الرسمي والغريب في الامر أن فرق هذه الحملات التابعة للسلطات المحلية معظم أفرادها غير موظفين رسميين وإنما يستعان بهم من قبل هذه السلطات كسماسرة لجمع المال بطرق غير قانونية. قيل إنهم يتقاسمون فيما بعد هذا المحصول اليومي من المال.

برلمانيون وقانونيون اعتبروا في تصريحات صحفية بأن مثل هذه الحملات الابتزازية غير قانونية؛ فالمخالفات لا تزال تم بمخالفة القانون. ويرى البعض من الساسة بأن هذه التصرفات تسيء لنظام الحكم المحلي المنشود مستقبلاً، وتشوه صورته لدى المواطنين فتدفعهم إلى القبول بنظام الحكم المركزي في تدبير شؤون حياتهم اليومية.

ماذا يريد وزير النقل من الزعوري؟!!

■ أمين الورافي

يبدي عامر زعوري الصبيحي رباطة جأش غير معهودة، ويشعرك بأنه مستعد لمواجهة العالم كله في سبيل إيمانه بعدالة قضيته. منذ 9 أشهر يحاول إيصال صوته إلى مسامع المعنيين لكن دونما جدوى.

الزعوري الذي يعمل مديراً عاماً لمكتب النقل بمحافظة الحديدة – منفذ حرض، منذ 2004، شكا من الاجراءات التعسفية وسياسة التطفيش الوظيفي التي ينتهجها ضده وزير النقل خالد إبراهيم الوزير.

وقال لـ«النداء» إن وزير النقل عمد منذ الأسبوع الأول لتوليه قيادة الوزارة إلى التعامل معه بشكل يتجاوز كل النظم واللوائح الإدارية المتبعة في مرافق الدولة المختلفة. إذ اعتمد سلسلة من الاجراءات غير القانونية بدءاً بتشكيل لجان تحقيق كانت أولاها في شهر مايو الماضي بناءً على شكوى كيدية من فاعل خير لا تحمل اسماً ولا توقيعاً، ودون علم السلطة المحلية ودون تحديد تهمة محددة.

وأضاف أنه تعرض لعدد من المضايقات وصلت حد توقيف رواتبه ومستحقاته، والتشهير به في الصحف وانتهاءً بإيقافه عن العمل وتحويله إلى مجلس تأديب وتلفيق قضية كيدية ضده، حُولت إلى النائب العام.

وقال الزعوري إنه يمتلك أدلة وقرائن تثبت أن هذه الاجراءات انتقامية تقف وراءها دوافع شخصية.

وكان وزير النقل أصدر في 7 أغسطس الماضي قراراً قضى بتعيين عبدالسلام أحمد علي ناصر، نائباً لمدير عام مكتب الوزارة بمحافظة حجة لشؤون منفذ حرض، أتبعه بقرار آخر في 22 من الشهر نفسه حدد فيه مهام واختصاصات نائب مدير المكتب (تحتفظ الصحيفة بنسخ منهما) شمل اثني عشر بنداً صادرت كل صلاحياته كمدير عام للمكتب، ومنحت نائبه إدارة المنفذ بشكل كامل وخولته استبعاد وإعادة توزيع أي موظف. وهي صلاحيات لا يمنحها القانون لأي مسؤول أياً كان. وبموجبها استغل النائب هذه الصلاحيات ليقوم بتغيير ختم المكتب وأعلن عن ذلك في صحيفة «الثورة».

ووصف مصدر قانوني رسمي رفيع المستوى، فضل عدم الإفصاح عن اسمه، لـ«النداء»: القرار بـ: «المخالف لقانون السلطة المحلية رقم 4 لعام 2000 في المادة 39،41، أما المادة 43 فتنص على الآتي: «يكون المحافظ رئيساً لجميع الموظفين المدنيين العاملين في نطاق المحافظة وتنقل إليه جميع الصلاحيات المقررة للوزارة من حيث التعيين والنقل والندب والاعارة والاحالة إلى التحقيق والتأديب». أي أن القرار يعتبر كأن لم يكن.

وبشأن إحالة الوزير للزعوري إلى مجلس تأديب قال المصدر إن الاحالة إلى التحقيق والتأديب من صلاحية محافظ المحافظة، مضيفاً أن الأهم الذي يعزز ما نقول بالاستناد إلى نصوص القانون، أن التهم التي يحاول الوزير إلصاقها بالمذكور تتعلق بالرسوم المحلية التي تحصل وتخص وحدة إدارية في إطار وحدة إدارية أكبر يحكمها مجلس محلي منتخب (مديرية حرض احدى مديريات محافظة حجة) «فما هي الجهة التي طلبت من الاخ الوزير ليشكل لجنة للتحقيق بشأن هذه الرسوم أو أبلغته باستلام المذكور أي مبالغ تتعلق بهذه الايرادات التي لا يأتي دوره في متابعتها والتحقيق بشأنها إلا بعد أن تستنفد السلطات المحلية والأجهزة الرقابية والقضائية دورها في إطار المديرية والمحافظة. وبعدها يمكن أن تطلب تدخله إذا تطلب الأمر ذلك؟»، أوضح المصدر!

وأضاف أنه يستغرب صدور مثل هذه القرارات والتصرفات من رجل قانون عمل قبل توليه الوزارة مستشاراً قانونياً لوزير النقل الأسبق (سعيد يافعي).

مصادر مطلعة بمجلس الوزراء أفادت «النداء» بأن القرار الوزاري غير قانوني، وكان الأجدر بوزير النقل أن ينسق مع رئيس المجلس المحلي بالمحافظة لتعيين مدير عام جديد إذا ثبت له أن المدير السابق غير كفؤ، بدلاً من إصداره قرار تعيين ارتجالي ترتب عليه كل هذه الخروقات والتجاوزات القانونية لصلاحيات السلطة المحلية وكذلك لصلاحيات سلطة مجلس الوزراء، فضلاً عن أن منصب نائب مدير عام لا وجود له في الهيكل الوظيفي للدولة.

وحسب موقع «التغيير نت»: «عندما ذهبنا لمقابلة الأخ الوزير لمعرفة ما لديه وجدناه في حيرة من أمره، فلا هو قادر يخذل أقاربه ويلغي ممارساته الخاطئة ومن قام بتعيينه، ولا هو قادر على الانتصار للحق وسيادة القانون، قائلاً (الوزير) إنه إذا ثبت له عدم صحة إجراءته سيعاقب من قدم له المقترحات». (التغيير 14 /2007/11).

الزعوري، الحاصل على ماجستير في الاقتصاد، قال إنه لم يعد متمسكاً بالإدارة جراء هذه المضايقات وقدم استقالته إلى وزير النقل ومحافظ حجة السابق محمد الحرازي، إلا أنها رفضت من كليهما.

● الزعوري

«المحافظ السابق ذهب معي إلى الوزير وشرح له ما قمت به خلال تولي مهامي من زيادة في إيرادات المكتب وأني أعمل بلا بيت ولا سيارة، واتفقنا على توفير سيارة للمكتب وبناء كونتيرة»، قال الصبيحي. بيد أن الوزير استغل قرارت تغيير المحافظين نهاية اغسطس الماضي وأرسل قراره أثناء ذهاب المحافظ السابق في حين كان المحافظ الجديد لم يتسلم مهامه بعد، رغم أنه كان قد أصدر بداية الشهر ذاته.

هو شديد الاعتداد بنزاهته «أغلى ما أمتلك»، حسب وصفه. وقال إنه ينوي رفع دعوى قضائية طالب الوزير، وأنه طلب في رسائل وجهها إلى رئيس الوزراء ووزير المالية ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بتشكيل لجنة تحقيق محايدة من المختصين في المالية والجهاز، ومختلف الجهات ذات العلاقة للتحقق من كذب المزاعم الباطلة التي حيكت ضده، والتأكد من زيادة إيرادات المنفذ أثناء توليه مهامه ومقارنة ذلك بالفترة السابقة واللاحقة.

وأكد أن الهدف من استبعاده لا يتعلق فقط بالإيرادات، وإنما استبعاده من التوقيع على أي وثائق «وتغييبي عن معرفة مقدار المبالغ التي يتم صرفها بحجة تأثيث وتجهيزات وحوافز باسم مكتب الوزارة وموظفيه، تتم بالمخالفة للقانون»، قال الصبيحي.

إنها قضية يتداخل فيها الحق العام بالخاص ويتشابك إهدار الفردي بالجماعي.

وكان مشايخ ووجهاء الصبيحة وجهوا مناشدات إلى رئيس الجمهورية طالبوه فيها بتوقيف الوزير عند حده وإحقاق الحق وإنصاف عامر الزعوري.

أوصت اللجنة الوزارية بإغلاق معظم المراكز في مديرية دمت ورفض مالكيها

مركز صحي في الغراس فتتح لأكثر من مرة وما يزال مغلقاً

■ الضالع - فؤاد مسعد

تزايدت شكاوى مواطني دمت من سوء الأوضاع الصحية وغياب الخدمات باستثناء بعض حملات التحصين المدعومة من الصناديق والمنظمات الخارجية، حيث لا يوجد في المديرية ذات الكثافة السكانية مستشفى حكومي، بينما تتكاثر المستوصفات الخاصة والتي تحولت في نظر الكثيرين إلى مراكز جباية وابتزاز تكلف مرتادوها المبالغ الطائلة مقابل خدمات أقل ما يمكن وصفها أنها رديئة وأحيانا تشتمل على فحوصات غير دقيقة وأدوية غير فعالة مما يسبب المتاعب للمرضى وذويهم، حسب ما يقول ريدان ناجي. ويتفق معه صالح مصلح، ويضيف: "لذلك صار البعض يفضل السفر إلى صنعاء أو عدن حيث يتوقع تخفيف معاناته بكلفة أقل وخدمة أكثر فعالية".

أحد أبناء دمت تعرض لحادث مروري في رمضان الفائت وأسعف إلى أشهر مستوصف في المديرية، وبعد ما فتحت له عملية في البطن اكتشف الأطباء أنه لا يوجد العلاج المناسب في المستوصف، فأرسلوا إلى صنعاء من يأتيهم به، وتعين على المصاب البقاء حتى جاء العلاج! ورغم أنه أنفق مئات الآلاف في المستوصف ذاته إلا أنه لم يستغن عن السفر للعلاج خارج الوطن.

وهناك حالات كثيرة مشابهة وربما أكثر قدرة على رسم معاناة مواطنين يشعرون أن الدولة ممثلة بوزارة الصحة تخلت عنهم وتركتهم فرائس سهلة للمستثمرين الجدد الذين اقتحموا عالم الاستثمار من بوابة الطب. كلفت لجان من قبل الصحة بزيارة المنشآت الخاصة للاطلاع عليها، وكانت النتيجة بحسب التقارير التي حصلت عليها "النداء" تشير إلى ما يلي:

– مستوصفات بمبانٍ غير لائقة فنيا وهندسيا.

– كادر أجنبي يعمل بدون ترخيص مزاولة المهنة.

– غرف عمليات غير مجهزة وغرف أشعة غير مرصصة.

– منشآت لا يوجد فيها أقسام رقود.

– مستوصف ليس لديه ترخيص من وزارة الصحة ولكن من هيئة الاستثمار!!

أوصت اللجان بإغلاق معظم المنشآت أو أجزاء منها، غير أن التنفيذ تعذر لأن مالكيها رفضوا! باستثناء مستوصف تقرر إغلاقه، إلا أن اللجنة ذاتها رأت غير ذلك، بحجة بسيطة مفادها أنه كان لدى الدكتورة مرضى، مما أخر عملية الإغلاق! وبعد مرور أشهر لم تتأكد اللجنة مما إذا كان المرضى قد غادروا المستوصف أم لا!

وتبلغ المنشآت الطبية الخاصة في دمت سبعة مستوصفات وعشرين مخزن أدوية وثمانية مختبرات أساسية وأربع عيادات طب عام وأربع عيادات إسعافات أولية وثلاث عيادات أسنان ومركز طبي واحد وصيدلية واحدة ومعمل أسنان واحد بينما لا توجد عيادة تخصصية ولا عيادة توليد.

وبحسب تقارير وزارة الصحة فإن أهم الأمراض الوبائية الموجودة في دمت تتمثل في: البلهارسيا، التهاب السحايا، التهاب الكبد البائي، التيفوئيد، السعال الديكي، السل، اللشمانيا، الملاريا، النكاف.

وإذا كان سكان المديرية يناهزون سبعين ألف نسمة فإن القوى العاملة في الصحة لا يتجاوزون سبعين عاملا.

المديرية المترامية الأطراف يوجد فيها خمسة مراكز صحية وسبع وحدات صحية وهذه هي المقيدة في كشوف المنجزات، غير أن الموجودة في الخدمة أقل من ذلك، حيث لا تزال بعض المرافق مغلقة لغياب الكادر وعدم وجود النفقات التشغيلية، ومنها على سبيل المثال الوحدة الصحية الموجودة في "كنة" مدرجة في كشوف الصحة بشكل دائم غير أنها موصدة في وجوه المئات الذين حاولوا أن يصدقوا!!

المركز الصحي في الغراس طُلب من وزير التدريب المهني أثناء زيارته لدمت أن يقوم بافتتاحه، وعندما لبى الدعوة عن طيب خاطر فوجئ ومعه الكثيرون بالحارس يهتف بهم: "لقد افتتحوه أكثر من مرة، ومع ذلك لا يزال مغلقا، لكن لا بأس من تكرار الافتتاح فالعملية ليست مكلفة ما دام المركز يقع في الطريق العام"!

ومؤخرا تداولت أوساط محلية اتهامات ضمنية لمسؤولي صحة المديرية باختلاس مخصصات الصحة وتواطأ معهم مسؤولون في مرافق أخرى، تعميما للفائدة!

مصدر في محلي المديرية قال لـ"النداء" إن المجلس المحلي بصدد مناقشة الموضوع واتخاذ اللازم إزاءه.

وبحسب الموازنة المرصودة للصحة في محافظة الضالع تم اعتماد مليونين و819 ألفا و940 ريالا لمكتب الصحة في مديرية دمت، بينما تبلغ النفقات التشغيلية شهريا: 234 ألفا و995 ريالا.

وأهم ما يميز هذه الموازنة –التي حصلت "النداء" على نسخة منها– اعتمادها مبدأ التقشف وترشيد النفقات، حيث لم تعتمد أي مبلغ في البند الخاص بخدمات المرافق، وهذا يعني أنها لا تصرف أي ريال على المياه أو الإنارة، وهكذا يكون الحرص على المال العام! مكتب محترم وبضعة عشر مرفقا صحيا لا تحتاج لقطرة ماء أو ومضة ضوء حتى وهي تسهر على صحة الناس. غير أن الزهد المصطنع يتكشف في البنود اللاحقة خصوصا إذا علمنا أن مكتب الصحة نفسه أنفق 240 ألف ريال تحت مسمى "ضيافة"، و120 الف ريال "مستلزمات مكاتب"، في الوقت الذي لم يخصص فيه المكتب ريالا واحدا للأدوية والمستلزمات الطبية حتى ليخيل أن الموازنة لا تخص مكتب الصحة. إلا أنه –مشكورا– خصص أكثر من 500 ألف ريال للأغذية والملبوسات مضافا إليها أكثر من 200 ألف تحت مسمى "نفقات أخرى".

وعموما ما زال أبناء المديرية ينتظرون لمسة حانية على الأقل فيما يتعلق بالجانب الصحي، سيما بعد إعلان دمت منطقة سياحة علاجية، حيث لا يصح أن تظل المنطقة السياحية عرضة للأمراض والأوبئة.

تمتلئ سجون مديريات أمانة العاصمة بأعداد غفيرة من الباعة المتجولين في انتهاك سافر للقانون

موسم الفيد في صنعاء

● يوسف علي

● خالد حسن

● عبدالفتاح اسماعيل

■ «النداء» - خاص:

تلقى يوسف علي البرار ضربتين موجعتين هذا الأسبوع، احداها أشد من الأخرى، وهوالضعيف جسمه وحاله.

فيما كان يرتب البرتقال على عربيته، عند مدخل شارع هبرة الفرعي من جهة شيراتون، صباح الخميس الفائت، دهمته مجموعة (بينهم مسلحون) من البلدية وسحبته إلى سجن مديرية شعوب. وأول من أمس كانت الضربة الثانية: هجمت عليه المجموعة نفسها إلى عمق الحارة، وهو يسير بعربيته ذات الكفرات الثلاثة، وبطشت عليه نصف البضاعة.

حاول يوسف، وهو الشاب المعدم الذي يعول أسرة كبيرة، أن يتوارى عن أنظار البلدية بين الحارات، لكنه كان هدفها الأول في كلتا المرتين. وتبدو حالته هذه الأيام بالغة التعاسة «خسارة في خسارة». في الهجمة الأولى خسر يوسف كل بضاعته التي بقيت في الشمس طوال النهار حتى خاست، أما هو فقد أمضى ما يقرب من 14 ساعة داخل غرفة الإحتجاز، ولم يفرج عنه إلا في التاسعة ليلاً، بعد أن دفعته مبلغاً. وطوال ساعات الإحتجاز والمغدور به يفكر في بضاعته وعربية الناس «كان حسي عند العربية لا يشلوها هي حق الناس. أما البضاعة (ثلاث سلال برتقال) فقلت خلاص روحّت».

صباح الاثنين الفائت هرع يوسف وراء الطقم الذي أخذ منه نصف البضاعة، إلى إدارة المنطقة، وحين وصل منهكاً أخذ يترجاهم إعادتها ويقطع لهم الأيمان المغلظة أن «قيمتها دين». لكن دون جدوى. في تلك اللحظة كان موفد «النداء» قد وصل إلى المكان، وبدت إحدى غرف المديرية عاجة بمختلف أنواع الخضروات والفواكه. وشاهد كيف يؤتى بالناس إلى هناك، وكيف تمتهن إنسانياتهم وبضاعاتهم.

غرفة الاحتجاز صغيرة لكنها مفروشة بالسجاد، وقيل لـ«النداء» إن هناك غرفة أكبر ولكن في البدروم. وحين حاول المراسل التأكد من ذلك ظهر أن الباب المؤدي إلى السجن الأسفل مغلقاً بقفل. ووصلت للتو دفعة جديدة من 5 شباب، ودُفع بهم إلى جوف الغرفة ذات الفتحة الضيقة جداً في أعلى الباب.

كانوا مبهوتين وعلامات الاستغراب ترسل من كل وجه، وأفاد أحدهم، على تردد وخوف، أنهم اختطفوا من داخل مخبزهم الكائن جوار المستشفى العسكري: «قلك ليش عربية التوزيع واقفة عند الباب». لقد أخذوهم جميعاً لهذا السبب وحبسوهم لأجله. ومن الفتحة الصغيرة بدا طاقم الفرن (خمسة عمال) جالسين بأدب على ناحية من الغرفة وقد خلعوا أحذيتهم عند الباب احتراماً لـ«المفرشة». واعتذروا عن الحديث الصحفي حتى لا يكثف الجنود من تعقبهم: «احنا مساكين مانشتيش صحافة ولا مشاكل مع الدولة».

أما يوسف الذي شخبط ذكرياته على جدار الغرفة، فكان يطمر الطارود الطويل بثوب مرفوع إلى أسفل الركبة، ويبحث عن وساطة لاسترداد بضاعته، وأكد لـ«النداء» أنه «مصروع وخاسر 7000 ريال اليوم».

● في السند 2000 ريال وفي الواقع 3700

يؤدي رجال البلدية المكلفون مهمتهم بمنتهى القسوة، وتبدو أمانة العاصمة على مدار النصف الأخير من يناير الجاري كما لو أنها تقوم بواجب وطني ضد هذه الفئات المطحونة.

تكثف السلطة المحلية جهودها لاستئصال هذه الفئات من شوارع صنعاء وحاراتها، بهدف تنظيف العاصمة، وعلى مدى سنوات وهي تقوم بذلك. لماذا لم تتنظف المدينة؟!

ما يحصل لهذه الفئات من ابتزاز يومي وتنكيل جسدي ونفسي يضع السلطة المحلية وأهدافها في زاوية الشك المريب.

المؤكد أن أموالاً طائلة تجنيها إدارات المديريات وفرق الضبط الميدانية من هؤلاء المقبوض عليهم. إنها تستدفع المخالفين آلاف الريالات عند كل مرة يقبضون عليه، ويكون مصير أي ممانع عن الدفع الإحتجاز والسجن، ومع وجود سندات التحصيل الرسمية إلا أنها لا تستخدم في غالب الأحيان.

لا يوجد رقم محدد للغرامة، ولا يكتفي بالحبس بدلاً منها (وهو إجراء غير قانوني أصلاً) ولكن أيضا يدفع. وحصلت «النداء» على سندات تحصيل رسمية بمبالغ مالية متفاوته، غير أن قيمتها الحقيقية مضاعفة، فضلاً عن سجن صاحب السند لساعات وقد يمتد لأيام. لقد تثبتت الصحيفة من ذلك.

الأحد الماضي اقتادوا خالد حسن أحمد من وسط حارة «فروة» واحتجزوه قرابة أربع ساعات داخل غرفة، ولم يفرج عنه إلا بـ«3100» ريال، وحين طلب منهم السند وجدها 2000 فقط. (لاحظ أصل السند). وقال خالد إن شخصين آخرين احتجزا وأطلقا معه، هما أيضا لم نفس المبلغ واستلما نفس السند. إنها حملة جباية تطلقها أمانة العاصمة ضد هؤلاء الناس المنهمكين.

هناك حالات كثيرة من هذا النوع. أما عبدالفتاح إسماعيل فإنه لم يتسلم شيئاً من هذه السندات. ويعتقد أنه كان سيئ الحظ: «أنا سلمت 3700 ريال ولا في سند ولاهم يحزنون»، قال ذلك. وهذا الأخير اختطفوه من داخل سوق «هبرة» وركموا به إلى البدروم المكتظ بالإنسانية. وأضاف عبدالفتاح أنه بقي في الحجز من الساعة 11 ظهراً إلى الثالثة عضرا، وهو المريض بالربو «إذا ماشي حد يدّور بعدك عاتجلس بقعتك».

ناس كثيرون اعتقلوا لمرات، وبعضهم تأخذه سيارة الحملة لمسافة وتتركه، إذا ما كان جيبه مليئة وأصابعه جاهزة للعد. ذلك يتم يومياً وبصورة اعتيادية وبادية للعيان. وفي نظر كثيرين من الضحايا فإن الغرامة أهون، في كل صورها، من أخذ البضاعة أو تكسيرها، لأنهم يتكبدون عشرات بل مئات الألوف نتيجة ذلك.

في مطلع أسبوع الحملة، وربما في اليوم الأول منها، سحق الجنود المكلفون كل شيء، وحطموا وصادروا كل شبر زائد على واجهة الشوارع. يحكي أحدهم أنهم كانوا يدهسون عربيات الباعة بالشيولات حتى يسووها بالأرض.

وتمتلئ سجون مديريات أمانة العاصمة يومياً بأعداد هائلة من المواطنين، أغلبهم من محافظات اليمن الأسفل «ريمة، عتمه، إب، تعز، الحديدة، وصاب، الضالع، المحويت»، وغيرها.

يوجد في المحافظة 92 منشأة صحية أغلبها مغلقة، ومع ذلك فإن مئات الملايين المعتمدة لقطاع الصحة تختفي تحت بند: نفقات تشغيلية.

الشلل يجتاح أطفال الجوف

■ الجوف - مبخوت محمد

اكتشفت خلال الاسبوع الحالي ثلاث حالات إصابة بمرض شلل الأطفال في محافظة الجوف، اثنتين منها في مديرية الحزم منطقة آلـ عميان، والأخرى في مديرية الزاهر.

ظهور هذه الاصابات زادات من حالة التذمر والاستياء عند المواطنين الذين أرجعو أسبابها بأنه ناتج عن قصور وعجز في مستوى تنفيذ حملات التحصين.

مواطنون قالو لـ«النداء» إن حملات التحصين تركز على المدن والمناطق القريبة منها فيما المناطق الريفية لا تصلها حملات التحصين مما يضطر أهالي هذه المناطق إلى الذهاب إلى المراكز الصحية في المدن لتلقيح أطفالهم أما الذين لم يسمعوا يعملية التحصين فإنهم يحرمون منها.

وحمل المواطنون مكتب الصحة في المحافظة مسؤولية عدم تنفيذ حملات التحصين على مستوى المحافظة بالكامل.

مدير الرصد الوبائي بمكتب الصحة في اتصال معه، قال إن فريق أرسل إلى مديرتي الحزم والزاهر لمعاينة المصابين وأخذ الفحوصات اللازمة منهم لإرسالها إلى صنعاء.

وحسب مختص في صحة الجوف لـ«النداء» قال إن نتائج الفحوصات ستتأخر لأنها سترسل إلى الأردن أو مصر لفحصها نظراً لعدم وجود مختبرات في اليمن.

وكانت في الشهور الماضية قد ظهرت بين الأطفال في الجوف حالات إصابة بمرض الحصبة الأمر الذي اعتبر مواطين حملات التحصين التي نفذت بأنها موسم للفساد لما يتخللها من قصور من الناحية الفنية والدوائية سببت الكثير من الأخطاء والتجاوزات.

تدهور الوضع الصحي في الجوف يضطر المواطنين الميسورين في المحافظة إلى تحمل معاناة السفر والإقامة لتلقي العلاج في صنعاء، أما غير القادرين فإنهم يظلون يصارعون المرض من دون علاج.

الجوف التي توجد فيها 92منشأة صحية أغلبها مغلقة بعضها مر على إغلاقها 15 عاماً لعدم وجود كادر طبي لتشغيلها مع أن مئات الملايين المعتمدة لقطاع الصحة تذهب نفقات تشغيلية.

ومن جهة أخرى وجدت لجنة شكلها مكتب صحة الجوف، نقصاً في عدد الناموسيات الخاصة بمديرية الزاهر. إذ إن ماتم صرفه من ناموسيات على المواطنين هي 2195، من أصل 2700 تسلمها مشروع مكافحة الملاريا ولم يعرف أين ذهبت بقية الناموسيات.

وطالبت اللجنة المكونة من الرقابة، والرصد الوبائي وادارة مكافحة الملاريا ومدير عام الصحة -مديرية الزاهر بمساءلة مدير مشروع مكافحة الملاريا حول النقص في الناموسيات.

«فلّتونا أيام الانتخابات وبعدما بصمنا وطلعوا على الكرسي رجعت لنا البلدية بطيبة نفس، ونسوا المساكين»

ثوري مطارد من رزقه

■ هلال الجمرة

في الساعة السابعة من مساء الاثنين الفائت، بدا الحاج عبده الزهيري شديد السخط على أمانة العاصمة، وهو يعيد ترتيب «بضاعته» المتراكمة في موضع افترشه بعد أن عبثت به أطقم البلدية خلال مطاردة مضنية تلقاها.

صباح ذلك اليوم، بحث الحاج عبده عن مكان آمن يحتمي به من بطش أربعة أطقم داهمت سوق الزمر «الشعبي»، لإقتياد الباعة القابعين في عرض الرصيف، بصورة بشعة. فلجأ إلى أحد الأزقة، لكن واحداً من هذه الأطقم لحق به فاحتجزه لساعتين.

لم تكن المرة الأولى فقد أوُقف في «قسم شرطة شعوب» لعدة مرات، فأصبح على علم بالطريقة التي ستنتزعه من بين السجناء.

«دوِّرت 4500 ريال واديتها لهم»، هكذا تصرَّف الزهيري وأمثاله كثيرون. إذ اختصر مدة الحجز مفضلاً دفع النقود على الإستمرار في غرفة ضيقة (السجن). بيد أنه أخذ سنداً بـ3500 ريال فقط أما بقية المبلغ فلم يجرؤ أحدهم على التفوه بشأنه، حد قوله.

فمن خلال كلامه يبدو أنه خسر الكثير فمنذ بداية الحملة التي قامت بها البلدية مؤخراً قال إنه: «سلم 8400 ريال» لأربعة أيام. إضافة إلى ما يزيد عن «مليون ريال» مقسطة على 7 سنوات ماضية وكانت من نصيب «قسم شعوب». ليس هذا فحسب، فما يتحسر عليه الزهيري هو مجازفته بالعودة من السعودية بداية التسعينات، حيث كان يمتلك 4 محلات منها استوديوهان للتصوير.

الزهيري رجل مكافح بدأ حياته العملية من «الصفر» ويعول من «بسطته» 15 فرداً معظمهم «بنات» يمتلك إلى جانب أدواته التي كان بجوارها أخرى بـ300 ألف محتجزة في القسم. فهذا ليس برجوازياً كي ينافس تجار الملابس برأس المال الذي يمتلكه، لكنه قد يتفوق عليهم بأمانته واعتماده على نفسه، فما يؤكد ذلك هو أنه مدين بـ400 ألف ريال.

وعن مدى قدرته على ترك افتراش مساحة من السوق الشعبي، استغرب قائلاً: «لو معي مصدر آخر لأبطل لأنها هيانة وما أحد يرضا على نفسه إلا إذا كان مضطر»، موثقاً كلامه بيمين «والله لو أقدر أعيش أنا وأولادي من غير البسطة ما أشتغل».

● الزهيري

وعن مصيره وأمثاله من الباعة تساءل الزهيري بإستنكار: «أموت جوع أنا وعيالي؟ أين أروح؟!». مقدماً حلولاً يجهلها أو يتعمد ذلك صانعو القرار: «يعملوا لنا سوق ويستلموا لهم إيجار». ويتذكر تاريخ إنشاء سوق الزمر قائلاً: «والله ما أعرف نفسي إلا وهو سوق شعبي من زمان». إلا أن أمانة العاصمة والبلدية تلحان على اخلائه.

قاتل مع الثورة لكنه كان تعيس الحظ ومازال، حيث سيعجز عن شراء «كيس البر بـ6300» لو أنه أرغم على ترك العمل أو ظل مطارداً.

يقول الرجل الثوري إن أعتقالات البائعين في «سوق الزمر» يصل إلى 70 شخصاً فأكثر، منتقداً الأساليب التي يمارسها أفراد الأمن: «كل عسكري يشل الذي يقدر واحد منشفة واحد سروال»، كل هذا إلى جانب «الفلوس».

في 2006 كان الزهيري ممتناً من تعاملات البلدية ويقول: «فلتونا في أيام الانتخابات»، وانتخب رئيس الجمهورية بيد انه ادرك خيبته مؤخراً بعد القرار الجائر بحقهم ويوضح: «بعدما بصمنا وطلعوا على الكرسي رجعوا لنا بطيبة نفس، ونسوا المسكين».

استنكار تهديد البرلماني عثمان العبسي

استنكرت أحزاب اللقاء المشترك في مديرية حفاش والمؤسسة اليمنية للمساندة القانونية الدفاع عن حقوق الانسان الاعتداء الذي تعرض له البرلماني السابق عثمان صالح العبسي وتهديده بالتصفية الجسدية من قبل مسلحين مطلع الشهر الجاري.

وطالب مشترك مديرة حفاش في بيان له، السلطات بملاحقة الجناه وتقديمهم للعدالة انتصاراً للدستور والقانون.

وكان مسلحون اعترضوا البرلماني السابق العبسي في مقر بنك التضامن الاسلامي فرع حدة -أمانة العاصمة، واعتدو عليه وهددوه بالتصفية الجسدية.

شرطة حدة تتستر على متهم

رفض مدير قسم شرطة حدة إحالة أحد أبناء المشايخ يتهم بمحاولة اختطاف فتاة والاعتداء عليها مساء ثالث أيام عيد الأضحى، إلى النيابة بعد أن ألقى القبض عليه المواطنون في الحي.

ورغم توجيه النيابة مذكرتين لمدير القسم لإحالة ملف القضية إليها لاستكمال التحقيق في الواقعة، إلا أن الرجل يرفض الامتثال لطلب النيابة بعد مرور أكثر من شهر على الحادثة حيث تم الإفراج عن المتهم تحت ضغط من نافذين في وزارة الداخلية.

وكان وزير الداخلية الذي تسلم شكوى من والد الفتاة، قد وجه أمن العاصمة بسرعة القبض على المتهم وإحالته إلى النيابة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، إلا أن تلك التوجيهات لم تلق استجابة حتى الآن.

وتعود الحادثة إلى مساء ثالث أيام عيد الأضحى حين اعترض الشاب الفتاة أثناء عودتها مع والدتها إلى منزلهما وحاول اختطافها بالقوة، قبل أن يتدخل الجيران وبعض المارة عندما سمعوا استغاثتهما؛ حيث ألقي القبض على الشاب وتم تسليمه إلى قسم الشرطة. إلا أن والده توعد بمعاقبة كل من شارك في إلقاء القبض على ابنه، وإن عاد بعد ذلك وعرض على الأسرة التحكيم القبلي.

CARE... المشغولة بالإغاثة

■ المحررة

غرق جثث اللاجئين الصوماليين قبالة الشواطئ اليمنية يظهر محل اهتمام منظمة "كير" الدولية، التي تدرس حاليا الأسباب المحتملة لحوادث الغرق المتكررة لإمكانية تجنبها. وتهدف "كير" إلى مبادرة بالتعاون مع مكتبها في الصومال للحد من ظاهرة اللاجئين ومحاولة توفير الظروف المناسبة لهم هناك للحد من هجرتهم إلى اليمن. إلا أن ذلك بحسب جارث ريتشارد، المسؤول الإقليمي للمنظمة، لن يوقف الهجرة المغامرة للصوماليين الهاربين من بلادهم.

ريتشارد أوضح مدى اهتمام منظمته باللاجئين، خاصة وأن نشاط المنظمة بدأ في اليمن مع دعوة الحكومة لها مطلع التسعينيات مع بدء النزوح الصومالي.

"كير" تحاول الحد من تفاقم الظاهرة ونشاطها، وتواجدها في مخيمات اللاجئين يهتم بتوفير الظروف الملائمة للحياة. فقد بنت "كير" 100 وحدة سكنية للاجئين في خرز وزودتها بالكهرباء. وبالتعاون مع منظمات أخرى مهتمة، منها المفوضية السامية للاجئين عملت من أجل برامج تنموية. فلـ"كير" 12 شريكا على المستوى العالمي، حيث الاهتمام باللاجئين والمجتمع المحلي الذين يدخلون أيضا كشركاء سواء كخبرة أم كأيدٍ عاملة.

والأجندة الأساسية لها في اليمن بحسب غسان ناصر الخبير التنموي في "كير" تتناول الأمن الغذائي والمائي والتعليم وتعزيز دور المرأة، لتبدو كل العناصر مترابطة، فالاهتمام بتوفير طرق أسهل لجلب المياه التي تأخذ من النساء ست ساعات يوميا، يوفر الوقت الذي يستطعن استغلاله في محو أميتهن. وهكذا شرح ريتشارد كيف أن تنظيم المجتمعات المحلية وفقا لاحتياجاتها وإدخال السكان كشركاء يوفر الكثير من فرص العمل والكثير من فرص التنمية.

هذه المنظمة تهتم فعليا بتطوير المجتمعات المحلية القروية والنائية وتعطي الأولوية للفقراء والفئات المهمشة، وسياستها تعتمد أكثر على دراسة متطلبات كل منطقة. فإنشاء 15جمعية نسوية في المحويت لا يضمن فقط وصول أصوات النساء، ولكنه ينشط المجتمع المحلي ككل. ويشرح مدير المنظمة ذلك، فتجهيز مبنى صغير كفصل لمحو الأمية يعلم النساء ويدرب منهن ليدربن نساء أخريات، وإنشاء الجمعيات المحلية يعني مساعدة المجتمع المحلي لنفسه.

وإنشاء مشاريع ربحية كمشروع الدواجن مثلا يدر دخلا، وجزء من المشروع المدر للدخل يذهب لتمويل فصول لمحو الأمية مثلا. والقرار في الأخير للجمعيات المحلية النسوية وليس لـ"كير".

حتى الآن أنشئت 120 جمعية محلية بمعرفة "كير" في المحافظات التي تهتم بها، وتهتم "كير" باتحاد نساء اليمن لتتمينة ليكون منظمة مستقلة غير حكومية قادرة على إدارة نفسها والحصول على تمويل ذاتي لها. فالتعاون مع اتحاد نساء اليمن نموذج لتعاون هذه المنظمة الدولية التي افتتحت نشاطها اليمني في 1992 مع منظمات يمنية. "كير" تعمل بموارد محدودة وبـ40 موظفا، إنها ترسم سياسة بحسب احتياج المجتمع المحلي ثم تحصل على التمويل الذي قد يكون هولنديا أو فرنسيا، وحاليا تحاول الاستفادة من برنامج موجود حالا في الخليج ويشرف عليه الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. وبموارد محدودة تريد "كير" تحقيق أقصى قدر من التأثير.

"كير" الحذرة

وإن كانت "كير" مهتمة بالإغاثة فإن لأحداث صعدة نصيبا في اهتمامها الذي حاولت به مع شركائها المحليين (مؤسسة الصالح الخيرية الاجتماعية وجمعية الإصلاح الاجتماعية، ومؤسسة الإغاثة الاسلامية، ومنظمة أدرا) العمل على مساعدة المنكوبين في صعدة بغض النظر عن انتمائهم. وبحسب قول مدير "كير" الذي أكد وصول مساعدات غذائية وعلاجية للمتضررين، برغم عدم معرفة الوضع بدقة.

غير أنها تتعامل مع الأوضاع الحساسة بمنتهى الحساسية، فلا تود التدخل حرفيا في السياسة والدين. هكذا قال ريتشارد، مما جعل سؤالا فوريا يوجه إليه: إن كنتم لا تودون التدخل في السياسة وتقولون إنكم مهتمون بالجندر فإن لهذا الأخير تدخلا دينيا وسياسيا مباشرا؟

مدير المنظمة بحذر أجاب: "كير كأي منظمة دولية لا تتدخل في الجوانب الخاصة والداخلية الحساسة، وهذه هي متطلبات الحكومة التي تستضيفنا. فعلى سبيل المثال لا يحق لنا إحراج أنفسنا في العمل السياسي، فهو ليس اختصاصنا. ونعم، هناك تأثير للوضع السياسي والديني على النساء، ولكننا نعرف ما الذي يمكن عمله لتغيير ايجابي في أوضاع النساء ولذلك نتهم بالجمعيات الاجتماعية النسوية".

قصير الأخبار

NDI مؤتمر الأنظمة السياسية

يقيم المعهد الوطني الديمقراطي 30 – 31 يناير مؤتمرا حول الأنظمة السياسية.

وقال البيان الصحفي الصادر عن المعهد إن "الانتقال نحو النظام الرئاسي يعد من أهم نقاط التعديلات الدستورية القانونية التي أعلن عنها الرئيس علي عبد الله صالح، والتي قد تترك أثرا محتملا على القبائل والإعلام والبرلمان، على ضوء النظامين الرئاسي والبرلماني".

المعهد سيسعى لاقتراح حلول واضحة في اليمن، بالإضافة إلى المناقشات الجارية في اليمن بخصوص الصورة المستقبلية للنظام السياسي. وسيهدف المؤتمر إلى ضمان التعديلات التي يسفر تبنيها عن نظام حكم جيد يمكن مقارنته بأي أنظمة أخرى على المستوى الإقليمي وفي جميع أنحاء العالم.

"شجرة الباوباب" كتاب لملتقى المرأة

صدر مؤخرا كتاب جديد لملتقى المرأة للدراسات والتدريب WFRT، بعنوان "شجرة الباوباب والتناقض الظاهري بين الثقافة ونشاط حقوق الإنسان"، وهو ترجمة للنسخة الأصلية باللغة الإنجليزية، والذي صدر من البرنامج الدولي للدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان IHRIP في واشنطن. والنسخة العربية من الكتاب صدرت كإنتاج تعاوني ومشترك بين WFRT، وبين IHRIP.

ويفترض الكتاب أن الثقافة أمر أساسي بالنسبة للحياة البشرية، وبهذا تكون الحقوق المتعلقة بالثقافة من بين أهم حقوق الإنسان، وذلك هو غرض الكتاب بالدرجة الأساسية. ومن خلال النسخة العربية لهذا الكتاب يسعى ملتقى المرأة للدراسات والتدريب إلى تقديم المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، ولنشطاء حقوق الإنسان، على الجمع بين أفضل الخبرات والتحليلات والأفكار حول قضايا الثقافة والحقوق.

اليومك مؤتمر حول الأنظمة السياسية تحت ظل الديمقراطيات

يقيم المعهد الديمقراطي الوطني «NDI» اليوم وغداً الخميس مؤتمر حول الأنظمة السياسية تحت ظل الديمقراطيات.

وفي بيان صحفي عن المعهد أشار السيد بيتر ديمتروف المدير المقيم للمعهد في اليمن إلى أن الإنتقال نحوالنظام الرئاسي يعد من أهم نقاط التعديلات الدستورية التي اعلن عنها الرئيس علي عبدالله صالح.

وقال أن هذه التعديلات قد تترك أثراً محتملاً على القبائل والاعلام والبرلمان.

ويهدف المؤتمر إلى ضمان أن التعديلات تسفر عن نظام حكم جيد يمكن مقارنته بأي انظمة أخرى إقليمياً ودولياً.

وستلقي في المؤتمر الذي سيديره وسام سعادة احد خبراء الأنظمة السياسية في بيروت عدد من الكلمات لأكاديميين من جامعة صنعاء وممثلوا منظمات المجتمع المدني وقادة فكر ونشطاء سياسيون بالإضافة إلى ممثلوا المنظمات الدولية والسفارات في اليمن.

الدور السياسي للقبيلة اليمنية في ندوة

الدور السياسي للقبائل في اليمن عنوان الندوة التي يقيمها المرصد اليمني عنوان الندوة التي يقيمها المرصد اليمني لحقوق الانسان من الفترة 30-31 يناير الجاري.

وسيناقش المشاركين في الندوة طبيعة العلاقة بين القبيلة والدولة، والمجتمع المدني كما سيقدمون تصورات حول التحولات الاجتماعية المساعدة في استكمال بناء الدولة المؤسسية، وإضفاء طابع مدني على التنظيمات التقليدية وتدعيم التعددية الثقافية بما يؤدي إلى تكريس الإستقرار السياسي وثقافة حقوق الإنسان المبنية على التسامح والاعتراف بالتعددية.

أشهار ملتقى لشباب حضرموت

أشهر هذا الاسبوع في حضرموت ملتقى شباب حضرموت من قبل 44 شاب الذين يهدفون من وراءه الدفاع عن مصالحهم وامالهم ويستطيعون من خلاله أن يشاركوا في صنع التغير والتعبير عن ارائهم.

وانتخب المشاركين لجنة تحضيرية من 9 أعضاء لمتابعة استكمال تكوين الملتقى ومباشرة تنفيذ أهداف ومتابعة قضايا شباب حضرموت امام الجهات المختصة.

مبارك «نبيل»
اجمل التهاني وأطيب التبريكات
للصديق العزيز
نبيل سبيع
بزفافه الميمون
متمنين له ولعروسه حياة زوجية هانئة
المهنئون:
د. توفيق عبداللطيف، هايل سلام المحامي،
نبيل المحمدي المحامي،
محمد المداني المحامي، عبدالعليم مقبل

اجمل التهاني وأطيب التبريكات للاخ
خالد آل مزيد
بعقد قرانه.. ألف مبروك وعقبى للزفاف
المهنئون:
جمال مصطفى العزعزي، توفيق نعمان،
رشيد بجاش، عبدالوهاب التركي
■■■
نهنئ ونبارك للمهندس علي الذبحاني بارتزاقه مولودة أسماها «بتول» جعلها الله من مواليد السعادة
المهنئون:
جمال الذبحاني، بسام سعيد الذبحاني، وليد الشعوبي،
أحمد الذبحاني، فكري وفتحي الشرجبي، أديب الذبحاني،
القاضي محمد الأبيض، محمود شديوه، وبشرى العنسي
■■■
اجمل التهاني وأطيب التبريكات للشاب الخلوق
جميل عبدالله محمد الذماري
بالخطوبة وقرب الزفاف.. ألف مبروك
المهنئون:
د. أكرم الشويع، طاهر الخجل، حميد النجار وجميع الأصدقاء

«البقاء لله»
نتقدم بخالص العزاء وعظيم المواساة للصديق العزيز
د. عبدالكريم قاسم
عضو الأمانة العامة لاتحاد الأدباء
بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى «والده»
سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد
بواسع رحمته ومغفرته وأن يسكنه فسيح
جناته وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
عبدالباري طاهر، محمد الغباري، حمدي البكاري،
عبدالعليم مقبل، سامي غالب

خرجت روحها بدلاً من الجني!

■ الجوف- مبخوت محمد

غادرت «س. ك»، 37 عاماً مستشفى الثورة بأمانة العاصمة وقد صارت أماً لخمسة أبناء. لقد أجريت لها عملية قيصرية الأسبوع الماضي وكللت بالنجاح. غير أن سفرها لم يكن محبباً لأطبائها، ولكنها سافرت قاصدة مسقط رأسها مديرية خب الشعب في محافظة الجوف، وللطريق متاعبه.

عقب وصولها استقبلتها نوبة من الألم وإغماء طويل.

وحدها الأعراف الثقافية في البادية قررت أن الظواهر التي بدت على حديثة الولادة هي جراء «مس شيطاني» فلم يترددوا: احضرو الخبير المحترف بطرد الجني الساكن في جسدها.

ظل الخبير يتلو آيات القرآن على المغمى عليها قرابة 5 ساعات، ثم سمع هذيان تصدره طريحة الإغماء فاستبشر الأهل خيراً اذ تمكن الخبير من استنطاق الجني! فطلبوا مواصلة القراءة. ولحظات سمع صوت المريضة تلفظ مكررة «العملية، العملية... الخ». ثم غاب صوتها نهائياً. لقد فارقت الحياة أما زوجها الذي يعمل في السعودية بدا في استقبال العزاء بوفاة زوجته بعد يوم واحد من تبشيره بابنه الخامس.

لم يجدوا سوى جثة وكيلو سكر

مقتل طبيب أعشاب السياني

■ ابراهيم البعداني

لقى طبيب الأعشاب، أمين أحمد قاسم (الأحمر)، 47 عاماً، مصرعه بالرصاص مساء السبت الماضي أثناء عودته إلى منزله في قرية «مرعة» مديرية السياني بمحافظة إب.

وقال إبراهيم، النجل الأكبر للضحية، إن الجناة ما يزالون مجهولين، وإن أجهزة الأمن ماتزال تحقق وأضاف أنهم عثروا على جثة والده مضرجاً بالدماء وبجواره كيلو من السكر. وأفاد بأنهم سمعوا أصوات أعيرة نارية كثيفة كانت تطلق على بعد 3 كم من منزلهم وأنهم حال انتقالهم إلى مصدر أصوات الرصاص وجدوا جثة والده.

وطبقاً لشهادات مجموعة من أهالي المنطقة، فقد شوهد شخصان ملثمان كانا يحملان آليات كلاشنكوف متجهين صوب الخط الترابي الذي وجدت جثة المجني عليه هناك.

وأكد كثير من جيران الضحية أنه كان يحظى باحترام الكثيرين وعرفت حياته بأنها خلت من المشاكل والخصوم.

تحرص وزارة الداخلية نهاية كل عام على أن تطل علينا بجملة تقارير عن مختلف أنشطتها الأمنية، معتقدة بذلك أنها تضفي على نفسها هالة مؤسسية.

والثابت أن الإجراء ليس أكثر من تقليد سنوي فقط، يستمد أهمية استمراره من بند مالي، مخصص للغرض ذاته.

تقريرها عن الحوادث المرورية للعام الفائت 2007. لم يأت بجديد؛ كعادته كان رتيباً، متخماً بأرقام فجائعية، لكنه يمنح القائمين عليه صفة الجرأة!

■ بشير السيد

فن إحصاء الضحايا

قبل أسبوعين جاء تقرير الداخلية عن الحوادث المرورية ليؤكد أن العام 2007 لم يشذّ عن القاعدة؛ إذ إن عدد الحوادث المرورية وضحاياها (قتلى ومصابين) تجاوز كل الأرقام في الأعوام السابقة.

فعلى مدى السنوات الخمس الفائتة -بحسب البيانات التي حصلت عليها الصحيفة- أخذت أرقام الحوادث المرورية تتكاثر بشكل ملفت. بالمقابل لا يتباطأ القائمون على إحصائية تلك الأرقام في نشرها نهاية كل عام، كما لو أنها منجز يجب الاحتفاء بنمو ارقامه.

والراجح أن مقارنة أرقام تقرير الحوادث لهذا العام بأرقام التقرير ذاته للأعوام السابقة (أنظر الجدول) يجعل الفشل وحده لصيقاً بأداء الوزارة.

في مايو الفائت تحدث نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية رشاد العليمي في كلمته بمناسبة أسبوع المرور «السلامة على الطرق» عن أن الوزارة تعتزم إنشاء مراكز خاصة بالفحص الفني للسيارات في مختلف المحافظات وذلك في إطار خطط وتوجهات جديدة للوزارة تهدف إلى دعم تطوير أداء جهاز المرور وتقليل الحوادث المرورية.

والآن شارفت كلمة العليمي على إتمام عامها الأول ومراكز الفحص الفني ما تزال في عالم توجهات الوزارة.

وخلافاً لما اعتادت عليه التقارير من ارجاع أسباب انتشار الحوادث المرورية إلى عدم إلتزام السائقين بالقواعد والأنظمة المرورية قال يحيى شبيل مدير عام مرور أمانة العاصمة إن السبب في ازدياد الحوادث ناجم عن زيادة أعداد السيارات الداخلة في الخدمة، مستشهداً بعدد سيارات الخصوصي التي زادت في امانة العاصمة خلال العامين الماضيين إذ قفزت أعدادها من 35 ألف سيارة إلى 86 الف سيارة ووصل عدد سيارات الأجرة إلى 60 ألف سيارة فيما كانت 17 ألف سيارة.

شبيل أكد أن مشكلة حقيقية تواجه إدارة المرور تتمثل بالتخطيط السابق للشوارع والبنية التحتية. وقال: «عندما تم التخطيط للشوارع لم يكن يوجد نظام مروري صحيح». غير أنه أشار إلى أن وزارة الداخلية تعاقدت مع شركتين لمعالجة الاختناقات المرورية في أمانة العاصمة.

حصرت التقارير السنوية الأسباب في انتشار الحوادث للسرعة الزائدة وإهمال عامل الصيانة المرورية للمركبات ومخالفة القواعد المرورية. وجميعها أسباب تلقي باللائمة على السائق. ومعلوم أن الأخير جبل على البقاء والتعايش في واقع مختل تسوده العبثية والعشوائية في تطبيق الأنظمة واللوائح ومنح تراخيص القيادة والرقابة الدورية.

صباح السبت الماضي كنت جالساً في المقعد المجاور لسائق حافلة (خط بغداد - هائل - الحصبة)، وفي جولة اللجنة العليا للانتخابات في شارع بغداد كانت الإشارة حمراء، وكان رأس السائق يلتفت يميناً و يساراً، كنت أدرك تماماً ماذا يفعل: إنه يبحث أين يختبئ رجل المرور، لكن هذا الاخير كان أكثر احترافاً. أمن سائق الحافلة وكبس على عجلة البنزين مجتازاً الشارع والإشارة المرورية ما تزال تضيء بالأحمر، وفجأة نط رجل المرور من مركز اتصالات واعترض طريق الحافلة.

لقد ضبط السائق متلبساً. فتح رجل المرور الباب الذي على يميني وبجواري جلس وطلب من السائق التحرك بعدها ترجلت من البأص في تقاطع شارع بغداد الزبيري مدركاً أن السائق سيسوي الأمر مع رجل المرور.

المشهد ذاته يتكرر بصورة دائمة ويقدم توصيفاً للمشكلة القائمة إذ إن نزعة التمرد على القوانين والأنظمة المرورية لم تكن لتبقى في حالة وجود مسؤولين صارمين على تنفيذه!

رغم ذلك يشكو السائقون من تعرضهم للابتزاز من قبل رجال المرور غير أن كثيراً من السائقين يجدون في تفاهمهم مع رجال المرور الخيار الأفضل مقارنة بقسيمة المخالفة.

لكن الحوادث المرورية ذات النتائج الجسيمة في إزهاق الأرواح هي تلك التي تقع في الخطوط الطويلة، وهي الخطوط التي تدحض التقارير الرسمية في تفسير انتشار الحوادث.

فعلاوة على أنها خطوط مهجورة الصيانة والاصلاح فإن عرضها لا يتجاوز الـ7 أمتار فيما يصل عرض مثيلاتها في دول الجوار إلى أكثر من 30 متراً، زد على ذلك إنتشار الحفر والمطبات وانعدام وسائل التحذير وغياب الإنار... الخ.

يحيى شبيل قال إن الحوادث المرورية ظاهرة عالمية وليست محصورة في اليمن. واستطرد: «نحن في اليمن امكانياتنا محدودة وسنسعى بكل الوسائل إلى تلافي المشكلة».

الصحفي محمد الغباري يرى أن الأوضاع في اليمن تسير خلافاً للمنطق والقواعد العلمية التي ترى أن الاقرار بالمشكلة هوالمدخل لحلها، وإدارة المرور ليست الجهة الوحيدة التي تقر بفداحة الأضرار التي تخلفها الحوادث المرورية خصوصاً في الارواح البشرية، لكنها تكتفي بذلك.

وقال: إن المنطق وواجبات المسؤولية تقتضي من إدارة المرور إلى جانب إحصاء عدد الضحايا جراء الحوادث المرورية والخسائر المالية أن تقول ما هي أسباب هذا الارتفاع المخيف للحوادث، وكيف تضاعفت أرقام الضحايا بهذه الصورة الجنونية!! ثم تقترح المعالجات وتتابع الجهات ذات العلاقة من أجل تنفيذها».

وأضاف الغباري أن سوء الطرقات وعدم ملاءمتها وزيادة أعداد السيارات والناقلات تعد أسباباً أساسية في كثرة الحوادث، كما أن تساهل رجال المرور مع أصحاب الناقلات الكبيرة، وتحديداً في الخطوط الطويلة، والسماح بدخول سيارات بمواصفات لا تطابق المواصفات المحلية، من الأسباب الهامة لحوادث السير، أضف إلى كل ذلك غياب أو عدم فاعلية الهيئة العامة للطرق وصندوق صيانة الطرق.

السنة	عدد الحوادث	الوفيات	المصابين
2003	10749	2047	14545
2004	12257	2249	15943
2005	12869	2510	16145
2006	13342	2816	17873
2007	15141	2878	19.440

عمّاذا نكتب، وماذا ننتقد؟

عبدالباري طاهر

يحار المراقب للشأن العام اليمني ولأحوال وأهوال هذه البلاد التي سميت ذات يوم «السعيدة» وسماها الأحرار اليمانيون «المنكوبة المنهوبة» في خمسينيات القرن الماضي.

و«المنكوبة المنهوبة» التسمية الأكثر واقعية والوصف المتعين والدقيق راهناً. فهذه البلاد التي كانت ثورتها سبتمر 62 واكتوبر 63 عنواناً قومياً زاهياً نبشت ذاكرتها الحربية، وغرقت في احتراب «أهالي»: ملكي، جمهوري، شمال، جنوب، يمين، يسار وحروب وثارات قبلية تبدأ ولا تنتهي.

واعتبرت وحدتها المجيدة في الـ22 من مايو 90 ثاني أهم حدث وانجاز في البلاد العربية بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى. وكما في الثورتين: سبتمر واكتوبر، تبوأ اليمن صدارة أحداث الدنيا ولفتت إليها أنظار العالم. فالبلد الغارق في التخلف والظلام، يقفز بضربة لازب إلى صدارة أحداث العصر وينجز الوحدة في زمن تتصدع فيه كيانات كبيرة.

لم تمض بضعة أشهر على الثورة اليمنية حتى تأجج الصراع، وانفتحت أبواب جحيم الحروب حتى وصلت في الشمال إلى ما يقرب من أربعين جبهة، وعندما تحقق «السلام» - الذي اضعه بين مزدوجين- كانت الغاية فتح جبهة جديدة للحرب. فبدل: الجمهوري الملكي، الشمال الجنوب، واليمين اليسار، أصبحت الحرب بين الشمال والجنوب.

وكانت الوحدة مصالحة وطنية كبرى وانعطافة جديدة في صياغة وحدة تتأسس على الحوار والتوافق، ولكن هذا الإنجاز الرائع والعظيم قد أيقظ ذاكرة الثارات والاحتراب.

حرب 94 حولت اليمن كلها بعامة والجنوب على وجه أخص وكارثي، إلى فيد وسبي وغنيمة، وتناسلت، وسنتناسل، من هذه الرحم المشؤومة حروب وثارات وفتن تبدأ ولا تتوقف.

حرب صعدة الآن هي الجرح النازف في الجسم والوجدان والضمير؛ فالقاتل والمقتول أخوة وضحايا. انتفاضة الجنوب السلمية يراد لها أن تغرق في الدَم، ومحاولات الجنوبيين التصالح والتعافي والتسامح تواجه بالرصاص، ومن جديد يعود «الليل وليل الليل»، كتعبير الشاعر الكبير يحيى البشاري. يعود الاختطاف للسواح، ويجري جهاراً نهاراً وبتواطؤ السلطة ومشاركتها حين استباحة المدن، وتشجيع القبائل المتفلتة والمغيرة للعدوان على المدن وأهلها. تشترك الدولة في الحصار القبلي لشرعب، ويقتل آل مجلي في مدينة صعدة، ويقتل السجين صلاح الرعوي، وسط مدينة إب، ويعتدى على الطبيب سامي بريك في وسط صنعاء.

ومن يتتبع تاريخ اليمن سوف يدرك أن صراع التبدي والقبائلي ضد التمدن والتحضر وبناء الدولة أوعلى الاقل محاولات بناء الدولة، غالباً ما كان يتم بالاعتداء علي المدن، وكانت مدينة صنعاء أم المدن اليمنية «المغتالة» دائماً.

قضية إب وشرعب وصنعاء وصعدة والحديدة، سوف تحل بالتحكيم والعرف القبلي الذي سمته الشريعة الاسلامية «الطاغوت» و«حكم الجاهلية»، وهو ينفي الدولة لصالح القبيلة، وينفي الاسلام لصالح الجاهلية، وينفي القانون لصالح العرف القبلي، والضحية: هيبة الدولة والمواطنة.

غياب هيبة الدولة أم الكبائر كلها، ومنه تتناسل الفتن والحروب القبلية والجهوية شيئاً فشيئا تنحاز الدولة للقبيلة وتنسى وظائفها كهيئة حاكمة فوق المجتمع، وتشارك في الاحتراب والثارات القبلية. ووضع كهذا لا يمكن أن يكون مقبولاً في بلد، أي بلد، وخصوصاً في اليمن ذي التركيبة القبلية والطائفية والجهوية المعقدة والقريبة العهد بالانشطار والتفكك. والمصيبة أن تتغول الدولة ضدا على المجتمع المدني الأساس الوحيد لبناء الدولة وكفالة الدولة.

لا تدرك السلطة أن الاتكاء على القبيلة أو الجهوية، تمزيق للشمال، وقطع بالمطلق مع الجنوب، وخلق صراعات مغمسة بالدم في كل مكان. إن اللوحة الكالحة التي ينزف الدم من أطرافها وداخلها لا يجد تفسيره إلا في تحول الدولة إلى ما يشبه القبيلة الكبيرة. ويشتد الجنوح إلى استخدام قانون القهر والغلبة القبليين ضد المدنية والمجتمع المدني. وظاهرة استباحة المدنية ظاهرة عامة في الشمال والجنوب وإن كانت في الجنوب تتخذ طابعاً أكثر بشاعة وتفلتا ليؤكد معنى «الاستعمار الداخلي».

تتجه السلطة لمواجهة التمرد المدني في الجنوب إلى القتل العامد، وتقديم الاعطيات والرشى لمواجهة تمرد الجنوب؛ لاستعادة حقوقه المغتصبة في الأرض والمشاركة السياسية. تتكامل فصول هذه الكوميديا السوداء مع ظواهر فساد يزكم الانوف، ومع تصاعد المشاكل والصعوبات والمخاطر المحدقة؛ فالأمية تتجاوز الـ60 ٪ في الرجال والـ70٪ في النساء وأكثر من نصف المجتمع غارق في الفقر، وتتفشى الأوبئة والأمراض في الجسد اليمني كله. فالسرطان، والوباء الكبدي، والملاريا كلها فاشية في الجسم. وتغيب الدولة عن مجال عملها الخدمي في التطبيب والتعليم ومعالجة المجاعة القاتلة حقاً، ويعود الاختطاف وقطع الطريق إلى سالف العهد. في حين تنشغل الدولة بالتحالفات القبلية وإعلان الحرب ضد المدنية، وتحديداً ضد الجنوب.

الازمة الشاملة التي تلف اليمن بجلبابها الأسود، لا يمكن الخروج منها بالمزيد من التشدد وقمع الحريات، والتضيق على الهامش الديمقراطي الضيق أصلاً، ولا يكون أيضاً بالاعلان الواضح أو المبطن عن إعلان الاحكام العرفية، واستعراض القوة. فالقوة في بلد كاليمن «بيع للماء في حافة السقايين». فالبلد موَّارة بالعنف وزاخرة بالفتن والحروب، وذاكرتها متوقدة وقريبة العهد.

إن تهميش المجتمع المدني واذلال المدن «بالغزوات» القبلية -بين مزدوجين- هو إعلان التفكك ولكن من أعلى فالدولة -القبيلة الكبرى -هي الآن من يعلن الحرب على صعدة- صنعاء قضية سامي بريك التي نشرتها الصحف في الأسبوعين الماضيين، وإب، وتعز -شرعب، والحديدة، وحجة. أما الحرب على الجنوب فلم تتوقف منذ الغزوة الكبرى 94. وتبدو السلطة مزهوة ومكتفية بالقوة. فقد أغلقت أبواب الحوار بالضبة والمفتاح. فهي تقمع الصوت الديمقراطي والراعي للحوار والاصلاح داخلها (محمد ابولحوم) كما أنها تصاعد حملتها القمعية ضد الصوت المحتج. فتستمر محاكات الصحفي الخيواني إما بتهمة الارهاب. كما تجري محاكمات الأخوين: نايف حسان ونبيل سبيع -رئيس، ومدير تحرير الشارع أمام محكمة جزائية متخصصة، وتجري المطالبة بإعدامهم، ويدعو وزير الداخلية والإعلام إلى مزيد من قمع الحريات الصحفية وتكميم الأفواه والتضيق على الحريات الصحفية. فالخطر عندهم لا يأتي من الفساد والاستبداد، وقطع الطريق، وقتل السواح، والعدوان القبلي على المدن، وإنما يأتي من الأصوات الصحفية المحتجة. وعندما تغلق الدولة أي دولة، أبواب التحاور وتجنح إلى الاكتفاء بالعصى الغليظة، فإنها تفتح أبواب الجحيم على نفسها وعلى شعبها.

القضية الجنوبية من منظور وطني

طاهر شمسان
tahershamsan901@hotmail.com

حتى أيام قليلة مضت كنت أستقبح الحديث عن احتلال الشمال للجنوب، وأعتبره ضربا من الجنون الخالص. ولكن تبين لي أنني لم أكن على صواب 100% وأن الجنوبيين ليسوا على خطأ 100%. فالناس يقرؤون واقعهم من مواقعهم المختلفة و"النار لا تحرق إلا رجل واطيها". فعلى سبيل المثال: الحزب الاشتراكي اليمني هو الذي قاد معركة استقلال الجنوب، وهو الذي وحد السلطنات والمشيخات والإمارات في دولة مركزية واحدة، وهو الذي حكم الشطر الجنوبي من الوطن، وهو الذي مثل الجنوب في اتفاقية الوحدة، وهو الذي سلم دولة الوحدة دولة كاملة السيادة وثلثي الأرض والثروة، وهو الذي حصد كل مقاعد المحافظات الجنوبية في انتخابات أبريل 1993 النيابية... الخ؛ ومع كل ذلك استكثرت قيادة المؤتمر الشعبي العام عليه أن يتحدث باسم الجنوب خلال الأزمة السياسية التي سبقت حرب صيف 1994، بحجة أن لا وصاية له على جماهير الجنوب. ومع ذلك أعطت نفسها الحق أن تجتاح الجنوب بالدبابات والمدافع وراجمات الصواريخ باسم الشرعية (الأغلبية العددية) التي لم تحقق نجاحا انتخابيا ذا قيمة في محافظاته الست حتى على صعيد الأصوات. وإذا عدنا إلى قوام هذه الأغلبية في البرلمان سنجدها شمالية. فهل قُدِّر على الجنوب أن يدفع ثمن كونه أقلية سكانية؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فلماذا طالت استحقاقات الحرب إلى يومنا هذا؟ لماذا يرفض المنتصر إزالة آثارها؟ لماذا يحول انتصاره على الحزب الاشتراكي إلى هزيمة لكل اليمنيين؟

مثالا ثانيا: لم تقم الوحدة بين حزبين، وإنما بين دولتين لم تكن أي منهما تمثل الأنموذج الذي يستحق السير على منواله. لذلك اتفق قادة الشطرين على أن لا تكون دولة الوحدة هي دولة الشمال ولا هي دولة الجنوب، وأن يأخذ النظام الجديد بما هو أفضل في النظامين السابقين. وما نراه اليوم هو تكريس بالقوة لنظام "الجمهورية العربية اليمنية" وإعادة إنتاج سلبياته بمعدلات عالية وتجريم لنظام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وعدم الاعتراف له بأي حسنة. ألا يعد هذا انقلابا على الوحدة وتحولها إلى احتلال؟

مثالا ثالثا: الأصل في اتفاق الوحدة هو الشراكة واقتسام السلطة مناصفة بين الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام. وكان هذا هو الخيار المتاح حينها عمليا، لأنه -بسبب غياب الديمقراطية في الشطرين- لم تكن هناك أطراف أخرى قادرة على الدخول في القسمة، والشراكة لا تعني دوام القسمة على 2 وإنما أن يستمر الطرفان في رعاية دولة الوحدة حتى يصلا إلى مرحلة القسمة على الكل، أي تحقيق الاندماج الوطني الكامل للدولتين الشطريتين في إطار الدولة الجديدة وتمكين مؤسسات هذه الدولة من الاشتغال الديمقراطي الطبيعي الذي يحول دون انتكاس التجربة والعودة بها إلى الخلف. وما يحصل اليوم قسمة على واحد واستئثار عصبية أسرية – ومعها بعض المنتفعين – بالسلطة والثروة. فماذا نسمي هذا إن لم يكن خروجا على اتفاقية الوحدة وتحولها إلى احتلال؟

مثالا رابعا: اقترنت الوحدة بالديمقراطية كآلية للانتقال التدريجي من حالة القسمة على 2 إلى حالة القسمة على الكل. فالهدف من الديمقراطية هو تحقيق الاندماج الوطني الكامل وتكييف مؤسسات الدولة لمتطلبات عملية التحول الديمقراطي وعلى النحو الذي يوسع قاعدة الشراكة لتشمل -تدريجيا- أطرافا أخرى وليس فك الشراكة بين طرفي الوحدة بعد أول دورة انتخابية. وما يجري اليوم هو ديمقراطية مقيدة تعيد إنتاج الأغلبية "المريحة" وتجدد شرعيتها وتعطيها الحق في أن تفعل ما تشاء مقابل حق الأقلية "المتعبة" في أن تقول بعض ما تريد. فهل هذه هي الوحدة التي تم الاتفاق عليها في 30 نوفمبر 1989؟

مثالا خامسا: اتفق الطرفان على فترة انتقالية الغرض منها استكمال دمج مؤسسات دولة الوحدة وأسسها القانونية والنظامية. وحددت هذه الفترة بسنتين ونصف. وهذه مدة زمنية قصيرة انتهت دون أن تتهيأ لدولة الوحدة أرضية صالحة لتبدأ مشوارها الطويل. وكان هناك جيشان مستقلان سهل فيما بعد انزلاقهما السريع نحو الحرب. والمعروف أن الفترة الانتقالية كانت موضوع خلاف أصرت معه قيادة المؤتمر الشعبي العام على عدم جواز تمديدها بغض النظر عن المهام المرتبطة بها. وما نراه اليوم هو أن هناك جيشا جنوبيا تم الاستغناء عنه وتحويله إلى متقاعدين أو عائدين مهمشين. فهل هذه هي الوحدة؟

مثالا سادسا: بُعيد قيام الوحدة، وعلى قاعدة اتفاق مع قيادة المؤتمر الشعبي العام، برز التجمع اليمني للإصلاح كقوة سياسية كبيرة متطلعة للسلطة ومحملة بإرث ثقيل من العداء الأيديولوجي المتبادل بينها وبين الحزب الاشتراكي. ولم تبذل قيادة المؤتمر الشعبي العام أي جهد يذكر للتقريب بين هذين الحزبين لمصلحة دولة الوحدة الفتية. وعلى العكس من ذلك مارست معهما سياسة "فرق تسد" وسوقتها باسم الوسطية والاعتدال. ولم تكن هذه -الوسطية- في الواقع سوى انتهازية سياسية مدمرة ألقت بظلالها الكثيفة على مسار دولة الوحدة خلال الفترة الانتقالية وما تلاها. والذي نراه اليوم أن هذين الحزبين يلتقيان ويأسفان على ما مضى ويتطلعان إلى المستقبل. بينما لا تزال قيادة المؤتمر الشعبي العام متمترسة وراء سياساتها القديمة رغم ما جلبته على اليمن من محن وإحن. فمن ذا الذي لديه استعداد لأنْ يلغي عقله ويصدق أن قيادة المؤتمر الشعبي العام حريصة على الوحدة كما يفهمها الوحدويون شمالا وجنوبا.

مثالا سابعا: خلال الفترة الانتقالية استقوت قيادة المؤتمر الشعبي العام بوضعها التحالفي الممتاز مع التجمع اليمني للإصلاح وبدأت تتنكر تدريجيا لاتفاقية الوحدة. وبسبب ذلك مارس علي سالم البيض اعتكافين صامتين. وانتهى الاعتكاف الثاني إلى صياغة "وثيقة التنسيق والتحالف على طريق التوحيد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني". وقبل البيض بهذه الصيغة كحل وسط في مواجهة شعار "لا شراكة إلا بالدمج". ومن بين ما تضمنته تلك الوثيقة: تشكيل كتلة برلمانية واحدة للحزبين، وإجراء إصلاحات دستورية هيكلية للنظام السياسي ألغت مجلس الرئاسة وأبدلت به رئيسا ونائبا ينتخبان بالاقتراع العام في قائمة واحدة، وإنشاء مجلس شورى تمثل فيه المحافظات بالتساوي ويشكل مع مجلس النواب جمعية وطنية يرأسها نائب الرئيس، والتحضير لانتخابات المجالس المحلية... الخ. وقد تم التوقيع عليها من قبل الرئيس ونائبه عقب الانتخابات النيابية مباشرة. وفي الرابع من أغسطس 1993 وبينما كان نائب الرئيس خارج البلاد وافق البرلمان مبدئيا وبأغلبية 216 صوتا على تعديلات دستورية تجاوزت كل ما نصت عليه تلك الوثيقة. وكان هذا بمثابة الشرارة التي اندلع منها لهيب الأزمة السياسية وراهنت قيادة المؤتمر الشعبي العام في إدارتها على ميزان القوة العسكرية الذي بدا لصالحها بعد انكشاف قوة الحزب الاشتراكي لها. وقدرت أنها قادرة على حسم المعركة خلال أيام أو أسابيع على أكثر تقدير. ولهذا عسكرت الأزمة السياسية ودفعت البلاد إلى مطحنة الحرب تحت شعارات الوحدة والديمقراطية والشرعية الدستورية.

وما نراه اليوم هو أن حرب صيف 1994 لم تحقق الغرض السياسي المعلن لتبرير قيامها. فالغالبية العظمى من الجنوبيين ليسوا مع الوحدة المعمدة بالدم وسيذهبون إلى آخر الدنيا لتخليص أنفسهم من الشعور بالهزيمة. ودستور دولة الوحدة المستفتى عليه أدرج ضمن استحقاقات الحرب، مثله كمثل أراضي عدن وشواطئها وقطاعها العام الذي جرت خصخصته لصالح متنفذين وتحويل شغيلته إلى متقاعدين. وإذا كان هناك من إيجابية يجب أن نعترف بها لحرب 1994 فهي أنها أبقت على اليمن موحدا حتى اليوم. وما عدا ذلك فهي كارثة وطنية بكل المقاييس. والأسوأ من كل ذلك أن اليمنيين فقدوا الإحساس بوجود دولة تمثل إرادتهم جميعا، وما يرونه هو سلطة متعالية على المجتمع تتحكم أكثر مما تحكم وتستحوذ على كل شيء ولم تترك للمجتمع أي شيء. بعد حرب 1994 تضاعفت معدلات الفساد والاستئثار بالسلطة والثروة بوتائر ما كان بمقدور أحد أن يتصورها أو يتقبلها في زمن التشطير. هذا فضلا عن التدمير المنهج للتعليم وتفشي البطالة بين الشباب وانتشار الفقر وتدهور مستوى معيشة الطبقة الوسطى وتشكل بيئة طاردة للاستثمار.

إن الأوضاع في اليمن تسير بمتوالية هندسية من سيئ إلى أسوأ. وليس من العيب أن توجد عوامل الضعف في مجتمعنا وفي نظامنا السياسي. ولكن العيب كل العيب هو في التعمية على هذه العوامل والحديث الدائم عن قوة البلاد، ورسوخ الوحدة كرسوخ الجبال، والتقدم المطرد في مختلف الميادين، والقول أن الدنيا سمن على عسل، و"يا فرح ويا سلا"، دون أن يكون هناك ظل من الحقيقة لما يقال سوى الحرص على مصالح ضيقة.

والخروج من الأوضاع الراهنة لا يكون إلا عبر مصالحة وطنية شاملة تتمحور حول إعادة بناء الدولة على أسس وطنية سليمة وبما يحقق المساواة في المواطنة بين كل اليمنيين، ويضمن التوزيع العادل للسلطة والثروة ويمكن قطار التنمية من الحركة دون توقف.

والمصالحة الوطنية لن تأتي إلينا طوعا، ولكن نحن الذين يجب أن نذهب إليها. فهي قضية نضالية تستوجب التفكير بطريقة جديدة والتخلص من أحقاد الماضي وضغائنه، والقبول بالآخر واعتباره طرفا أساسيا في القسمة العادلة للسلطة والثروة.

والطريق إلى المصالحة هو التسليم بأن الوحدة اليمنية سفينة مشتركة لكل اليمنيين غير قابلة للخرق أو التقسيم، وشرفنا الكبير الذي لا يجوز تمريغه وتحويله إلى احتلال أو هراوة لقمع المعارضين وإذلالهم، واعتبار النظام الجمهوري مكسبا وطنيا عظيما لا يصح فيه التوريث على أي مستوى من مستويات السلطة وفي أي مؤسسة من مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية. وما يتم الآن هو فساد يستوجب مكافحته والقضاء عليه بالطرق السلمية وفي إطار الدستور والقانون، والتمسك بالديمقراطية كمنظومة متكاملة واحترام حقوق الانسان المتعارف عليها دوليا، واعتبار حرية المواطن وكرامته وحقه في العيش الآمن من أهم مقومات شرعية الدولة.

القضية الجنوبية.. في مبررات الفشل..

حين تتحول الثورة من استعادة وطن مفقود.. الى استعادة سلطة مفقودة

■ عبد الحكيم هلال

تبدو المؤشرات مقلقة فيما يخص الوصول إلى حل توافقي للمشكلة القائمة، التي باتت تعرف بـ"القضية الجنوبية"، طالما ظل الطرف الذي يعتبر نفسه مظلوماً و"مقصياً" على ما هو عليه؛ يدفع بالأحداث الى نقطة البداية الأولى؛ ما قبل حرب صيف 94م، تلك الحرب التي أفضت نتائجها إلى هذه الحالة المثارة بعد 13 عاما.

إنها الدائرة ذاتها من عدم الاستقرار السياسي، التي عانى منها الجنوب في محطات مختلفة عقب الاستقلال الوطني (1967م). على أن توخي الحلول بالصراعات والاقتتالات، من شأنه أن يبقي الملف مفتوحاً ليعاد بعثه وقراءة محتوياته لاحقاً، وبالطريقة الانتقامية ذاتها التي تحدث اليوم.

وعليه يمكن القول إن الحل المنطقي للمشكلة الجنوبية (التي لا يمكن إنكار وجودها وبشكل تسارعي كبير)، لن يكون بعودة الحال الى ما قبل 1990، أو حتى 1994.

قد يكون الحل الذي تتبناه ثورة "المقاعدين" الحقوقية (ولا يعيبها أن تتسم بطابع سياسي على أساس أن ما بني عليه ظلمهم جاء كذلك) هو الحل الأكثر تأثيرا، ليس في استعادة حقوقهم فحسب، إنما لتعميمها على مستوى الوطن لاستعادة وطن بأكمله. من هنا يمكن القول إن ظهور نفر أو ثلة قليلة تحاول استغلال تلك الثورة السلمية البيضاء، لتكسب مصالح سياسية خاصة فقدت أثناء الصراع السياسي، من شأنها أن تجهض هذه الثورة!! وهذا ما سنحاول توضيحه في هذه التناولة بشكل أدق.

بين الحق في السلطة والحق في الحياة

لا يمكن التغافل عن التراكمات السالبة التي أعقبت حرب صيف 94م من الناحية السياسية، والتي أفرزت كأي حرب طرفي المعادلة: منتصر، ومهزوم. وذلك ما ينطبق أيضاً على حرب 1986 في الجنوب. غير أن تأثير تلك الحرب على القيادات التي صنعت قرارها، ربما كان سيكون أقل أثرا باعتباره النتيجة المؤلمة للصراع، لو أن النتائج لم تتعدَ تلك القيادات لتصل الى المواطن. بل الأسوأ أن تصل إليه تحت تصنيف التبعية الجغرافية.

وهو ما رسخ إشكالية ما تتبناه بعض التعريفات أنه "احتلال" وليس دفاعاً عن الوحدة.

ذلك الأمر من ناحية الممارسات اللاحقة للحرب (التي خالفت ما قامت عليه: تحت اسم الدفاع عن الوحدة) جعل من الحديث عن إزالة آثار تلك الحرب أمراً مبرراً، بل ومطلبياً، عجز النظام القائم عن تصنيفه ضمن "الخطوط الحمراء" للوحدة، في الوقت الذي اعتبر فيه الحديث -المستحيي- عن تصحيح مسار الوحدة، يندرج ضمن تلك الخطوط، ويتهم من ينادي بذلك بتهمة "الانفصال".

لاحقاً عرف معنى "تصحيح مسار الوحدة" أنه استعادة السلطة للقيادات الجنوبية ضمن إطار الوحدة الوطنية، على اعتبار أن تلك القيادات شريكة في صناعتها. وقد لا يمثل مثل هذا التعريف إشكالاً من الناحية الاعتبارية العامة إذا ما تجاوزنا أن هناك قراراً بالانفصال تم اتخاذه من قبل تلك القيادات، وأدى الى هذا اللون الواحد من شكل النظام. غير أن تحقيق ذلك على أرض الواقع لم يكن بالأمر السهل، خصوصاً وأن تلك القيادات صنفت على أنها خائنة وعميلة، الأمر الذي جعل النظام يتحايل بتفويض قيادات جنوبية لتولي مناصب قيادية كبرى (نائب الرئيس، ورئيس الوزراء).

مع كل ذلك لم يكن هناك من تأثير حقيقي على مجريات الأمور مثلما ظهرت عليه تأثيرات ثورة "المقاعدين": الحق الوطني الحقيقي الذي لا يمكن تعويضه إلا به. هذا الحق مع أنه أخذ في تلك الظروف التي أخذت فيها السلطة من قيادات الجنوب الفعلية، إلا أن قمعه أو التحايل عليه كان أمراً مستحيلا. وللإجابة على سؤال: لماذا؟ في اعتقادي هناك سببان اثنان: الأول أن الحقوق لا تسقط بالتقادم. والثاني أن تلك الحقوق كانت مدعومة من قبل معظم أحزاب ومنظمات المجتمع المدني الوطنية ومعظم شرائح المجتمع اليمني.

ولتدعيم ما ذهبنا اليه يمكن فقط الإشارة الى الارتداد العكسي لما أقدمت عليه السلطة من محاولة لقمع تلك الأنشطة السلمية. وهو أمر لم يكن ليؤثر على سلطة أدمنت القمع واستخدام السلاح في مواجهة الشعب، لو لم تقف في وجهه الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وشرائح المجتمع في الشمال والجنوب على السواء.

ولذلك فإن ظهور تلك الثلة القليلة لتقول للأحزاب وتلك المنظمات: قفوا أماكنكم ولا تتقدموا! هو أمر يسعى لإخماد جذوة تلك الشرارة ولا يدعمها تحت مسميات أنانية ضيقة تحاول النيل من حركة المجتمع المدني، عبر تشظيته بفرزه جغرافياً.

استغلالية المشترك

إن الوعي التحرري الذي بنته القيادات الوطنية الحزبية والمستقلة عبر الفعل السياسي المناهض (من خلال الصحافة والمناشط النوعوية المختلفة من اعتصامات ومظاهرات وغيرها)، وإلى جانب ما توجته الانتخابات الرئاسية 2006 من مواجهات حقيقية بين المعارضة والنظام القائم، كان الجانب المشرق منها: كمّ التوعية التي عمدت أحزاب المشترك إلى ضخها للمواطنين أثناء التنافس، والتي كسرت المحرمات وأسقطت الصنمية... كل ذلك بجملته كان له الأثر البالغ في تتويج ثورة الحقوق السلمية. ولما ظهر التناغم الوطني بين تلك الثورة وبين النضال السلمي الذي قادته أحزاب اللقاء المشترك، اهتز عرش النظام وبدا كأنه فقد قوته الهلامية، فراح يصدر القرارات العشوائية والارتجالية وحاول استخدام كافة الأساليب الترغيبية والترهيبية. لكن ذلك كان في نهاية الأمر يكشف مزيدا من العجز أمام القوة التي ظهرت عليها الثورة. فلجأ تارة إلى اتهام قيادات المقاعدين بأنهم انفصاليين، وتارة إلى اتهام أحزاب المشترك بأنها انفصالية، في محاولة منه لتخويفها من أجل التخلي عن دعمها لتلك الثورة وإيقاف أنشطتها الميدانية التي كانت خططت لها مسبقاً ضمن خطتها الشعبية لدعم مشروع برنامجها للإصلاح السياسي. ولما شعر النظام بجدية الموقف ولامس الخطر بدأ باستخدام أوراق أخرى إحداها كانت محاولة شق قيادات المتقاعدين بالمال والمناصب والوعود العسلية، غير أنه عجز كما عجز مع أحزاب المشترك التي رفضت دعواته للمهادنة في بداية الأمر، لكنها لم تسلم من خديعته حين اعتقدت أنها يمكن أن تستغل هذا الحراك الشعبي لتحقيق مكاسب وطنية عامة تدخل في إحداث إصلاحات جوهرية تطال عمق الاختلالات التي يستند عليها النظام في بقائه. وعلى أساس ذلك استأنفت أحزاب اللقاء المشترك حوارها مع الحاكم، مع إصرارها على عدم التخلي عن حق المتقاعدين وغيرهم من فئات الشعب في ممارسة أنشطتهم السلمية من مظاهرات واعتصامات، في الوقت الذي كان إعلام الحزب الحاكم يحذرها من ذلك ويتهمها بـ"الكيل بمكيالين".

متلازمة الاستغلال

وفيما كان مؤملاً من هذا التناغم بين الحركة الشعبية والمعارضة، إحداث نقلة نوعية في القوانين الناظمة لإصلاح كافة الاختلالات التي عانى منها الشمال والجنوب، انتقل النظام إلى استخدام بعض من ظل يستخدمه كأوراق لشق الحزب الإشتراكي، منذ ما بعد مؤتمره العام الخامس بشكل واضح. هذه المرة لشق الحركة التحررية الشعبية. وظهر من يتحدث بلسان ثورة الحقوق السلمية ويكتب دفاعاً عنها، لكن بطريقة من شأنها أن تحدث شروخاً في بنيانها. لقد ظهر من يقول أن "الوحدة لم تتم أصلاً" وأن على اللقاء المشترك أن لا يتدخل في قضية الجنوب، وأن قضية الجنوب قضية جغرافية محدودة وليست قضية شعب بأكمله.

والذي قرأ ما كتبه أحد هؤلاء المنظرين بتمعن سيدرك حتماً أنه أراد من الآخرين التخلي عن دعمهم للحركة الشعبية، فهو سعى فيما كتب إلى تأكيد أن القضية الجنوبية لا تريد تدخلا من الشماليين. وهذا مخطط واضح لإفقاد الحركة فاعليتها وتأييدها، وزخمها الكبير الذي يؤمل منه التوسع ليشمل استعادة الحقوق في اليمن بكامله. وهو (أي هذا المخطط) هدف أيضا يسعى النظام الحالي الوصول إليه. بل من المعلوم أن أي حركة ثورية تسعى لكسب تأييد واسع من مختلف القوى الداخلية والخارجية. غير أن إطلاق مثل هذه التصريحات ينافي تماما هذا المنطق وبالتالي يتضح الهدف الحقيقي منها.

تحويل الزخم

أمر آخر يرتبط بمحاولة تجزيء المشكلة وبالتالي حلولها: من وطنية كلية إلى مناطقية جزئية، وقد يقضي على الزخم الثوري الذي بدأ يتشكل ضمن الوعي الجمعي للمواطنين في شتى بقاع الأرض اليمنية.

ذلك أن هناك من يحاول الهروب بهذا الزخم الثوري من المشكلة الكلية القائمة على ظهر النظام الفاسد في كل الوطن، إلى تجزيئها لتبدو وكأنها خاصة بفئة ومنطقة. ومثل هذه التصرفات والأفكار تخدم النظام الفاسد وتحيل كافة التراكمات والتضحيات التي قدمتها القيادات سواء في الحزب الإشتراكي (باعتبار شعبيته الجنوبية) أم في بقية أحزاب الشمال، إلى سلة المهملات السياسية. إذ أن مثل تلك التضحيات الكبيرة التي قدمت على مدى 17 عاماً من عمر الوحدة والديمقراطية، بغرض الوصول إلى الثورة الكبرى لإحداث إصلاح في نظام وطن، هناك اليوم من يحاول طمسها لإنعاش ثورة صغرى تستوحي مصالح أشخاص من خلال المطالبة بإحداث إصلاحات جزئية في منطقة جغرافية محددة.

بين استعادة وطن واستعادة سلطة

أما الأمر الثالث الذي من شأنه أن يضعف ثورة "المقاعدين" قد يشبه إلى حد ما النقطتين السابقتين، لكنه في حقيقة الأمر يمتزج بينهما ليصنع نقطة مستقلة بذاتها. فالثورات حتى تصل إلى مرتبة أن تكون عظيمة يجب أن تكون مستندة على قيم عظيمة. وقيمة الثورة حين تسعى لاستعادة وطن مفقود بأكمله، حتماً أعظم من قيمة استعادة سلطة مفقودة.

ولقد ظهر اليوم من يفتخر بأنه يريد أن يتخلى عن الوطن الكبير، من أجل الحصول على وطن صغير. لا تقوده من قيمة إلى ذلك سوى توخي استعادة مجد أفل، ولاستعادة سطوة سابقة، يضحي بوطننا جميعاً من أجل وطنه هو.

أولئك الذين أوصلوا الوطن بكافة شرائحه عبر قراراتهم السياسية غير الحكيمة، إلى هذا الضعف، يسعون اليوم للتخلي عن الجميع لمجرد أنهم لمحوا بوادر فرصة اعتقدوا أنهم قد ينجحون بتوجيهها لمصلحتهم إذا اندسوا فيها لحرف مسارها الشعبي العام إلى الشخصي الخاص.

إن جزء من الشعب الذي احتفى بالوحدة كمنقذ له من خلال تحقيق "دولة النظام والقانون"، قد يخسر قيمه ويتخلى عن تراكماته النضالية ليقف مع دولة "اللاقانون"، إذا ما شعر أن هناك من يسعى لخيانته من أجل استعادة مصالحه الشخصية..!!. ومثل هذه التوجهات من الطبيعي أن تسندها وتستغلها الآلة الإعلامية للنظام القائم لعكس فكرة الثورة الكبرى ضده، الى ثورة يقود توجهاتها وأهدافها هو.

في مفهوم: أن جغرافية الشمال لا النظام هو المحتل

إن مثل تلك التنظيرات المتقعرة كما أرادت أن تصل بتفاعلية الثورة إلى نتائج مشوهة قد تخلط الأوراق ليعاد ترتيبها وفق مخطط مصلحي شخصي دون الولوج إلى العمق المؤمل منه لتصحيح مسار الوطن الواحد برمته، فإنها قد تصل بالوطن إلى تشرخات قد لا يمكن الوقوف بسهولة على علاجها. ذلك أن أحد مفاهيمها الخطيرة يسعى لتعزيز فكرة أن الجغرافية الشمالية احتلت الجغرافية الجنوبية في حرب 94م وما بعدها. وهي محاولة لتعميم مشكلة فساد تصرفات النظام الى الشعب. أو بمعنى آخر: محاولة تسعى إلى تحويل المشكلة من مشكلة قديمة قائمة بين الشعب والنظام الفاسد إلى مشكلة حديثة بين شعب في الشمال وشعب في الجنوب!

إن محاولة ترسيخ أن الشمالي عدو للجنوبي هو أخطر ما يمكن أن تنتجه تلك الخطة الخبيثة بغرض تبرئة النظام من أن يكون عدواً للجميع.

نهاية المطاف

من كل تلك المؤشرات قد تبدو ثورة المتقاعدين (التي اكتسبت، منذ بداية نشاطها الشعبي قبل 9 أشهر وحتى اليوم، تأييداً جماهيرياً واسعاً خرج لها أبناء الشمال قبل الجنوب) على شفا جرف هار، قد ينهار بها طرفا الصراع على السلطة.

فاليوم ظهر من خارج السلطة -وتدعمه هذه الأخيرة- من يستغل هذه الثورة لضرب أحزاب اللقاء المشترك وبالتالي ضرب مشروع الإصلاح السياسي الوطني الشامل، والذي بات يهدد المناخ الشاذ الذي تنمو معه السلطة كحشرة متوحشة ضد شعبها. كما ظهر من يسعى لأن يستغلها لضرب مقومات الوحدة الوطنية، التي يعول عليها العمل كحائط صد قوي ضد توجهات وأد عملية التحول الديمقراطي نحو وطن النظام والقانون.

وعليه فقد يتوجب على قيادات اللقاء المشترك وقيادات المتقاعدين وكافة منظمات المجتمع المدني الوطنية، التنبه لمثل تلك المحاولات، والإبقاء على زخم وقوة ثورة التحرر والحقوق الشعبية لتمتد على طول الوطن وعرضه لاستعادة وطننا الذي إن افتقده إخواننا في المناطق الجنوبية منذ 13 عاما، فإن إخوانهم في المناطق الشمالية افتقدوه منذ ما قبل تلك الفترة بأكثر منها.

علينا أن نؤمن أننا نبلي بلاء حسنا حتى الآن.

حتى لا تصبح الصحافة الالكترونية في خبر كان!

حسين اللسواس
al_leswas@hotmail.com

بينما كان العاملون في حقل الصحافة الالكترونية يدونون مسمياتهم على بيان يناشد رئيس الجمهورية رفع الحجب عن المواقع الاخبارية، كانت وحدة القرصنة التابعة لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تجري بروفات لحظر بعض المواقع الاخبارية التي لم تلج بعد في القوائم السوداء للمواقع التي طالتها يد التغييب القسرية، وبات المتصفح اليمني الذي يستخدم انترنت "يمن نت" غير قادر على بلوغها، فعبارة "لا يمكن عرض الصفحة" أضحت له بالمرصاد.

خمسة مواقع هي: "حضرموت نيوز"، "شبكة الطيف"، "يمن بورتال نت"، "يمن حر"، "أخبار الساعة"، التحقت بقوائم المواقع المحظورة، وذلك بعد ساعات من تصريح ناري نقلته الوسائط الاعلامية الرسمية عن وزير الاعلام حسن اللوزي أكد فيه عزم وزارته على ملاحقة كل من تسول له نفسه تجاوز المحظورات العشر المنصوص عليها في القانون.

بروفات الحجب طالت خلال الأيام الماضية موقعي "مأرب برس" و"صنعاء برس"، حيث خضع الأول لحجب جزئي لمدة ساعتين، بينما تم حجب الثاني بصورة كلية لمدة ثلاث ساعات قبل أن يتم الإفراج عنهما، وهو إجراء يحمل بين دفتيه مضامين تهديدية على طريقة "إذا لم تقلصوا الهامش الحر فسنلحقكم بالمواقع المحجوبة".

شخصياً لم أكن أتوقع أن تقدم سلطات اتخاذ القرار على إجراء كالذي تم خلال الأيام الماضية، لمسببات لعل أبرزها يكمن في شعارات الديمقراطية التي ما انفك أساطين النظام يتلونها عبر أبواق الإعلام الرسمي ليل نهار.

المثير للدهشة والداعي لاستجلاب متواليات الحيرة أن تأثير المواقع الاخبارية ما زال محدوداً على صعيد الرأي العام، وذلك بسبب قلة عدد الذين يجيدون التعاطي مع تقنية "النت".

ومع هذا نجد حرباً شعواء لا هوادة فيها لمجابهتهم لدرجة أن تم ابتكار وحدة رصد تتولى عملية جمع وتقييم ما تنشره تلك المواقع التي لا يتجاوز متوسط متصفحيها حيز الـ2000 شخص في اليوم الواحد!

"أنتم السابقون ونحن اللاحقون" عبارة بات تكرارها ملازماً للعبد لله، وذلك لحظة تلقيه مكالمات هاتفية أو إجرائه دردشات حوارية عبر الهوتميل مع عدد من رؤساء تحرير المواقع الاخبارية الذين تعرضت مواقعهم لطائلة الحجب وباتوا يضربون أخماس الحيرة في أسداس الدهشة، مترحمين على الديمقراطية التي طالتها يد الشنق لحظة إجازة قرار الحجب الذي يتعارض مع حرية الرأي المكفولة دستورياً وقانونياً.

عقب أن بلغتني أنباء الحجب للمواقع الخمسة، التي التحقت بالمواقع المحجوبة من قبل مثل "عدن برس" و"عدن نيوز" وغيرها، بالإضافة إلى بروفات الحجب الجزئي لعدد من المواقع، تذكرت مقولة رددها الرئيس ذات نهار مؤداها "لا يجمع الله بين عسرين"، وأدركت أن العمل بمضمونها قد انتهى، حيث باتت لغة الاقصاء والإلغاء للآخر هي الطاغية على ما عداها في تعاطي النظام مع كل المناهضين والمعارضين، فليس مهماً أن يتم الجمع بين عسرين أو أكثر المهم أن تظل عبارة "كله تمام يا فندم" سارية المفعول لحظة ورود المكالمات الغاضبة مما ينشر!

أثناء حضوري القاء التعارفي الذي رعاه موقع "يمن بورتال نت"، اقترحت على زملائي العاملين في حقل الصحافة الالكترونية البت بإجراءات تصعيدية لمواجهة الحجب والحظر. غير أن زملائي أبدوا بعض التحفظات وبالأخص عندما أشرت إلى ضرورة القيام باعتصامات مناهضة لقمع المواقع الإخبارية.

مضمون الرد على المقترح جاء ليؤكد أن إصدار بيان مناشدة إلى الرئيس صالح يعد كافياً لبلوغ غاية الإفراج عن المواقع المحظورة.

الآن وبعد أن مضت أيام على المناشدة ولم يتحقق من مطالب العاملين في حقل الصحافة الالكترونية شيء، أجدني مضطراً وعبر أسبوعية "النداء" لمطالبة الزملاء بتنظيم اعتصام ذي طابع احتجاجي أمام مبنى الحكومة وفي يوم انعقادها، وذلك اقتداءً بالزميلة توكل كرمان التي أفلحت اعتصاماتها في الإفراج عن تراخيص عدد من الصحف وعودة خدمتي "ناس موبايل" و"الصحوة موبايل" للعمل بعد إيقاف قسري.

ختاماً أعتقد جازماً أن التحرك السريع نحو تنظيم الفعاليات الاحتجاجية لمناهضة سياسات الحجب، أصبح واجباً على كل العاملين في حقل الصحافة الالكترونية، وذلك قبل أن تلتحق بقية المواقع الحرة بقوائم التشفير وتصبح الصحافة الالكترونية بالتالي في خبر كان، وعندها لن يفيدنا النحيب على الحليب المسكوب وترديد غنائية البكاء على الأطلال! فهل وصلت الرسالة؟ نرجو ذلك.

حوار هادئ مع الدكتور ياسين سعيد نعمان

سعيد صالح أبو حربة

● ياسين سعيد نعمان

لكم كنت أحترم وأقدر وأجل الدكتور ياسين سعيد نعمان، وذلك لرزانته وثقافته العالية بل وموضوعيته عند مناقشة القضايا الوطنية الكبيرة.

وهنا أقول إني ما زلت عند هذا التقدير والاحترام، عدا أني عند قراءتي للمقابلة الأخيرة لصحيفة "النداء" الصادرة في 18/ 2008/1م قد لاحظت اللجوء الى التنظير واستخدام المصطلحات العامة والهروب من الإجابة الصادقة على بعض الأسئلة الهامة وخاصة عند الخوض في تفسير خلفيات بعض الأحداث التي شهدتها الساحة.

إن القول هنا بـ"الهروب" هو تقدير لشخص الرجل حتى لا نذهب بعيداً في إطلاق الأوصاف أو النعوت السيئة تجاه رجل يقود حزبا تاريخيا وفي أصعب الظروف.

لقد تعودنا في الحقيقة من الأخ الدكتور طريقته في الغوص الزائد في الجوانب النظرية، ولكننا هنا قد لاحظنا إقحام الجوانب النظرية والمصطلحات الفلسفية في غير محلها كما نعتقد، كمثل إجابته على أسباب أحداث يناير وحكاية "رومانسية الفكرة" واصطدامها ببراجماتية الدولة أو الانزعاج الذي يقول عنه من حكاية المطالبة بالدمج والخوف من ضياع الديمقراطية... الخ من التفسيرات التي لا بد من الوقوف عند حقيقتها فضلا عن وضوح التناقض في الواقع بين ما يقول انه قد مثل مطلبا للحزب من اعتماد الديمقراطية وبين حقيقة الممارسة العملية الفعلية لقيادة الحزب.

والآن فليسمح لي عزيزي الدكتور أن أناقشه بكل هدوء وتقديرا لتجربته وحياته النضالية.

● اولا: إنني أعتقد أن من يقول عنهم أنهم مفتونون برومانسية الفكرة لهم أشد براجماتية في الواقع إذا ما نظرنا إلى مختلف سلوكياتهم وأهدافهم وعلاقاتهم وأن استخدامهم للفكرة في دائرة الصراع قد كان فقط لمواجهة الطرف الآخر وتسجيل النقاط عليه لا أكثر ولا أقل. في حين نستطيع أن نجزم بأن الطرف الثاني هو الآخر لم يكن مطلقا في عملية طلاق كامل مع الفكرة إن لم يكن مأسورا لبعض جوانبها وأثبتت الأيام صدق هذا وخاصة على المستوى القيادي.

إذا، فإن دائرة الصراع كانت لها أسباب أخرى ولامجال هنا للخوض فيها.

● ثانيا: من المبالغة والتجني على الحقيقة أخي الدكتور أن تقول إن النظام القائم بعد أحداث يناير وفي مرحلة معينة قد تجاوز نتائج الأحداث المأساوية، وبقولكم أنه لم يتبق فقط إلا الجانب الثقافي والنفسي وهنا لا داعي لشرح هذا، إذ أعتقد أن أبسط إنسان سوف يغلطكم بكل أسف في هذا الأمر بل أجزم بأنك سوف تعترف بأنك قد أخطأت هنا تماما.

● ثالثا: أشرتم إلى أن تجربة الصراع بين أجنحة الحزب الواحد الحاكم في الجنوب وما تمخض عنها من صراع قد منعكم من قبول فكرة الدمج مع المؤتمر خوفا من تكرار الصراع. والحقيقة هنا أن أسئلة كثيرة تبرز، أخي الدكتور، نعتقد أن إجاباتها حتما سوف تتعارض مع هذا الطرح. ومن ذلك:

1 – هل يمثل الاشتراط للقبول بالوحدة القيام بعملية التقاسم المسبق واستبعاد وإقصاء قوى سياسية أخرى في الشطرين كان لها أدوار كبيرة في مسيرة العمل الوطني والوحدوي، هل يمثل ذلك سلوكاً ديمقراطياً؟ وما الذي يمكن أن يقوله المرء تجاه سلوك من هذا النوع تجاه من يدعي أنه قد قام بمراجعة شاملة لتجربته السابقة التي كان من أبرز مشاكلها أصلاً هو الإقصاء والاستبعاد ولمن ناضل معهم في التحرر الوطني من الاستعمار الأجنبي.

2 – ألا يشكل التصالح والمسامحة المسبقة مع الشعب بكافة قواه أحد الشروط الضرورية لأي ديمقراطية ولماذا لم تتم مثل هذه المصالحة الحقيقية أم أن هناك تفسيراً آخر لديكم للديمقراطية؟

هل رفض الدمج؟ كان أخي الدكتور بالفعل للحفاظ على الديمقراطية أم لأسباب أخرى.

ولماذا لم تجاب بعض الأصوات للخروج إلى المعارضة بعد انتخابات 93م إذا كنتم بالفعل حريصين على الديمقراطية؟

3 – لماذا اشتد الصراع وجاءت الحرب في ظل التنافس الحزبي؟ وهل يحق الاستشهاد بتجارب دول أخرى شهدت نوعا من الاستقرار والنمو والأمن الغذائي في ظل جبهات وطنية متحالفة أو حتى في ظل حزب وحيد أو في ظل ديكتاتورية (سوريا، الصين، سنغافورة).

4 – ثم أليس هناك ما كان العكس من فشل للمسار الديمقراطي؟ ونضرب هنا مثلا بكينيا رغم أن عمر تجربتها تمتد لأكثر من عشرين عاما. وهل هناك بالفعل بعض الشروط الضرورية التي لا بد من توافرها لمثل هذا النهج، وبحسب واقع كل بلد.

أخي الدكتور:

ما أريد أن أخلص إليه ومع كل احترامي وتقديري لشخصكم الكريم هو أنني أخاف من أن الجميع مازالوا مأسورين بشكل أو آخر للأفكار والاستنتاجات أو التقييمات التي انهالت علينا خلال نصف القرن الماضي من الآخر(نحن معشر العالم الثالث) مرة باسم الاشتراكية ومره باسم الليبرالية والديمقراطية دون أي اعتبار أو رجوع لحقائق الواقع. وبمعنى أدق، أخشى أننا وحتى الآن رغم كل التطورات التي سادت في مجال أساليب المعرفة لم نمتلك ناصية التحليل الواقعي والموضوعي النابع من الرؤية الحقيقية لواقعنا الذي مازالت تعتريه الكثير من عوامل التخلف.

أخي الدكتور، إنني أدعوك صادقا للعودة إلى الوراء والبحث والتأمل (الحقيقي والصادق) في خلفية ودوافع رفض الحزب حينها للدمج وما الهدف بالضبط من الولوج الى الانتخابات منفردا عام 1993م. إني لأرجوك أن تكون مع نفسك صادقا، هل كان الهدف تعزيزا للديمقراطية أم العكس؟

نعم، إن الدمج يشكل عامل إضعاف للديمقراطية ولا شك، إلا أنه ليس نهاية الدنيا، خاصة وأن إتمامه قد كان أولا سوف يؤمن استمرار المرحلة الانتقالية ولو بمسمى آخر، مما يضمن للبلد تجنب ما حصل كما نعتقد، كما أن ذلك لا يشكل إلغاء للديمقراطية بصورة كاملة إذا ما عرفنا أن هناك أحزابا أخرى ستظل في الساحة كمعارضة.

وهنا فإني أود أن أختم بسؤال أخير أجزم بأنه هام وضروري وصادم.

في بداية عام 1985م وصلت إلى مطار صنعاء عدة طرود كانت تحمل كتاب الدكتور فضل أبوغانم وهو الكتاب (البحث الأكاديمي) الموسوم بـ"البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير"، وقد فهمت أن الكتاب قد احتجز لفترة ولم يسمح له بالتوزيع إلا بعد تدخل قيادة الدولة.

هذا الكتاب كان في خلاصته بحثا علميا بكل معنى الكلمة عن الموضوع حيث ذهب المؤلف الى بلدان أوربا الغربية ومنها ألمانيا للعثور على المراجع العلمية الموثقة عن التاريخ اليمني والعربي، والكتاب في الحقيقة يعطي صورة واضحة وجلية لمن يريد أن يخوض غمار السياسة في وطن تعداده يزيد حينها على عشرة ملايين إنسان.

لسؤال للدكتور ولزملائه التاريخيين:

هل تم استقدام هذا الكتاب إلى دائرة الفكر والأيديولوجيا بالحرب قبل الوحدة؟ وهل قدمت منظمات الحزب في الشمال سابقا شرحا واستشارة لقيادة الحزب لقراءة ومراجعة فحواه؟ وهل تم إلزام أعضاء اللجنة المركزية بقراءته؟ أم أن ما قاله لنا أحد الأصدقاء صحيح، من أن أحد قادة الحزب من أبناء المحافظات الشمالية قد قال لإحدى الصحف البيروتية أثناء الأزمة السياسية عام 93م ضمن إجابة على سؤال، إن الحزب الاشتراكي قد دخل الوحدة من دون أدنى خلفية عن الواقع الاجتماعي الثقافي والقبلي في الشمال؟

الفرصة التي لم يلتقطها الرئيس

يحيى سعيد السادة
abowahib@yahoo.com

في ظل الجدل الدائر والمحتدم حالياً في أوساط الناس حول الأوضاع التي يمر بها الوطن وسبل إخراجه من دائرة التعثرات بحيث يسهل عليه النهوض والوقوف على قدميه، نجد أن لا سبيل إلى ذلك ما لم يمر عبر أحد طريقين:

إما عبر قرارات وطنية تتخذ في أعلى قمة هرم السلطة، تشكل في حد ذاتها ثورة على الذات، وعلى كل المظاهر والاختلالات التي أضرت بالوطن والمواطن على السواء. وإما عبر صناديق الاقتراع التي تتطلب مواطناً ينتمي لتراب هذا الوطن انتماءً حقيقياً، ذا إرادة صلبة وصاحب ضمير يقظ يضع نصب عينيه مصلحة وطنه فوق كل اعتبار. لقد علمنا التاريخ السياسي والاجتماعي الحديث من خلال تقليب صفحاته، أن كلا من هذين العاملين يشكل حجر الزاوية في أي تغيير بل ومحور الإرتكاز في أي عملية إصلاح أو تحول. إذ نجد أن كثيراً من شعوب الأرض ما كان لها أن تخرج من أنفاقها المظلمة وأن تستبدل أنماط حياتها الرتيبة والمذلة لولا انبراء زعامات أخذت على عاتقها مسؤولية تخليص شعوبها من الواقع المزري الذي كانت تعيشه، ولو من خلال فرص سنحت مكنت مقتنصيها من تغيير ذلك الواقع، إذ أن التوقف عند كل محطة من المحطات السياسية والمنعطفات المصيرية التي مر بها الوطن خلال فترة حكم الرئيس "صالح" على امتداد ثلاثة عقود من الزمن سيقودنا حتماً إلى أهم تلك المحطات التي تقع في منتصف تلك الحقبة، حيث سنجد أن التاريخ نفسه قد توقف عندها كي يمنح الرئيس وقتاً يلتقط من خلاله هذه الفرصة التي إن استغلها ووظفها توظيفاً مدروساً فإن وضع الوطن والمواطن لا بد أن يكونا للأفضل، بينما تبديدها نتيجة عدم إدراك أهميتها ولحظة توقيتها سيترتب عليه إشكالات لن يتأخر طفوها على السطح خاصة في المدى المنظور. وهو ما حصل بالفعل، بدليل ما نحن عليه من قلق وتوتر. إذ نضطر ما بين الفينة والأخرى لأن نضع أيدينا على قلوبنا كلما لاحت في الأفق سحب تركض نحو المجهول، منذرة بعواصف قد لا يقوى أحد منا على مواجهتها أو تحمل تبعاتها، خاصة في ظل ما نحن عليه من جوع وفقر وبطالة وفساد مستشر في كل مكان، وإنهاك أصاب الوطن فبات أحد سماته بل وعلامته المميزة وبطاقة هويته التي لا يمكن التعرف عليه وعلى أبنائه إلا من خلالها. فالمتتبع للأحداث والتطورات التي مر بها الوطن خلال هذه الحقبة السياسية بالذات، حتماً سيتوقف عند هذه المحطة المفصلية التي سنحت عندها فرصة تاريخية كما أسلفت كان بإمكان الرئيس أن ينطلق منها نحو تأسيس وبناء الدولة الحديثة التي لا مكان فيها لمراكز القوى المتنفذة التي نشاهدها اليوم وهي في أوج نشاطها وقوتها بعد أن تمكنت من الإفلات عند تلك المحطة السياسية التي تمخضت عن حرب صيف 94م، ونفذت منها إلى كل مفاصل الحياة. نتائج تلك الحرب بغض النظر عن تفاصيلها، كون الوطن هو المنتصر الوحيد فيها، كان يرى فيها الناس، على مختلف توجهاتهم السياسية وتباينات أوضاعهم المعيشية، سترة نجاة يمكنهم من خلالها الإبحار نحو شاطئ الأمان إلى أرض يسودها الأمن والعدل والمساواة، مخلفين وراء ظهورهم كل مظاهر التخلف من فوضى وفساد وعصبية ومناطقية ونعرات قبلية مقيتة عفا عليها الزمن سواء من خلال الرسالات السماوية أم بقيام الثورات التحررية.

تحقيق الوحدة في حد ذاته إنجاز تاريخي وعظيم لا جدال حوله. إذ يعد هذا الإنجاز من الثوابت الوطنية، بل من المقدسات التي وإن اختلف البعض على هوامشها فإن المساس بجوهرها يعد من المحرمات، كونها ليست مرتبطة بأشخاص بقدر ارتباطها بمصير وقدر شعب، إذ ليس من المنطق أن يبتر وطن من نصفه بحجة أن هنالك شوائب عالقة في جزء منه بالإمكان معالجتها طالما أجمع الناس على تشخيصها دون الحاجة لذبح الوطن من وريده، كونه لا يحتمل أي مضاعفات في ظل وضعه الراهن. إذ مازال يعاني من خواء نتيجة حرب صيف94م، رغم حسم ذلك الصراع في فترة زمنية قصيرة في قياس الدراسات الاستراتيجية العسكرية، والذي يعد إنجازا كبيرا هو الآخر دون الغوص في الأسباب التي سرعت بهذا الحسم. إذ لا أحد كان يفضل أو يقبل باستمرار هذا الصراع إلى ما لا نهاية كما هو الوضع في الصومال حاليا. كما أن من غير المنطقي قبول العيش في ظل تناحر قوتين على الساحة، كلتيهما تمتلك كل المقومات والأدوات التي تمكنهما من الاستمرار في إطالة أمد الصراع.

ما يؤخذ على هذه النتائج خاصة في ظل البؤر التي تطفح في أكثر من منطقة جغرافية وبعد مرور أكثر من ثلاثة عشر عاما على تلك الأحداث، هو إطالة الشعور بنشوة الانتصار الذي كان مؤملاً أن لا يتعدى ساعات الحسم، كون لا أحد لم ينتش بتلك الساعات التي توقف عندها نزيف دم الأشقاء ومن خلاله توقف الكابوس الذي خيم على الوطن لأكثر من عام ونصف هي فترة المماحكات ووقت التسخين الكافي لولوج ساحة الصراع. نشوة النصر تلك وإطالة احتساء كأسه هي من ساعدت ومكنت الكثير من الطفيليين على التقوقع في أحشاء الوطن فسهل عليهم نهب خيراته ممعنين في نخر أعمدته وأساساته بحيث لا يبدو وطناً قابلاً للعيش أكثر منه بقايا وطن قابل للرثاء والبكاء على أطلاله. لا أحد إلا وكان يبني آمالاً على توقف ذاك الصراع في أن يكون خاتمة للنكبات والأهوال التي حلت بالوطن وبأن تطوى الصفحات القاتمة والمعتمة في سجله بحيث يشرع لتدوين صفحات هي الأكثر إضاءة وإشراقا يدشن بها تاريخ فجر جديد، وحياة أكثر أمناً واستقراراً ورخاءً. السلطة وحدها هي التي اكتفت بالتوقف عند تلك النتائج لتبني أمجاداً عليها بدلا من بسط هيبتها وفرض قوانينها، خاصة على تلك القوى اللاهفة وراء اقتسام الغنائم حينها، والتي لم تتورع عن هذا السلوك حتى ما بعد سنوات الحرب. في وضعنا الراهن، والذي يشار إليه بالمعقد، كون تعقيداته تأتي من تركيبته السياسية والاجتماعية المعول عليهما إخراج الوطن من وضعه الحالي، خاصة بعد تلاشي الأمل الذي لاح قبل عقد ونيف، إذ نجد أن التعقيدات السياسية في ظل النقاش الدائر في أوساط المثقفين والمحللين السياسيين وحتى أنصاف وأشباه هؤلاء، تتمحور حول من يتحكم بخيوط اللعبة السياسية حالياً ومدى قدرته على الحسم في أي لحظة، يرى فيها أن الآخر قد تخطى الخطوط التي عندها يصبح الوطن مهدداً بالفوضى. فالبعض يرى أن استشراء الفساد وتمدده في جسم الوطن مرده إلى وقوف كبار المتنفذين وراء هذا التمدد، معللين ذلك بعدم قدرة الرئيس على استئصال هؤلاء أو مجرد إيقافهم عن الاستمرار بالدفع بالبلد نحو حافة الانهيار. في حين يرى البعض الآخر أن خيوط اللعبة بكاملها ما زالت بيد الرئيس، إذ بمقدوره بين ليلة وضحاها أن يعيد الأمور إلى نصابها من خلال شل حركة أولئك العابثين بمقدرات الوطن، أياً كان حجمهم، وأياً كانت مواقعهم أو انتماءاتهم، كون الرهان على استمرار الفوضى والعبث ونهب المال العام مقابل تدمير مقومات ومكونات وطن، هو رهان خاسر، إذا ما سلم به الرئيس فإن هذا التسليم يعني المساس بفترة حكمه التي تقترب من الثلاثين عاماً، فضلاً عن تهديد ما تبقى من سنوات ولايته. لا حل يبدو في الأفق حالياً غير التقاط الرئيس هذه الفرصة الثانية المتمثلة بإجماع الناس بمختلف شرائحهم وفئاتهم العمرية على ضرورة التغيير ووضع حد لهذا الفلتان غير المعهود، وذلك باجتثاث اللصوص والرعاع الذين لا يرون في الوطن إلا مزرعة يحققون من خلالها مصالحهم ويشبعون فيها رغباتهم ونزواتهم. تحرك الرئيس في هذا الاتجاه سيوفر عليه كثيراً من الوقت والجهد، وسيوفر على الوطن كثيراً من الأموال التي تصرف كمسكنات لأوجاع متراكمة لا تلبث أن تظهر في أكثر من مكان، كون أسبابها وبواعثها، رغم تشخيصها، لم تعالج بمضادات ناجعة.

التعويل على التركيبة الاجتماعية المتمثلة بالمواطن أمر مفروغ منه في ضوء المؤشرات التي أفرزتها سنوات ما بعد الوحدة وحتى الآن، والتي تخللها أكثر من انتخاب برلماني ومحلي. إذ لم يصل المواطن خلال هذه المراحل إلى درجة من الوعي يمكنه معها حسم هذا الأمر، سيما وأن نسبة من تفكيره بوطنه وارتباطه به وغيرته عليه لا تعدو أن تكون أرقاماً أولية تقع تحت درجة الصفر. سلبية هذا المواطن هي ما أسهم في شد الوطن إلى الوراء فضلاً عن تشجيع الفساد في أن يتمترس ويتوطن على هذا النحو الذي نراه ونتعايش معه يومياً لدرجة التسليم به وقبوله كأمر واقع، ما لم يكن في نظر البعض متطلباً أساسياً من متطلبات حياته اليومية.

المعارضة هي الأخرى لا تعويل عليها، كونها تمارس نشاطها من خلال اختبائها وراء الشارع وبمسافات بعيدة. إذ لم يتبلور حضورها الفاعل على الساحة بعد. سيما عند الاستحقاقات الانتخابية.

لا أمل في تغيير هذا الواقع إلا بسلوك أحد طريقين: إما بتحرك الرئيس، الذي ما زال يمتلك مفاتيح الحل، بحيث ينتصر لنفسه ولشعبه ووطنه، على اعتبار أن سلوك هذا الطريق هو الأقصر والأسرع والأقل تكلفة. وإما بصحوة وطنية تتجسد في صناديق الاقتراع. ما دون ذلك فإن بقية الخيارات تعد مكلفة وغير مأمونة النتائج، لما لها من أخطار، ومضاعفات لا يقوى الوطن على تحملها في ظل وضعه الراهن.

وإنا إلى ربنا لمنقلبون

بقلوب مؤمنة بقضاء الله
نتقدم بخالص العزاء
وعظيم المواساة للاستاذ

أحمد أحمد غالب

رئيس مصلحة الضرائب

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

«والده»

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد
الفقيد بواسع رحمته ومغفرته
وأن يسكنه فسيح جناته وأن
يلهم أهله وذويه
الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

عبدالعليم مقبل، سعيد ثابت،
نبيل الصوفي، سامي غالب،
حافظ البكاري، ومحمد الغباري

الاربعاء 22 محرم 1429هـ الموافق 30 يناير 2008 العدد (136)
Wed. 22/1/1429 - 30 January 2008

بلى فيروز... اذهبي إلى دمشق!

بيار أبي صعب

منذ المراهقة الأولى، حين يبدأ المرء بالخروج من غيتواته الموروثة على اختلافها (الحيّ، المنطقة، الطائفة والعصبيّة المحليّة...) إلى العالم الأوسع، كنا كلّما تعرّفنا بشخص آت من سوريا بدأ الحديث بيننا عن فيروز. في بيروت أولاً، في أوساط المعارضين الذين صاروا إخوة ورفاقاً، ثم في باريس ولندن ومختلف المدن العربيّة والمناسبات الثقافيّة. نادراً ما التقينا جاراً من سوريا، إلا انطلق التواصل بيننا من «السيّدة» إيّاها، صوتها وأغنياتها وشخصياتها الرحبانيّة.

كان في الأمر مفارقة مثيرة: من جهة، أنت الذي مللت هذا الإرث الخانق، وضقت ذرعاً بالضيعة وفولكلورها، بتلك النظرة الطوباويّة والساذجة إلى العالم، بالوطن المنزّه والغيبي (صخرة سعيد عقل المعلّقة بالنجم)، بالشعر المنحوت وقوافيه المكرّرة، بالحب الكريستالي البارد، المجرّد من أي شبق كما هي صورة لبنان الرحبانيّ، أو كما تراءت للشاب الثائر الذي كنتَه، وجاء زياد الرهيب ليعزّزها آنذاك باسكتشه الإذاعي فيروز في «صح النوم»الشهير: «بحبّك يا لبنان»! ومن الجهة الأخرى، إخوة الحلم وشركاء الوجع، الهاربون من جزمة العسكر، يأتون ليقولوا لك في بيروت: هذه فيروزنا، وهذا لبناننا. فهمنا مع الوقت أن فيروز التي كان يتردد أيّام الحرب الأهليّة أنها الرمز الوحيد الباقي لوحدة لبنان، هي أيضاً رمز لأخوّة ما، روحيّة وحقيقية، بين لبنان وسوريا. سوريا، أي أهلها وناسها الذين لا يمكن اختزالهم الى نظام سياسي، علماً بأن السياسة لم تكن يوماً بعيدة عن قصّة الحبّ الغريبة تلك، بين السوريين و«سفيرتنا (سفيرتهم) إلى النجوم»... هناك أيضاً الحبّ الفلسطيني لفيروز، لكنّ تلك حكاية أخرى.

اليوم، ترتفع أصوات لبنانيّة، داعية فيروز إلى عدم الذهاب إلى دمشق، حيث ينتظر الجمهور بشوق عرض مسرحيّتها «صحّ النوم» في «دار الأوبرا»، مساء الثامن والعشرين من الشهر الجاري، في إطار برنامج ضخم يواكب إعلان دمشق «عاصمة الثقافة العربيّة للعام ٢٠٠٨». الدعوة اللبنانيّة إلى المقاطعة التي نقلتها بلمحة بصر مجلّة Courrier International الفرنسيّة، هي باسم الحريّة طبعاً، وتحت راية معارضة النظام السوري. لكنّ هذا الموقف، الساذج في أفضل الحالات، إذ نفترض أنّه يستند إلى نيات (ديموقراطيّة) طيبة، فيه افتراء على فيروز أولاً، من خلال زجّها في لعبة ابتزاز هي منها براء... وفيه ظلم لشعب كامل عبر السعي الى عزله، ومطالبته بدفع ثمن باهظ نيابة عن حكّامه. هل اتخذ «دعاة الحريّة العربيّة» الموقف النبيل نفسه، حين قدّمت فيروز المسرحيّة إيّاها في عمّان؟ هل تثور ثائرتهم إذا غنّت في القاهرة أو تونس أو دبي (لن نقول جدّة أو الرياض، فالأمر حتى الآن ما زال مستحيلاً هناك)...؟ أم أن ساعة الديموقراطيّة يجب أن تدقّ، وبسحر ساحر، فقط حيث يقرر الكاوبوي الأميركي، وحين يقرّر ذلك؟

بلى فيروز. اذهبي إلى دمشق. دمشق ليست تل أبيب. طالبنا إلهام المدفعي وقبله سعاد ماسي بمقاطعة الكيان الصهيوني المغتصب. لكنّك بين أهلك في دمشق، في بيتك، بغض النظر عن كل شيء... منذ الخمسينات صدح صوتك الصاعد عبر إذاعتها، ومسرح «معرض دمشق الدولي» ما زال يشهد على لحظات تألقك. أنت أرفع من التواطؤ مع أي جلاد، فاذهبي وغنّي للحريّة هناك، وسيسمعك ميشال كيلو ورفاقه من سجنهم... عسى إطلاق سراحهم يكون وشيكاً كي يأخذ الاحتفال بعاصمة الثقافة العربيّة معناه الحقيقي. سيسمعونك، كما يسمعك كل سجناء الرأي، والمضطهدون من أجل قناعاتهم ومبادئهم، في ديار العرب جمعاء، وليس فقط في سوريا.

اذهبي وغنّي للناس الذين يحبّونك، عينهم على لبنان وهم يحلمون بغد أفضل. احملي لهم سلاماً من بلدك الجريح الذي قهر البرابرة صيف ٢٠٠٦، لأوّل مرّة منذ نكبة فلسطين. وبشرّيهم بالمجتمع المدني، وبالديموقراطيّة التي تسعى إليها النخبة الشجاعة المستنيرة هناك (وفي المنافي)، خطوة خطوة، بتضحياتها ووعيها وحسّ وطني مترسّخ يمنعها من المقامرة على بلادها، على تعريض وطنها (ودول الجوار) للنحر والتفتّت، كما يحصل للأسف الشديد في العراق.

ارتدي ملابس قرنفل، بطلة «صحّ النوم»، دعيها تسرق ختم الحاكم المستبد لتعيد إلى المواطنين حقوقهم الضائعة. دعيها تردّد: «يا مولانا الوالي/ شفت الأهالي ناطرين/ واقفين، ناطرين/ حاملين بيوتن بإيديهم/ جرّحني صريخ ولادن/ وشفتك نايم يا مولانا...». سيسمعك السوريّون جيّداً، كما سمعك الفلسطينيّون والأردنيّون واللبنانيّون... فتحت سماء دمشق، ومع أهلها فقط، يمكن اختراع «الربيع» الآتي لا محالة...

أحوال الطقس

لمياء قاسم

على خارطة جسدك المتنامي الأظلاف
تاريخ تكتبه السلطة
ويصدق!!
توابيت مجهولة لأناس..
أعرفهم جداً
وعناوين صحف تختصر اللذة..
تسريحات "البيض "
موت "الشيخ"
مواد لاتصلح للتدريس
عساكر يفصلني عنهم
خط شفاف
نشرة أخبار صنعانية
تتهمك بال...
غائم جزئياً
مشمس ليلاً
ساخن تحت حدود
الفخذ
مصحوباً بصقيع يعتصر
مناطقك الأكثر
حسية.

غريب بين نهرين

أحمد المجاهد

1

على مَهلكَ أيها الملاك
هنا الأرضُ رطبةٌ والهواءُ يتعذبُ
في الرئتين.

2

في كُلِّ خطوةٍ يرمي حبيسُ المدن
صرخةً بين الأرصفة،
أحياناً هي حياةٌ كاملةٌ تقاسُ بإشارةٍ واحدة
من زهرة الحقل. وأحياناً هي الظلُّ الذي يصلُ
إلى السلالم الكبيرة ويتكسّرُ مثلَ
أصواتِ هؤلاء القتلى.
حقاً؛ لقد مزجنا دَمَ العصفور بلعاب البحر
تحت العاصفة..
مزجنا الغبار بلونِ الخوف
في وجوهٍ معتمةٍ كالليل.

3

لنْ تكونَ المرأةُ الشابّةُ غيرَ
حُلم عابرٍ في نسيم الصيف.
لن تكونَ الصخرةُ منسيةً في الوادي السعيد.
الأسى وحده ينمو على ضفاف الأنهار
في ضوءِ قنديل.
لن يقولَ أحدٌ سيقفزُ قمرٌ تحت النافذة
وأنت تعبر بلاداً بين نهرين. سيقفزُ
الأموات والأحياء من بطون الملائكة. ربما لن
يقول أحدٌ سيظهرُ السّمندلُ على عتبة الباب كطائر
هولندي..
أو ستنبتُ وردةٌ في مرآة البحرِ لكي يكونُ الجرحُ
هذه المرة مَمَراً سرّياً للطبائع.

4

الموتُ زهرةٌ في حديقة
الموتُ إطلالةٌ من زائر غريب
الموتُ أكثر مما ينبغي – ستقول لك تلك التلال.
لذلك لنْ تعودَ إلاّ تائهاً أو منفياً
كأنكَ لم تكن طفلاً تحت تلكَ الشجرة.
كأنكَ كبرتَ في غفلةٍ وحملتَ على ظهركَ
بقايا متحف العائلة.

5

ها أنت الآن تمشي بين الأرصفة، بين
أزهار الحديقة، تمشي وأنت تصرخُ لتسمع
كيف تتكلمُ الأحجار.
الوشمُ والخرزةُ الزرقاء وشارةُ الموت
علاماتٌ في الطريق.
عينكَ المفتوحة هذه الليلة سرّيةٌ
مثل فم خاتمٍ مملوءٍ بالهواء.

بيان ضد تهميش المثقف اليمني

■ عناوين ثقافية:

أصدر أكثر من خمسين أديبا وفنانا يمنيا بيانا يستنكرون فيه الظروف المعيشية التي يعيشونها والتي أدت إلى تهميش المثقف وإلغاء دوره.

هنا نص البيان:

يعيشُ المبدع اليمني في ظل ظروف إلغائية تحاول أن تهمّش دوره على كافة الأصعدة الثقافية والاجتماعية والسياسية.

فهو لم يعد يعاني فقط من صعوبة طرح آرائه الحرّة والمعبرة عن ضمير ناس وطنه، وإنما أيضاً أصبح يعاني من التهديد بإلغاء مصدر عيشه الوظيفي من خلال قطع رواتبه، أو عدم توظيفه بالأصل، كما هو حال الممارسات التي تقوم بها وزارة الثقافة، والتي تراجعت عن الكثير من نشاطها الثقافي الذي كان يُعدّ مصدر دخل أساس للأدباء والفنانين الموسيقيين والتشكيليين ناهيك عن عدم إقامة أو دعم أي نشاط مسرحي أو سينمائي.

وإننا إذ نُعلن هنا احتجاجنا ضد هذا التهميش المُتعمّد للمبدع اليمني في مختلف مجالات الآداب والفنون؛ فإننا ننادي كل الشرفاء في الوطن للتضامن معنا؛ من أجل حياة كريمة غير مذلة، وإعادة الاعتبار لإبداعات الإنسان اليمني وحرّيته في التعبير وحقه في الدعم والتشجيع والتكريم.

الموقعون:

وجدي الأهدل – روائي
هدى أبلان – شاعرة
نبيل حزام – فنان مسرحي
هدى العطاس – قاصة
علي المقري – شاعر
سراب عادل – ممثلة
صفوت الغشم – مخرج مسرحي
كريم الحنكي – شاعر
فؤاد الشرجبي – موسيقي
عبد الرحمن حسن الأهدل – ناقد
محمد ناجي أحمد – كاتب
وليد دلّه فنان تشكيلي
رياض السامعي – شاعر وصحفي
شروق محمد أحمد – مطربة وممثلة
محمد عبد الله خالد – ممثل
سوسن العريقي – شاعرة
محمد الجرادي – شاعر وصحفي
عبد الوهاب العودي – شاعر
أمين هزبر – مخرج مسرحي
عبد الرقيب مرزاح الوصابي – شاعر
طه الجند – شاعر
فتحي أبو النصر – شاعر
اسماعيل عبد الحافظ – كاتب سيناريو ومخرج
سماح الشغدري – شاعرة
محمد عبيد – شاعر
جميل مفرح – شاعر وصحفي
عبد الرحمن غيلان – شاعر
شوقي أحمد الحمري – مخرج مسرحي
مقبل نصر غالب – شاعر وتربوي
أحمد الظاهري – باحث
د. عبد الدائم الحداد – باحث
مأمون الربيعي – باحث
توفيق القباطي – باحث
عادل الحبيشي – ممثل مسرحي
عبد الناصر العراسي – ممثل مسرحي وتلفزيوني
سام عبد الجبار المعلمي – ممثل مسرحي
أنيس مصلح العنسي – ممثل
معمر يحيى الخليدي – صحفي
محمد حمود العفيف – ممثل مسرحي
جمال غيلان – مسرحي
نادر عبد الرزاق المذحجي – ممثل
خالد المروله – مخرج وممثل
فؤاد الكهالي – ممثل
عبد الوهاب زاهر – ممثل
حسن نجيب مليط – مخرج وممثل مسرحي
عماد غالب الجعدي – ممثل
أحمد محمد المعمري – ممثل
زهير حسين – ممثل
عمر الطيب – مخرج
عبد الله ناصر الحرازي – مؤلف وصحفي
عبد الله ناصر سليمان – كاتب ومخرج تلفزيوني
أكرم الحاج
أحمد السلامي – كاتب وصحفي – شاعر.

عنوان المدى على شبكة الانترنت

www.alnedaa.net

alnedaa_yemen@yahoo.com

المدى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 22 محرم 1429هـ الموافق 30 يناير 2008 العدد (136) Wed. 22/1/1429 - 30 January 2008

اليمن في خيمة نبيل سبيع

تحولت قاعة الخيمة في صنعاء إلى خيمة فرح وبهجة وحب وسلام، ووحدة وطنية، احتفاءً بزفاف الزميل الرائع نبيل محسن سبيع، مدير تحرر أسبوعية «الشارع» المستقلة على الناشطة الحقوقية/ وميض شاكر.

إلى أقارب العريس وعروسه، اكتظت القاعة بزملاء نبيل، يتقدمهم نقيب الصحفيين نصرطه مصطفى، وسياسيون من السلطة والمعارضة، وقياديون من الحركة الاحتجاجية، وناشطون حقوقيون، وسفراء ودبلوماسيون عرباً وأجانب، وممثلون عن منظمات دولية معنية بالتنمية والثقافة والديمقراطية في اليمن.

أسرة «النداء» تتقدم لنبيل ووميض بأحر التهاني متمنية لهما حياة زوجية سعيدة.

عيال الخالة

محمد الغباري

malghobari@yahoo.com

السبت يبدأ مجلس النواب دورته الجديدة في غياب الشيخ عبدالله الأحمر الذي أداره نحو أربعة عشر عاماً بصفته لا بموقعه على رأس حزب معارض، ومع هذا لم يقل أحد إن المجلس قد أدى ولو جزءاً بسيطاً من الدور المناط به، فكيف سيكون الحال مع العهد الجديد؟!

ومع التأكيد أن الرئيس معجب بأداء العميد يحيى الراعي في إدارة المجلس خلال فترة مرض الشيخ الأحمر، وذلك يبدو سبباً وجيهاً لإلزام النواب بانتخابه رئيساً للمجلس، فإن العام المتبقي من عمر البرلمان بالقطع لن يأتي بجديد، بل سيثبت الوضع المعوج لصناعة القرار في البلاد، الذي يرتكز على قاعدة أن رضا الحاكم عن الأشخاص هو أساس اختيار المسؤولين.

كان بإمكان الرئيس وحزبه الذي يستلقي على أربعة أخماس المجلس النيابي أن يختار محمد علي الشدادي مثلاً، رئيساً للمجلس أو غيره من النواب، لا بغرض التأكيد على أن المكانة الخاصة للشيخ الأحمر هي التي جعلت هذا الموقع حكراً عليه لثلاث دورات إنتخابية، ولكن لإيهام الرأي العام بأن هذا الحزب لديه جديد يقول من خلاله إنه سيغير طريقة أدائه وتحكمه بالبلاد والعباد.

لا أعرف على وجه الدقة مقاييس الكفاءة لدى المعنيين بصناعة القرار. و مع أني ضد المحاصصة المناطقية، غير أن توريث موقع رئاسة مجلس القضاء -كمثال- بمنطقة جغرافية بعينها، وهيمنة بقعة منها على أهم مفاصل جهاز الأمن، و أخرى على الجيش، وصولاً إلى البرلمان، يستدعي أن نسأل هل: انعدمت الكفاءات في محافظة حضرموت أو في لحج أوفي الحديدة أو في عدن أوغيرها. حتى يكون هناك سبعةٍ وزراء من محافظة أو خمسين مسؤولاً أمنياً من منطقة بعينها؟!

الأمر ذاته ينطبق على الوزراء ووكلائهم وعلى المواقع القيادية الوسطية في أجهزة الدولة المختلفة؛ إذ يلاحظ أن تفاقم الأوضاع الاقتصادية والتكالب على الإثراء السريع وغياب المعايير، يجعل القادرون على الترشيح يدفعون بأقاربهم أو بأبناء منطقتهم لشغل هذه المواقع، ولهذا جاءت القرارات الأخيرة «لترقع» ما أنتجه ذلك التوجه إذا ما افترضنا، كذباً، أنه ليس نهجاً رسمياً.

أود أن أسأل عن عدد الدبلوماسيين أو العاملين في الخارجية من أبناء عدن أوالحديدة أو حضرموت أو ريمة الذين إصبحوا أبناء خالة مقارنة بأولئك الذين ينتمون للمحافظات المحظوظة! والسؤال ايضاً عن عدد الوكلاء والوكلاء المساعدين ومدراء العموم الذين كانوا في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في نهاية مايو 1990، وكم عددهم اليوم، والحال كذلك في وزارة النفط والشركات والهيئات التابعة لها، وفي وزارة التربية والمالية وغيرها.

ليس من المنطق القول أن عدد المتقدمين للوظائف في محافظة أبين يزيد على ثمانية آلاف خريج، فيما وزارة الخدمة المدنية تعتمد للمحافظة نحو خمسمائة درجة وظيفية! والوضع كذلك في محافظة عدن؛ حيث يفوق عدد المحالين على التقاعد الدرجات الوظيفية المعتمدة لأبناء المحافظة كل عام، والمسؤولية تقتضي مواجهة اداء هذا الحكم انتصاراً لحقوق المواطنة ولتجنب الوقوع في الهاوية.

نافذة

في مديح العطالة

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

عشية انطلاقه إلى اسبانيا صرح رئيس الجمهورية أنه سيكرس جهوده لممارسة الضغوط على أوروبا كيما تمارس، هي الأخرى، ضغوطها على إسرائيل لترفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في غزة والأراضي المحتلة.

ورغم انشغال فخامته بقضية العرب الكبرى إلا أنه حرص على تهدئه خواطر أبناء شعبه، وأعلن أن موجة الغلاء لن تمتد إلى أكثر من ستة أشهر، وسوف تلفظ أنفاسها في يوليو القادم، وبعدها سترجع الأمور إلى سابق عهدها.

وكأي مستمع فطن وجدتني أحسب المسألة في ضوء الإجهاز على الغلاء منتصف العام، والقضاء على البطالة والفقر في البلاد مع أواخر العام، تنفيذا لبرنامج الرئيس الانتخابي الذي تقوم على تنفيذه كوكبة من الخبراء المهرة في التقاط كل شاردة وواردة.

وطربت لاكتشافي معجزة نفاذ اليمن من عنق زجاجة المحن إلى رياض البحبوحة بإنسيابية ناعمة قيض لها أن تتحرك بهدوء رومانسي مع يوليو لتنطلق مع مطلع 2009، بسرعتها الصاروخية، وذلك ما يمكن أن تعنيه «يمن بلا غلاء ولا بطالة ولا فقر».

وهجست بخاطر عجزي عن المزاوجة بين مطارحة القضايا الكبرى وتفاصيل العيش والمعيش، وكيف أني لم انشغل بالكتابة عن غلاء الاسعار وفساد الغذاء والدواء وألعاب الأطفال الصينية الضارة بموادها الملونة على الأطفال -اعترفت الجهات الصينية بذلك- والصناعة الغذائية الملوثة، المغشوشة، وغير الخاضعة لمواصفات الجودة التي لا تلتزم بها البيوتات التجارية الكبيرة والشهيرة في الداخل، وفيما اذا كان المستهدف بها هوالمستهلك المحلي، بينما تعمل الف حساب وحساب إذا ما كانت الأسواق الخارجية هي المستهدفة بمنتجاتها.

والأنكا أني أرجأت الكتابة غير مرة، عن بقالة تعود ملكيتها لمجموعة تجارية كبيرة، ولا يعبأ المشرف عليها باحتجاج المشتري المصدوم بسلع استنفدت صلاحيتها، أو شارفت على الانتهاء؛ ما يسيئ إلى ذلك البيت التجاري، ويلحق بالغ الضرر بالمستهلكين.

واعترفت أنه ليس بمقدوري إصابة القضية الكبرى والتفاصيل الصغرى بضربة واحدة؛ فليس بميسور كل إنسان امتلاك تلك المقدرة الخارقة، فما بالكم إذا كان من أولئك الذين أزهقوا جل اعمارهم في مديح العطالة، واستغرقتهم كتابة المراوحة في السياسة والقضايا الكبرى وشؤون الايديولوجيا وحقوق الانسان وكبت الحرية.

والحال أنه العضال الذي شل قدرتنا على تطوير مواقف تنطلق من حساسية اخلاقية تجاه اليومي وتفاصيله من استهلاك وبيئة وتجارة وتعليم وصحة وغيره.

وهو عضال حال دون المبادرات الجماعية والفردية الخدمية للمجتمع، وأعطب الخيال الفكري والسياسي المستشرف للتوقعات السوداء ومنها ما يشير إلى تفاقم أزمة الغذاء وتثير مخاوف الدول الراسخة بما تملك من مخزون احتياطي ومن تدابير حمائية للسكان. ولا مجال لمقارنة اليمن بتلك الدول هي لا تملك ما يفي بحاجتها من الطعام لبضعة أيام وليس أشهر.

وهكذا أصبحت البلاد تترنح في دوختها بين نخب معارضة لم يترسخ لديها تقليد الاهتمام بالأوضاع الانسانية والأخلاقية، وحزب حاكم يختزل برئيس يتطح لمقارعة اسرائيل، وينافح عن غزة، ويكافح غلاء الأسعار ويتألق في الاخفاق -فالكمال لله وحده- على النحو الذي يتأكد فيه الاخفاق كعلامة يتوحد بها «الجميع» في لحظة حرجة تضعهم في أتون المحرقة وتجعل من المرور بهذا العام مهمة مستحيلة في ظل غياب القدرة على اجتراح الحياة والاقتراب من فضاءات الأنسنة، والتفاصيل التشكيلية للمعيش.

الطلاق... أم الرئاسة؟!

■ منى صفوان

كان هيلاري وبيل كلينتون يتناولان العشاء في أحد المطاعم الأمريكية الفاخرة، أيام تولي بيل لرئاسة أمريكا. وبدا أن هيلاري تعرفت على النادل وتبادلت معه حديثا وديا، وهو ما جعل بيل يسألها عما إن كانت تعرفه، فردت أنه كان زميلها أيام الدراسة وأنهما كانا على وشك الزواج. فابتسم كلينتون ابتسامة رجل واثق وقال: من الجيد أنك لم تتزوجيه، لأنك لو فعلت لكنت الآن زوجة نادل. فردت هي بهدوء: "لو كنت قد تزوجته لكان قد أصبح الآن رئيس الولايات المتحدة الامريكية".

من يصنع من؟!

يقال إن هذه السيدة التي أوصلت زوجها إلى البيت الأبيض لم تنس أبدا قصته مع مونيكا. غير أن دعمها لزوجها وقتها كان لأغراض سياسية لتجعل من نفسها أول رئيسة لأمريكا، وهو ما تحاوله الآن. ويقال أيضا إنه في حال فشل عودتها للبيت الأبيض، فإن أول ما ستفعله هو استعادة قرار قديم بترك بيل كلينتون والطلاق منه والثأر لنفسها، وهو القرار الذي استطاعت "الزوجة" أن تكتمه وتكتم مشاعر المرأة المغدورة وتؤجل قرارها من أجل مصالحة "السيدة السياسية الطموحة". فهي لن تستطيع صعود البيت الأبيض بلقب مطلقة، وقد تحملت نزوات بيل من أجل هذا الهدف النبيل. أما إن كانت لن تصل لهدفها فلماذا تضطر لتحمل بيل أكثر الذي يبدو أنه لم يقلع عن عاداته السخيفة، ولذا تقول عنه: "إنه كلب عنيد ليس من السهل إبقاؤه داخل المنزل".

وهيلاري ليست هي السيدة الأولى الوحيدة ذات الطموح السياسي المخيف، فسيسيليا ساركوزي التي حصلت على الطلاق من زوجها الرئيس الفرنسي مؤخرا كانت تنوي دخول الانتخابات الفرنسية الرئاسية الأخيرة وتمنت أن تحصل هي على ترشيح حزبها لتصبح أول رئيسة فرنسية، غير أن زوجها المخلص المنتمي للحزب ذاته حصل هو على ترشيح الحزب بدلا منها، ودخل الانتخابات التي فاز بها لذا لم تكن الزوجة الوفية بجانب زوجها لحظة إعلان نتيجة فوزه، وتحملت الظهور معه في حملته الانتخابية فقط لمصلحة أيضا سياسية. فساركوزي مثل هيلاري لا يستطيع الوصول إلى الاليزيه بلقب مطلق، فالواجهة الاجتماعية مهمة، لذا سوى الأمر مع سيسيليا التي حصلت على الطلاق منه بعيد توليه الرئاسة وانتهاء المهمة. ولا نستبعد ان تكون سيسيليا الآن لا تزال مهتمة بطموحها الرئاسي،خاصة أنه قد أصبح الآن مسألة شخصية مع ساركوزي البخيل كما وصفته في الكتاب الذي نشرته مؤخرا عنه وفيه جميع فضائحه وعيوبه التي عرفتها. وهو ما يجعله يعمد لتحسين سمعته وإنقاذ شعبيته المتراجعة بالزواج من صديقته الإيطالية الشهر القادم ليضمن على الأقل اصطحابها إلى دول عربية وإسلامية دون أن يثور البرلمان المصري لتواجدهما في الأقصر، وترفض السعودية استقبالها لأسباب شرعية.

● هيلاري

● جيهان

● سيسيليا

زوجات صالحات

ظريفة حكايات السياسيين العاطفية برغم عنجهيتهم السياسية أحيانا. غير أن هذا الظرف لا يصل إلى غرف نوم زعمائنا العرب الذين لم نعد نعرف عنهم شيئا ظريفا.

ليس فقط لأن كثيرا من زوجات السياسيين يفضلن البقاء في الظل كزوجات طائعات، على عكس الأوروبيات المنافسات والمقلقات لراحة أزواجهن، ولكن لأن ظهور السيدات العربيات الأوائل ليس بذاك البريق، فبهوت أداورهن السياسية يأتي لكونهن يقدمن أنفسهن كظل للرئيس أو الملوك، فهن بثوب السياسة يقمن بدور الزوجة بإتقان. ونادرا ما تكون السيدة العربية الأولى منافسة لزوجها. وهو اللقب الذي عرفه الشارع العربي في السبعينيات.

فقد كانت جيهان السادات أول من سمحت لزوجة السياسي أن تشاركه الظهور السياسي وتصبح سيدة المجتمع الأولى. وهو تقليد لم تبدعه إلا هي، ربما لكون والدتها انجليزية، على عكس "تحية ناصر" التي لم يكن أحد يعلم عنها شيئا وكانت تهتم بسد فراغ جمال عبد الناصر في البيت.

إن نموذج الزوجة الشرقية لا يتوافق ونموذج السياسية الطموحة اللاهثة وراء السلطة والأضواء والثروة. اليوم أصبح لدينا الكثير من سيدات المجتمع الأوائل من سوزان مبارك إلى الملكة رانيا وأسماء الأسد الهادئة، وليلى العابدين ذات النفوذ والتأثير القوي جدا في تونس والذي ترجم نفسه لوضع اجتماعي وقانوني وسياسي قوي للتونسيات المحسودات عليه. يقال أحيانا إن السيدة الأولى قد تكون هي الحاكم الفعلي، فهل لا يستحق ذلك التنازل ولو مؤقتا عن طلب قرار أرعن كالطلاق.

ويني مانديلا تقول: لا. هي لم تتحمل شهرة زوجها ونجاحه السياسي بعد خروجه من المعتقل، لذا ثارت لغيرتها منه وشاركت في تعذيب أحد خصومها السياسيين، وهو ما جعل مانديلا يذهب للمحكمة ليطلب الانفصال عنها. وبحصوله على الطلاق خسرت ويني العمل السياسي والشهرة والأضواء وربما مانديلا.

رفض الزوجات البقاء في الظل، يجعلهن أحيانا كثيرة يبالغن في الظهور، فصور بعض الملكات وزوجات الرؤساء تكاد تنافس صور الفنانات في المجلات الفنيه، وصور أزواجهن الزعماء في الشوارع.

وعادة ما يكون للسيدة الأولى العربية دور اجتماعي خيري تغطي به نقص الاهتمام الذي يجب أن يوليه الرئيس لقطاع بعينه كالنساء والأطفال والشباب والعجزة وذوي الاحتياجات الخاصة والشباب، لذا تنشط السيدات الأوائل من خلال جمعيات اجتماعية خيرية ويظهرن بعيدات عن رسم الخارطة السياسية، على عكس الأوروبيات اللواتي يشركن أزواجهن كل شيء حتى قيادة البلاد.

وإن كانت اليمن تعيش سياسيا دون سيدة أولى، فإن جمعية الصالح الاجتماعية الخيرية يمكن اعتبارها نموذجا والاجتماعي الخيري، خاصة وأن ابنته "بلقيس" تشرف عليها مباشرة، بعد ظهورها اللافت خلال العامين الماضيين سواء من خلال جمعيتها، أم لكونها حصلت على الرئاسة الفخرية لاتحاد نساء اليمن.

طموح النساء مخيف وقليل ما يستوعبه الرجال، وفي حالة عدم حصولهن على ما ينشدنه فهن يفضلن الانفصال نهائيا عن أزواجهن المرموقين.

وإن كان لقب السيدة الأولى لم يحظ بسمعته السياسية، فإن حضور السيدات العربيات الباهت، سببه ظهورهن كتابعات وليس كسياسيات مستقلات. فالكيان السياسي المستقل يتمتع به الزعماء وحدهم. غير أنه في عالمنا العربي كيان أثقل كاهل الشعوب العربية، والتي عليها تبعا للعصرنة تحمل الزعيم وقرينته لعقود.

لذلك فالمجتمعات المحافظة التي تختفي بها زوجات الزعماء يكون الحمل أخف قليلا.